

Distr.: General
28 May 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 140 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب 3

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022 لما عدده 11 بعثة سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى. وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022 للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ما مقداره 382 938 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/50

160821 270721 21-07037 (A)



المحتويات

الصفحة

4	أولا - الاستعراض المالي العام
5	ثانيا - البعثات السياسية الخاصة
5	1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
6	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
13	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
15	2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
16	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
31	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
35	3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
36	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
43	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
45	4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكامبرون ونيجيريا المختلطة
46	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
52	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
55	5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان
56	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
64	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
67	6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
68	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
75	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***

** يُقدّم الجزء المكوّن من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه وفقا للإجراءات والممارسات المتبعة فيما يتعلق بالميزانية، التي أعيد تأكيدها في الفقرة 13 من القرار 266/72 ألف.

*** تماشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء المكوّن من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

- 77 7 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
- 78 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
- 90 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
- 95 8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا
- 96 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
- 106 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
- 109 9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
- 110 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
- 119 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
- 127 10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي
- 128 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
- 143 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
- 145 11 - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان
- 146 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
- 156 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***

المرفق

- موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة
- 160 الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

أولا - الاستعراض المالي العام

1 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022 للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الثالثة ما مقداره 382 938 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويعرض الجدول 1 مقارنة بين الموارد المقترحة لعام 2022 والموارد المعتمدة لعام 2021 والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 253/75 ألف.

الجدول 1

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
الاحتياجات غير عام 2022 مقابل عام 2021 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات المتكررة	مجموع الاحتياجات	الاعتمادات	الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
فئة الإنفاق				
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	—	14 777,3	13 950,0	12 400,0
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	—	99 160,0	103 438,1	102 193,4
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا	—	2 927,2	2 865,0	2 859,7
فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة	—	3 620,0	3 638,4	3 431,7
مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان	—	9 586,6	9 698,6	8 826,0
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	—	8 611,7	7 901,7	7 165,2
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	—	70 494,4	69 244,1	71 579,7
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا	—	60 669,7	62 942,5	59 301,7
بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة	—	45 559,1	48 569,2	46 710,9
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي	—	21 936,2	19 271,6	19 933,8
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان	417,5	45 596,7	34 070,4	1 420,0
المجموع	417,5	382 938,9	375 589,6	335 822,1

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة

1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

(300 777 14 دولار)

تصدير

واصلت منطقة غرب أفريقيا والساحل مواجهة تحديات جدية في غضون عام 2020. وقد أسهمت زيادة في الأنشطة الإرهابية والعنف الطائفي في مزيد من تدهور البيئة الأمنية الإقليمية. وشكّلت الهجمات الممنهجة التي شنتها الجماعات المسلحة على أهداف مدنية وعسكرية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار داخل المنطقة وخارجها. وكما يتضح بالفعل من الهجوم المميت الذي استهدف مركزا أمنيا على الحدود الإفوارية مع بوركينا فاسو في حزيران/يونيه 2020، لا يزال خطر تحول العنف الإرهابي نحو الدول الساحلية مرتقعا ويهدد بالقضاء على مكاسب الحوكمة الديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للمكتب البحري الدولي، فإن 90 في المائة من حوادث القرصنة البحرية واختطاف السفن على نطاق العالم وقعت في خليج غينيا. ونتيجة لانعدام الأمن السائد، ازداد الوضع الإنساني في المنطقة سوءا، مما أدى إلى تشريد سكاني جديد بلغ، في عام 2020، رقما تراكميا قدره 5 ملايين شخص، وهو ما يشكل زيادة قدرها 1,4 مليون شخص عن عام 2019. وفي حين أن الحكومات في المنطقة دون الإقليمية تصدت لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد تسببت الجائحة في حدوث تباطؤ اقتصادي شديد وهو ما قد يؤدي، إلى جانب التفشي الجديد لمرض فيروس إيبولا في غينيا في عام 2021، والظروف المناخية السيئة، إلى عكس مسار المكاسب المتواضعة التي أحرزت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والى جانب هذه التطورات الأمنية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية المقلقة، اتسمت الحالة السياسية بتفاوت في التقدم. وأجريت انتخابات في عام 2020 في كل من بوركينا فاسو، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، وليبيريا، والنيجر. وعلى الرغم من الاحتجاجات ومستويات العنف غير المقبولة في غينيا وكوت ديفوار، سارت الانتخابات بشكل عام على ما يرام. وإلى حد كبير، تمكنت هيئات إدارة الانتخابات من الحفاظ على جداولها الزمنية للانتخابات وأظهرت قدرة تقنية مثيرة للإعجاب على تنظيم وإجراء الانتخابات في خضم جائحة عالمية. إلى جانب ذلك، مُولت الانتخابات على نحو متزايد من الميزانيات الوطنية حصرا. وفي حين أنه طرأ انخفاض عام في عدد النساء المنتخبات لشغل مناصب عامة، فقد أحرز أيضا تقدم ملحوظ في مشاركة وتمثيل النساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام في عدة بلدان.

وأعترز بذل مساعي الحميدة وتقديم الدعم في مجال الوساطة من أجل المساهمة في أن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها في السنغال وسيراليون وغامبيا في عام 2022، وكذلك في توغو، وسيراليون، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وموريتانيا ونيجيريا في عام 2023، سلمية وشاملة وشفافة. وسيجري مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العديد من مننديات الجهات المعنية مع مرشحين وجهات فاعلة وطنية تشمل الأطياف السياسية المختلفة، بما يسهم في جعل فترات ما قبل الانتخابات سلمية في تلك البلدان.

وسيعمل مكتب الأمم المتحدة في جميع المراحل يدا بيد مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء دون الإقليميين والدوليين لتعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز الدبلوماسية الوقائية لصالح شعوب المنطقة وخارجها.

(توقيع) النظيف خاطر محمد صالح

الممثل الخاص للأمين العام

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

2 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مسؤول عن منع نشوب النزاعات وضمان استدامة السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويستمد المكتب ولايته من الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2016/88، S/2016/89، S/2016/1128، S/2016/1129، S/2019/1009 و S/2020/85)، وكذلك من قرار مجلس الأمن 2349 (2017).

3 - وسيواصل المكتب رصد التطورات السياسية، وتحديد ما ينشأ من تهديدات للسلام والأمن، والاضطلاع بأنشطة المساعي الحميدة لمنع نشوب النزاعات، وإدامة السلام وتوطيد جهود بناء السلام والاستقرار السياسي في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والمتداخلة التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتقديم الدعم، من خلال أنشطة الدعوة السياسية وعقد الاجتماعات، لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منع نشوب النزاعات وإدارتها وإيجاد تسويات لها. وفي إطار قيامه بذلك، سيعمل المكتب عن كثب مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وسيعزز تعاونه على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

برنامج العمل

الهدف

4 - الهدف الذي تُسهم هذه البعثة في تحقيقه هو تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الاستراتيجية

5 - للمساهمة في تحقيق الهدف، سترصد البعثة التطورات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وستبذل مساعيها الحميدة بالشراكة مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية التي من المقرر إجراؤها في السنغال وغامبيا وكوت ديفوار والنيجر في عامي 2021 و 2022، علاوة على ثلاث عمليات انتخابية رئاسية من المقرر إجراؤها في عام 2023. وسيؤلى اهتمامٌ خاص للمرحلة الانتقالية للأمم المتحدة في غينيا - بيساو، بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. كما سيدعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تنفيذ عمليات إصلاح دستوري وانتخابي شاملة وشفافة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك تقديم الدعم لخطة الإصلاح في غينيا - بيساو، مع التركيز بوجه خاص على توسيع نطاق المساعي الحميدة لتشمل مراجعة الدستور.

6 - وستكشف البعثة عملها التحليلي بشأن عوامل منها الآثار السلبية لتغير المناخ، والافتقار إلى الطاقة، وتغير النظم الإيكولوجية، والكوارث الطبيعية، تماشياً مع ولاياتها الموسعة.

7 - وسيقوم المكتب كذلك بحشد الدعم والدعوة للنهوض باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالعمل بشكل وثيق مع مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل وآليات الأمم المتحدة للتنسيق على الصعيد الإقليمي من أجل كفالة نهج منسق. وسيُحافظ المكتب على العمل المستمر، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم السياسي للنهوض ببرامج الأمم المتحدة الإقليمية بالتنسيق مع الجهات الشريكة ومن بينها الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصروف التنمية الأفريقي.

وسيستمر المكتب في تنظيم الاجتماعات بغية زيادة الاتساق وتبادل المعلومات بين كيانات الأمم المتحدة الإقليمية إلى جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو. وسيواصل الممثل الخاص للأمين العام رئاسة منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي. كما سيشارك الممثل الخاص مع كيانات إقليمية للأمم المتحدة في رئاسة اجتماعين للجنة التوجيهية في عام 2022. وسيواصل المكتب القيام بأدوار قيادية على الصعيدين السياسي والاستراتيجي لفائدة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والعمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل كفالة اتباع نهج أكثر اتساقاً وشمولاً وتكاملاً في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار ونشوب النزاعات في منطقة الساحل.

8 - وإضافة إلى ذلك، سيقدم المكتب الدعم لبناء القدرات المحلية والوطنية المتصلة بالحوكمة الرشيدة والوساطة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك عن طريق تيسير مشاركة المجتمع المدني في هذه الجهود.

9 - ومن المتوقع أن يُسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) منع نشوب النزاعات؛ وتعزيز الحوار السياسي الجامع؛ إلى جانب توطيد الاستقرار السياسي من خلال العمليات الدستورية والانتخابية التوافقية؛
- (ب) تعزيز التدابير دون الإقليمية والعابرة للحدود المتخذة للتصدي للتحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، وانعدام الأمن الناجم عن تغير المناخ، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، وديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة، والإرهاب، والتطرف المصحوب بالعنف؛
- (ج) تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ومصرف التنمية الأفريقي؛
- (د) اتباع نهج أكثر اتساقاً وشمولاً وتكاملاً في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار والعنف الطائفي والنزاع في منطقة الساحل؛
- (هـ) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

العوامل الخارجية لعام 2022

10 - تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب والعنف الطائفي في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد في طرح تحديات على صعيدي السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، علاوة على أثر جائحة كوفيد-19 ومرض فيروس الإيبولا؛
- (ب) استمرار تزايد النزاعات على الموارد الطبيعية التي تؤثر في العلاقات بين الرعاة والمزارعين، وغيرها من العوامل المرتبطة بالأثر السلبي لتغير المناخ؛
- (ج) عدم نشوب نزاعات أو أزمات كبرى جديدة في المنطقة دون الإقليمية من شأنها إحداث تغيير في الأولويات؛
- (د) عقد انتخابات تشريعية، حسبما هو مقرر، في السنغال وسيراليون وغامبيا في عام 2022؛
- (هـ) عقد الانتخابات في توغو وسيراليون وغينيا - بيساو وليبيريا وموريتانيا ونيجيريا في عام 2023؛
- (و) بقاء الطلب على المساعي الحميدة للمكتب مرتفعاً، ولا سيما قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2020؛

- (ز) بقاء الطلب على أنشطة الرصد والمساعي الحميدة في غينيا - بيساو مرتفعاً بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في كانون الأول/ديسمبر 2020 وقبل الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام 2023؛
- (ح) إبداء رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الالتزام بحشد الموارد اللازمة لمواجهة التحديات المطروحة على صعيدي السلام والاستقرار، وتحليلهم بالإرادة السياسية اللازمة لكفالة تفعيل آليات السلام والأمن الإقليمية؛
- (ط) التفعيل التام لآلية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للإنذار المبكر والاستجابة، والصكوك الإقليمية الأخرى المتعلقة بمنع نشوب النزاعات على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني؛
- (ي) استمرار الجهات الشريكة، مثل المنظمات الإقليمية، في بذل الجهود من أجل بناء السلام وتوطيده، بما في ذلك في سياقات ما بعد الانتخابات؛
- (ك) استمرار الالتزام السياسي القوي للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بالعمل مع الأمم المتحدة في سياق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛
- (ل) استمرار بلدان المنطقة في إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب معايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية، وفي إعمال سيادة القانون؛
- (م) الاستمرار، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في العمل على المستويين السياسي والتقني مع لجنة خليج غينيا ومركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا من جهة، ودعمًا لهما من جهة أخرى؛
- 11 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة قابلٍ للتنفيذ. غير أنه إذا ما واصلت الجائحة التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيلعب عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 12 - ويراعي مكتب الأمم المتحدة المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيشمل دور المساوي الحميدة الذي يؤديه الممثل الخاص لإجراء مشاورات مع الجماعات النسائية والشباب، وسيواصل المكتب الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والشباب والسلام والأمن من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية وإقليمية.
- 13 - وفيما يتعلق بتعاون المكتب مع الكيانات الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ولاياته الموسّعة، سيكون المكتب شريكاً نشطاً للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ومصرف التنمية الأفريقي، في مجالات بناء ومواءمة القدرات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإيجاد تسويات لها وبناء السلام والحفاظ عليه؛ ومواصلة النهوض بالحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية؛ ودعم التدابير الإقليمية المتخذة للتصدي للأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، وديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة، والإرهاب، والتطرف المصحوب بالعنف. كما سيواصل المكتب التعاون مع الجهات الشريكة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال بعثات مشتركة رفيعة المستوى، وبعثات للتقييم التقني وتقصي الحقائق. وسيواصل المكتب استضافة أمانة الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكفالة تنسيق أعماله.

14 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيعزز المكتب أوجه التآزر مع المنبر الإقليمي للتعاون، ومكتب التنسيق الإنمائي الإقليمي، والمنسقين المقيمين، ومنسقي الشؤون الإنسانية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه المنطقة. وسيستمر التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وسيظل عمل المكتب متنسقاً مع أولويات الاستراتيجية المتكاملة، مع التركيز على الأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، وعلى جهود مكافحة نزعة التطرف. وسيعمل المكتب عن كثب مع المنسقين المقيمين العاملين في المنطقة التي تغطيها بعثته على خطة الحفاظ على السلام، وعلى غير ذلك من المسائل ذات الأولوية. وفي هذا السياق، سيعزز المكتب التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيُسخر علاقته بمكتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة لما يصب في تدابير محددة الأهداف. وسيواصل المكتب توسيع عمله مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن القضايا التي تمس غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها فصائل جماعة بوكو حرام، والنزاعات المتصلة بالرعي، والقرصنة، والأمن البحري في خليج غينيا.

15 - وإضافة إلى التوعية بالقضايا التي تمس منطقة حوض بحيرة تشاد، سيدعم المكتب الجهود الهادفة إلى المضي في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وذلك من خلال الدعوة لتلك الاستراتيجية والمشاركة في لجانها التوجيهية. وسيحافظ المكتب على استمرارية روابطه مع لجنة حوض بحيرة تشاد وأمانة مرفق تحقيق الاستقرار الإقليمي لبحيرة تشاد. وسيشارك المكتب في الاجتماعات التقنية الرفيعة المستوى لمنتدى حكام حوض بحيرة تشاد بشأن تحقيق الاستقرار والإنعاش في منطقة بحيرة تشاد.

أنشطة التقييم

- 16 - من المقرر إجراء تقييم في عام 2022 لدعم المكتب للانتخابات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.
- 17 - وستقود إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييماً منهجياً يهدف بشكل عام إلى تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التحليلات التي تعدها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

مواكبة العمليات الانتخابية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل⁽¹⁾

- 18 - وبسبب خمس انتخابات اتسمت بخطورة كبيرة، واجه المكتب تحدياً يتمثل في ارتفاع عدد الطلبات لدعم مساعي الوساطة والحوار مع أطراف معنيين متعددين في البلدان المعنية في فترات ما قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. واقترن ذلك بتزايد التهديدات للسلام والأمن التي يشكّلها التطرف المصحوب بالعنف، والإرهاب، إلى جانب النزاعات الطائفية الباطنة والحيّة الأخرى. ورداً على ذلك، كثف الممثل الخاص من أنشطته في مجال الدبلوماسية الوقائية واضطلع بعدة بعثات سابقة وتالية للانتخابات إلى البلدان التي أجرت انتخابات في عام 2020، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وخلال الفترة السابقة للانتخابات، يسر الممثل الخاص أيضاً عقد منتديات لأصحاب المصلحة في بوركينا فاسو وغانا وغينيا والنيجر بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بهدف الحد من التوترات والدعوة إلى القبول السلمي لنتائج الانتخابات. وعلاوة على ذلك، نسق الممثل الخاص تنسيقاً وثيقاً مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في سياق عمليات الانتخابات والإصلاح في المنطقة.

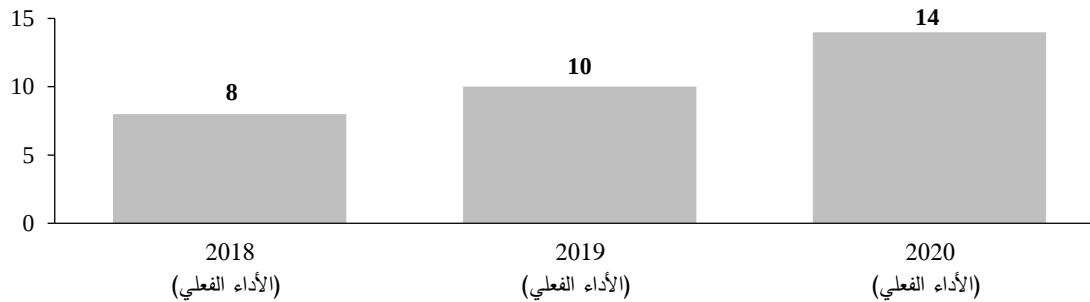
(1) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.4).

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

19 - أسهم العمل المذكور أعلاه في 14 بعثة للمساعي الحميدة والوساطة أسفرت عن إنجاز جماعي لهدف إجراء انتخابات ذات مصداقية في أجواء سلمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في الاضطلاع بـ 12 بعثة للمساعي الحميدة والوساطة بغية الحيلولة دون بروز توترات متصلة بالانتخابات ولتوطيد الاستقرار السياسي، بالشراكة مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات الوطنية والدولية، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية لعام 2020 (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

مقياس الأداء : أنشطة الوساطة المشتركة الرفيعة المستوى مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات الشريكة الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

20 - نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، فإن بعض البعثات الرفيعة المستوى والبعثات التقنية تعترض المساعدة في نزع فتيل التوترات، ودعم منع العنف الانتخابي، والدعوة إلى التصدي لخطاب الكراهية، وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة السياسيين قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في النصف الثاني من عام 2020 في بوركينا فاسو وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من القيام بزيارات شخصية إلى بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مما حد من قدرته على الرصد أو التواصل المباشر مع أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن التطورات السياسية والأمنية الحساسة في الميدان. وأجرت البعثة من خلال وسائل افتراضية، حيثما أمكن، مشاورات واتصالات إقليمية مع السلطات الوطنية والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة بشأن المجالات التي تشملها ولايتها، في الفترة من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر 2020.

النتيجة المقررة لعام 2022

الحد من التوتر المرتبط بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

21 - في عام 2023، ستجرى سلسلة من الانتخابات الرئاسية أو التشريعية في كل من توغو وسيراليون وغينيا - بيساو وليبيريا وموريتانيا ونيجيريا. إلى جانب ذلك، ستجرى انتخابات تشريعية في عام 2022 في السنغال وغامبيا، في حين أنه ستجرى انتخابات محلية في سيراليون. وعموما، يرصد المكتب عن كثب في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في المنطقة دون الإقليمية، التطورات المسجلة على الصعيد القطري بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في الميدان، ويضطلع بمهام الإنذار المبكر أو المساعي الحميدة الرامية إلى تحديد التهديدات الناشئة للسلام والأمن أو التوترات التي تسبق

الانتخابات ونزع فتيلها. وفي عام 2020، اضطلعت البعثة بعدة بعثات للمساعي الحميدة في الفترة السابقة للانتخابات في كل من بوركينا فاسو وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر، مما أسهم في تحقيق نواتج سلمية وقبول نتائج الانتخابات. وقد بدأت البعثة بالفعل في العمل مع أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الوطنيين في البلدان التي ستجرى فيها الانتخابات في عامي 2022 و 2023 بهدف مراقبة التطورات السياسية قبل الانتخابات عن كثب. كما تخطط لعقد مننديات لأصحاب المصلحة بمشاركة المرشحين السياسيين والجهات الفاعلة الوطنية من الأطياف السياسية المختلفة في بعض من هذه البلدان بغية دعم الجهود الرامية إلى الحد من التوترات والمساهمة في القبول السلمي للنتائج.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

22 - تمثل الدرس الذي استخلصته البعثة في عام 2020 في أهمية توسيع نطاق مساعيها الحميدة وأنشطتها المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية إلى أبعد من العواصم لتشمل المناطق الداخلية من البلدان المعنية. فعلى سبيل المثال، عملت البعثة، في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية في غانا، مع الجهات الفاعلة الوطنية والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة على تنظيم مننديات لأصحاب المصلحة في كوماسي وتمالي، وهما منطقتان تقعان خارج العاصمة أكرا. وقد ثبتت الفائدة الكبيرة لهذه المننديات المنظمة على الصعيد الإقليمي، إذ تمكن الممثل الخاص، في إطار المساعي الحميدة التي يضطلع بها، من إيصال رسائل رئيسية إلى أصحاب المصلحة الوطنيين على مستوى المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، أدى التنسيق الوثيق بين الممثل الخاص ورؤساء بعثات مراقبة الانتخابات دورا حاسما في تعزيز الدعوة والاستجابة المشتركة للمساكن التي نشأت خلال فترة ما بعد الانتخابات في عدة بلدان. وستستثمر البعثة، لدى تطبيق هذه الدروس، وقتا في تنظيم أنشطة خارج العواصم بما يشمل المناطق الداخلية للبلدان، وستزيد من تعزيز تنسيقها مع بعثات مراقبة الانتخابات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

23 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال منع التوترات ما قبل الانتخابات، بالشاركة مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، في الفترة السابقة للانتخابات في عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية في عامي 2022 و 2023 (انظر الجدول 2).

الجدول 2

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
هيكل السلام المنشط الذي يهيئ بيئة مواتية لإجراء الانتخابات في أجواء سلمية قبل انطلاق الدورة الانتخابية في عام 2019	إجراء انتخابات في نيجيريا كانت شاملة للجميع وذات مصداقية ومرت في أجواء سلمية على العموم	إجراء انتخابات في خمسة بلدان في غرب أفريقيا كانت شاملة للجميع وذات مصداقية ومرت في أجواء سلمية على العموم	زيادة المساعي الحميدة وجهود الوساطة لمعالجة التوتر المرتبط بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	تعزيز المساعي الحميدة وجهود الوساطة لمعالجة التوتر المرتبط بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

المنجزات المستهدفة

24 - يعرض الجدول 3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويُتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 3

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
	2	2	2	2
	2	2	2	2
1 -	تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن			
	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
	2	2	2	2
	2	2	2	2
باء -	جلسات مجلس الأمن			
	توليد المعارف ونقلها			
	9	9	9	9
	9	9	9	9
3 -	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)			
	حلقات العمل بشأن السلام والأمن، بما في ذلك التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وحقوق الإنسان وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن حقوق المرأة			
	9	9	9	9
	4	4	4	4
4 -	المواد التقنية (عدد المواد)			
	الورقات المواضيعية بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والشباب			
	4	4	4	4
	4	4	4	4
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، من أجل منع نشوب النزاعات ومراعاة حقوق الإنسان والجوانب الجنسانية.				
التشاور والمشورة والدعوة: إيفاد بعثات رصد إلى بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتحليل التطورات والتهديدات المستجدة وإيجاد نقاط دخول لأنشطة الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات؛ وإيفاد بعثات رصد إلى بوركينا فاسو وغامبيا لدعم مبادرات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام؛ وإيفاد بعثات ما قبل الانتخابات وبعدها إلى البلدان التي تُجري انتخابات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لرصد التوترات المتصلة بالعملية الانتخابية.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: الدعوة والدعم للتصدي على نحو متكامل، على المستوى دون الإقليمي وعبر الحدود، للأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن، ولا سيما الاضطرابات المرتبطة بالانتخابات والتحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف؛ وإجراء المشاورات بشأن حقوق الإنسان أثناء العمليات السياسية والانتخابية؛ والدعوة إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في منطقة الساحل؛ والدعوة إلى تعزيز التعاون والتنسيق الاستراتيجيين في منطقة الساحل من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية المتكاملة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار مجلات وكتيبات ومناشير ومجموعات مواد إعلامية في شكل إلكتروني ومطبوع، وعقد مناسبات خاصة للترويج لأنشطة المكتب وتعزيز التعريف بمهمته.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية والتواصل مع وسائل الإعلام بشأن أنشطة المكتب.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة المكتب عبر موقعه الشبكي ومنصات ووسائط التواصل الاجتماعي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 4 الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020		
الزيادة/(النقصان) لعام 2022 مقابل عام 2021	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
7,0	–	146,6	139,6	87,2	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
843,9	–	9 361,0	8 517,1	7 852,4	تكاليف الموظفين المدنيين
(23,6)	–	5 269,7	5 293,3	4 460,4	التكاليف التشغيلية
827,3	–	14 777,3	13 950,0	12 400,0	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 5 الوظائف

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا													
الموظفون	الخدمة فئة مجموع الموظفين من الفئة الرتبة الأمم المتحدة	المجموع الميدانية/الخدمات الوظائف من الفئة الرتبة الأمم المتحدة	خدمات الأمن العامة	الدولية	الفنية	المحلية	المتحدة	المجموع	و أ ع أ ع م د-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ ع م د-2
74	—	21	9	44	—	6	38	1	10	14	9	2	—	1	1
74	—	21	9	44	—	6	38	1	10	14	9	2	—	1	1
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
1	—	1	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
1	—	1	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

الفئة الفنية والفئات العليا														فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
وأع أع م مد 1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي خدمات الأمن العامة الدولية الفنية المحلية المتحدة المجموع														الخدمة فئة مجموع الوطنيين		موظفون متطوعو	
المجموع الميدانية/ الخدمات الوظائف من الفئة الرتبة الأمم														مجموع الوطنيين		موظفون متطوعو	
مجموع الوظائف														مجموع الوظائف		مجموع الوظائف	
1	1	2	9	14	10	1	38	6	44	9	22	-	75	1	1	22	75
1	1	2	9	14	10	1	38	6	44	9	22	-	75	1	1	22	75
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

25 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022 للمكتب ما قدره 14 777 300 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف إيفاد مستشار عسكري واحد ومستشار شرطة واحد (146 600 دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (9 361 000 دولار) لـ 44 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، و 1 أمين عام مساعد، و 2 مد-1، و 9 ف-5، و 14 ف-4، و 10 ف-3، و 1 ف-2، و 6 وظائف من فئة الخدمة الميدانية) و 31 وظيفة وطنية (9 وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و 22 وظيفة من الرتبة المحلية)، بينها واحدة للمساعدة المؤقتة العامة، علاوة على التكاليف التشغيلية (5 269 700 دولار)، بما يشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (133 800 دولار)، والسفر في مهام رسمية (860 200 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (310 400 دولار)، والنقل البري (66 200 دولار)، والعمليات الجوية (2 692 800 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (602 100 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (604 200 دولار).

26 - يُقترح استمرار وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (الرتبة المحلية) من فئة المساعدة المؤقتة العامة في عام 2022، لضمان الفصل بين المهام والحفاظ على الرقابة الداخلية على المعاملات المالية للبعثة.

27 - وقد طُبِّق معدل شواغر قدره 16 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، ومعدل قدره 8 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الوطنية، استناداً إلى أحدث معدلات الشواغر والنشر المتوقع. وطُبِّق افتراض أن تُشغل كامل الوظائف على التقديرات المتعلقة بالمستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة.

28 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بالاعتمادات لعام 2021 أساساً إلى (أ) الأثر المؤجل لـ 12 وظيفة المعتمدة في عام 2021؛ (ب) تطبيق نسبة مئوية أعلى من التكاليف العامة للموظفين، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، يقابلها (ج) انخفاض في الاحتياجات من الاستشاريين والمرافق والبنى التحتية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

29 - في عام 2021، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية في مبلغ 464 000 دولار لدعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز تنظيم انتخابات سلمية في بنن في عام 2021، وبناء قدرات المرأة في مجال السياسة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاع الأمن، ومكافحة خطاب الكراهية والانقسام في حوض نهر مانو، وعقد المنتدى الإقليمي للمكتب لمستشاري السلام والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل التابع لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والتصدي لتغير المناخ والمخاطر الأمنية المرتبطة بذلك في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

30 - وفي عام 2022، يتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية 300 000 دولار، لمواصلة دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

(99 160 000 دولار)

تصدير

خلال عام 2022، سيتعين على الصومال مواصلة ما يحرزه من تقدم في مجالات السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، ومن المتوقع أن تتمخض الانتخابات غير المباشرة لعام 2021 عن إدارة جديدة. وسيواصل الصومال جهوده الرامية إلى تعزيز المؤسسات على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى الولايات، والاستعداد للانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في الفترة 2024-2025، في إطار عملية قائمة على مبدأ صوت واحد للشخص الواحد، ستكون الأولى في الصومال منذ عام 1969. وسيطلب ذلك التفاعل والحوار والدعم السياسي المتواصل من أجل تحقيق عملية انتخابية شاملة، وزيادة تعزيز المشاركة السياسية للنساء. كما يتعين إحراز تقدم صوب وضع الصيغة النهائية للدستور المنقح واعتماده وتعميق النظام الاتحادي.

وبالنسبة للصومال، يمثل عام 2022 منتصف فترة خطته الوطنية التاسعة الطموحة للتنمية، التي تغطي الفترة 2020-2024، وتحدد الأولويات الوطنية في مجالات السياسة الشاملة والمصالحة، والأمن وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بحقوق الإنسان وحمايتها، ووضع مسألة تمكين النساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة في طليعة الجهود الإنمائية. وستكون هذه السنة أيضاً السنة الثانية في خطة البلد الأمنية الانتقالية التي مدتها ثلاث سنوات نحو تولي الحكومة الاتحادية المسؤولية الكاملة عن الأمن في عام 2023.

ولا يزال الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف يشكلان تهديداً كبيراً على الصومال. وتستمر حركة الشباب في السيطرة على أجزاء من البلد، وقد أظهرت قدرة على الصمود والتكيف وتنفيذ هجمات في مقديشو، وفي الأجزاء الجنوبية والوسطى من البلد وفي المنطقة. وما فتئ الصومال يأخذ بشكل متزايد المسؤولية الرئيسية عن الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولكن ينبغي له أن يحقق المزيد من التقدم في بناء القدرات إلى جانب إنشاء قطاع أمني اتحادي. وسيكون الدعم المستمر والمنسق من جانب المجتمع الدولي في هذا الصدد مهماً. إلى جانب ذلك، سيتعين معالجة التوترات والنزاعات القائمة منذ أمد طويل بين العشائر ودخلها من خلال جهود المصالحة على مستوى المجتمعات المحلية.

وتتطلب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال شريكاً حيوياً لحكومة الصومال ومؤسساته فيما يتعلق بتنسيق أولويات السلام والتنمية دعماً لخطة التنمية الوطنية ومن خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-2025. ولا تزال الأمم المتحدة مصدراً رئيسياً للدعم وهي في وضع جيد يمكنها من تنسيق الجهود الدولية والإقليمية المتسقة الرامية إلى مواجهة التحديات التي تواجه البلد.

ويواجه الصومال عدداً لا يحصى من التحديات الإنسانية المستمرة والمطولة، من بينها الكوارث المناخية المتكررة، وأسوأ غزو للجراد الصحراوي منذ أجيال، وانعدام الأمن والتشريد على نطاق واسع. وفي الآونة الأخيرة، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة الضغط على نظام الرعاية الصحية الهش في البلد. ولا يزال التركيز الأساسي للعمل الإنساني ينصبّ على بناء قدرة المجتمع والمجتمعات المحلية الصومالية على الصمود، غير أنه ينصبّ أيضاً على معالجة الشواغل المتعلقة بالحماية التي تتراوح بين الهجمات التي تستهدف المدنيين، والعنف الجنساني الواسع النطاق، والعنف ضد الأطفال، والتشريد القسري. وغالباً ما تستمر التهديدات المتعلقة بالحماية في إعاقة حياة المشردين داخلياً والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المنتمين إلى أقليات. وقد زادت الجائحة من تفاقم الحالة المتردية أصلاً.

وفي عام 2022، يُتوقع أن يواجه الصومال العديد من التحديات نفسها التي واجهها حتى الآن على مسار بناء السلام وبناء الدولة. وسيُتوقع على الإدارة الجديدة تناول العديد من أولويات المصالحة وبناء المؤسسات والقدرات في عام 2022، الأمر الذي سيعتمد على توسيع سلطة الدولة، وسيادة القانون، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والحصول على التمويل المستدام.

وأُغتتم هذه الفرصة لأعرب مجدداً عن التزام الأمم المتحدة القوي بدعم الصومال في هذه الرحلة الصعبة والفائقة الأهمية.

(توقيع) جيمس سوان

الممثل الخاص للأمين العام للصومال

ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

31 - تتولى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المسؤولية عما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة من أجل المساعدة على المضي قدماً بالعمليات السياسية الشاملة والمصالحة التي تقودها حكومة الصومال الاتحادية، ولا سيما عن طريق تقديم الدعم للجهود المبذولة من أجل إجراء حوار رفيع المستوى بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وكذلك لتحقيق المصالحة بين العشائر وداخلها؛ (ب) تقديم الدعم التقني والعملياتي واللوجستي للانتخابات وكفالة التمثيل على أوسع نطاق ممكن في العملية؛ (ج) دعم إصلاح قطاع الأمن وتحسين القانون الرئيسي للمؤسسات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون؛ (د) دعم نهج شامل للأمن وللخطة الانتقالية المنقحة؛ (هـ) تقديم الدعم على نطاق المنظومة لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات التي تتعرض لها والإبلاغ عنها. كما تقدم البعثة الدعم والمشورة ذات الطابع الاستراتيجي بشأن السياسات لتعزيز قدرة الحكومة الاتحادية الصومالية على تقديم الخدمات واجتذاب الاستثمارات، وتدعيم الجهود التي يبذلها الصومال للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالعمل الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وقد حُدِّدَت الولاية في قرار مجلس الأمن 2102 (2013) الذي أنشأ البعثة، وُجِّدَت في قراراته 2158 (2014) و 2221 (2015) و 2232 (2015) و 2275 (2016) و 2358 (2017) و 2408 (2018) و 2461 (2019) و 2516 (2020)، وآخرها القرار 2540 (2020) الذي مَدَّد بموجبه المجلس ولاية البعثة حتى 31 آب/أغسطس 2021.

32 - وفي القرار 2408 (2018)، وفي القرارات اللاحقة، طلب مجلس الأمن إلى البعثة أيضاً أن تدعم الصومال فيما يبذله من جهود لمنع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف، وأن تعزز تواصلها مع المجتمع المدني والشباب، وتدعم تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة في كل ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك لقطاع الأمن في الصومال.

33 - كما ستواصل البعثة تقديم دعمها لأصحاب المصلحة في قطاع العدالة والأمن الصومالي من أجل تحسين نظم الإصلاحات والقضاء، وإصلاح الجهاز القضائي، وتعزيز قدرة قوات الشرطة على تقديم الخدمات الأمنية، وتحسين فرص إمكانية اللجوء المنصف إلى القضاء وحماية الفئات الأكثر ضعفاً. وسيركز الدعم الذي تقدمه البعثة على الأولويات المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وإطار المساءلة المتبادلة، وغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

برنامج العمل

الهدف

34 - يمثل الهدف الذي تسهم فيه البعثة في تحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية في الصومال من خلال تنفيذ الولاية التي حددها مجلس الأمن على النحو المبين أعلاه وبما يتماشى مع أولويات حكومة الصومال الاتحادية.

الاستراتيجية

35 - للمساهمة في تحقيق الهدف، ستقدم البعثة الدعم من خلال التوعية والمساعي الحميدة والمشورة الاستراتيجية في مجال السياسات، لما يلي: (أ) النهوض بالأولويات الوطنية لدى الحكومة الجديدة، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين؛ (ب) رعاية تسوية سياسية شاملة من خلال التقدم المحرز صوب إتمام عملية مراجعة الدستور واعتماد غرفتي البرلمان اللاحق

للدستور المعدل من أجل تعميق النظام الاتحادي والمصالحة؛ (ج) إصلاح القطاع الأمني وتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال وتيسير تنفيذ النهج الشامل للأمن امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. كما تتماشى هذه الأولويات الاستراتيجية مع خطة التنمية الوطنية التاسعة التي تركز على السياسات الشاملة، والأمن والعدالة، علاوة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- 36 - وستقدم البعثة الدعم للإدارة المنشأة حديثاً في إحراز تقدم على طريق تحقيق الأولويات الوطنية للبلد، من خلال عمليات سياسية شاملة وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين. وستواصل البعثة في الصومال الدعوة إلى التعجيل بالعملية الشاملة لاتخاذ القرارات وبإبرام الاتفاقات السياسية بشأن المسائل المعلقة. وفي هذا الصدد، ستعمل البعثة عن كثب مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك الحكومة الاتحادية، والولايات الأعضاء في الاتحاد والمجتمع المدني. وستدعم البعثة، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين، المبادرات التي يقودها الصومال، وفقاً لإطار المصالحة الوطنية، من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاعات المحلية.
- 37 - وستواصل البعثة إسداء المشورة الاستراتيجية لنظرائها الوطنيين بهدف دعم تنفيذ هيكل الأمن الوطني، وتيسير تنفيذ النهج الشامل للأمن امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وممارسة دورها التنظيمي في تنسيق الدعم الدولي ذي الصلة، ومواصلة تعزيز قدرة قوات الأمن الصومالية على التخفيف من حدة التهديد الناجم عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والعمل بشكل وثيق مع النظراء الوطنيين لمواصلة مبادرات تحقيق الاستقرار مع الأولويات المحددة في الخطة الانتقالية.
- 38 - وستواصل البعثة مساعدة الصومال على معالجة المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وذلك من خلال دعم قطاع الرعاية الصحية، ورصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المترتبة على الجائحة في الصومال، ودعم جهود التصدي ونشر اللقاح.
- 39 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تحقيق أهداف إطار الأمم المتحدة للتنسيق من أجل التنمية المستدامة الذي وُضع بالتعاون الوثيق مع حكومة الصومال، ومواصلة توفير التوجيه لما تقدمه البعثة من دعم لتنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية، وكذلك ضمان تحقيق الأولويات الرئيسية المحددة في إطار المساءلة المتبادلة - الشمول في العمل السياسي، والأمن، والعدالة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

العوامل الخارجية لعام 2022

- 40 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) توقع استئناف الحوار السياسي بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد بوتيرة مختلفة؛
- (ب) قيام الإدارة الجديدة بدعم الخطة الإنمائية الوطنية وخرائط الطريق على الاحتفاظ بالأولويات نفسها أو دون إضفاء تغييرات كبيرة؛
- (ج) مواصلة إحراز تقدم في عملية مراجعة الدستور، مع وجود بعض المسائل الحرجة ذات الصلة بالنظام الاتحادي التي لا تزال بحاجة إلى الاهتمام؛
- (د) تولّي الصومال تدريجياً المسؤولية عن المسائل الأمنية، واستمرار التزام الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد ببناء المؤسسات الأمنية والقضائية وإحراز تقدم في هذا الصدد على النحو المنصوص عليه في هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية. بقاء المنتديات الرامية إلى تيسير إجراء حوار هادف بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أمراً أساسياً لاتخاذ القرارات بشأن المسائل المعلقة؛
- (هـ) استمرار اعتبار ما ترتكبه أطراف النزاع من انتهاكات لحقوق الإنسان، إلى جانب بقاء الشباب الصومالي معرضاً بشكل خاص لمحاولات الجماعات المتطرفة تغذية نزعة التطرف فيه وتجنيده في صفوفها، على أنها تشكل مصدر قلق؛

- (و) استمرار معاناة الصومال من انعدام الأمن على نطاق واسع بسبب الهجمات التي تشنها حركة الشباب، وأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتوترات بين العشائر، والصدمات المتصلة بالمناخ؛
- (ز) استمرار تقديم مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي عامة الدعم لانتقال الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية؛
- (ح) بقاء العلاقات الإقليمية مواتية لتحقيق الاستقرار الإقليمي.
- 41 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة قابلٍ للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 42 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها العملية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستواصل البعثة تقديم الدعم لزيادة مشاركة النساء في بناء السلام، بسبل منها تعزيز مشاركتهن في وضع استراتيجية لإعادة التأهيل الفعال والمستدام للمحاربات المنشقات ومُعاليهن.
- 43 - وتماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها على وجه التحديد بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة. وهي ستدرج تدابير للتخفيف ترمي إلى تجاوز أي تحديات قد تبرز خلال تفعيل منظور الإعاقة. وستتواصل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لكفالة إتاحة إمكانية الوصول إلى المرافق، وإدارتها، والأمن، وغير ذلك من التحسينات وتكييف تصاميم المكاتب والمرافق والأثاث والتجهيزات الثابتة لتيسير الوصول إليها واستخدامها من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.
- 44 - وتظل الشراكة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال قوية. وستواصل البعثة العمل عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل كفالة انساق الأولويات الاستراتيجية والجهود العملية، بسبل منها منتدى التنسيق للقيادات العليا الذي يضم رؤساء بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وعلاوة على ذلك، سيتم تعزيز الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وكذلك فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان (التي تضم كيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية) لكفالة قدرتهما على تقديم التوجيه لتدابير الوقاية والاستجابة وكفالة تنفيذها بشكل صارم تماشياً مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.
- 45 - وستواصل بعثة الأمم المتحدة النهوض بالتعاون والتكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل تحسين تحقق النتائج في الصومال والتعجيل به تماشياً مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وستعمل البعثة عن كثب مع الحكومة الاتحادية الصومالية، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، على تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة بغية التأكد من انساق وتوافر الدعم الدولي المقدم لأولويات البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تنفيذ برامج مشتركة مع كيانات فريق الأمم المتحدة القطري من أجل النهوض بأهداف بناء السلام وبناء الدولة. وستواصل الأفرقة المتكاملة القائمة التعاون في مجالات الدعم الانتخابي، ودعم مراجعة الدستور، وسيادة القانون، ونظم النزاهة، وإصلاح قطاع الأمن، والتنمية الاقتصادية، والشؤون الجنسانية.

أنشطة التقييم

46 - ستقود إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييماً منهجياً يهدف بشكل عام إلى تحسين مراعاة المنظور الجنساني في التحليلات السياسية التي تعدها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

اتّباع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد نهجاً فعالاً ومنسقاً إزاء منع نشوب النزاعات وحلّها⁽²⁾

47 - بذلت بعثة الأمم المتحدة مساعيها الحميدة لفائدة الأطراف وأسدت إليها المشورة الاستراتيجية بغرض التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات وتسويتها بطريقة مستدامة. ومن أجل تعزيز بناء قدرات الشركاء في مجالي الوساطة وتسوية النزاعات، بسرت البعثة دورات تدريبية لفائدة المؤسسات الصومالية والمجتمع المدني، شملت النساء والشباب. وعملت البعثة، من خلال مساعيها الحميدة في الولايات الأعضاء في الاتحاد، على تقوية قدرة إدارات الولايات على تعزيز المصالحة تماشياً مع إطار المصالحة الوطنية. وأجرت البعثة والجهات الحكومية الشريكة تحليلاً وتخطيطاً وتنفيذاً مشتركاً للأنشطة التي منعت تحوّل النزاعات الناشئة نحو العنف وعملت على حل المشاكل بالوسائل السلمية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

48 - أسهم العمل المذكور أعلاه في منع نشوب النزاعات والعنف خلال المناقشات السياسية حول النموذج الانتخابي لانتخابات 2020-2021. كما أسهم في الجهود المبذولة لتحقيق السلام في المناطق المتنازع عليها بين بونتلاند و"صوماليلاند" عن طريق دعم أنشطة السلام التي تقوم بها المنظمات الشعبية من خلال صندوق بناء السلام. وعلى الرغم من الاجتماعين الهامين المباشرين اللذين عقدا بين قادة الحكومة الاتحادية و"صوماليلاند" في عام 2020، لم يكتسب استئناف المحادثات زخماً بسبب انشغال كلتا الإدارتين بالقضايا الداخلية. وفي حين أن عملية المصالحة الوطنية عُممت تدريجياً على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد، إلا أنها لم تبدأ على المستوى الاتحادي على النحو المتفق عليه في إطار المساءلة المتبادلة بسبب تركيز البلاد المتزايد على القضايا الانتخابية. ولم يُطور بشكل كامل نهج شامل للحكومة بأسرها في تحقيق سلام دائم، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وعلاوة على ذلك، لم يسمح تفشي مرض فيروس كورونا بعقد اجتماعات وحلقات عمل بالحضور الشخصي بشأن المصالحة. غير أن اجتماعات مجموعة أصدقاء المصالحة، وجلسات شبكة الممارسين، والمشاورات بشأن نزاعات محددة فقد عقدت عبر الإنترنت (انظر الجدول 6).

(2) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.4).

الجدول 6
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
آليات مخصصة لتسوية النزاعات وتحقيق المصالحة	اعتماد إطار للمصالحة الوطنية	لم يبدأ العمل بعد بإطار للمصالحة الوطنية يهدف إلى تعزيز نهج شامل للحكومة، يشمل المستوى الاتحادي ومستوي الولايات والمناطق، يُتبع في إعداد استجابات شاملة تغطي مبادرات الحوكمة والتنمية وسيادة القانون من أجل الحفاظ على سلام دائم

إتمام تسجيل الناخبين في أنحاء الصومال⁽²⁾

49 - خططت البعثة، في ضوء التقدم المحرز في عامي 2018 و 2019، عملية مسح مواقع تسجيل الناخبين من أجل تزويد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بقائمة أكثر محدودية للمواقع المحتملة لتسجيل الناخبين لكي يتسنى إجراء تحقق من الحالة الأمنية لتلك المواقع مع الجهات الفاعلة الأمنية المعنية. وكان من المتوقع أن تُستخدم هذه المواقع كمراكز اقتراع أثناء انتخابات عام 2020. وكان من المفترض أن تضطلع قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي بدور أساسي في تأمين عملية تسجيل الناخبين، بما في ذلك فحص وتأمين مواقع تسجيل الناخبين. وكان من المزمع إجراء التخطيط والرصد والتنفيذ المشترك لأنشطة تأمين تسجيل الناخبين من خلال فرقة عمل انتخابية متكاملة معنية بالأمن بقيادة صومالية، تشمل قوات أمن وطنية ودولية على المستويين الوطني ودون الوطني.

50 - وأطلقت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بدعم من فريق الدعم الانتخابي المتكامل، عملية مسح لمواقع تسجيل الناخبين في عام 2019، وقد وضعت قائمة بالمواقع المحتملة. كما كان من المقرر اعتبار هذه المواقع مراكز اقتراع محتملة لانتخابات 2020-2021 المنظمة وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. بيد أن قائمة المواقع ظلت غير مكتملة بسبب عدم استطاعة اللجنة العمل في بونتلاند وجوبالاند والتأخير في إنشاء فرقة العمل المعنية بأمن الانتخابات الوطنية المكلفة بفحص الأماكن وتأمينها. وعلاوة على ذلك، فإن التغيير في النموذج الانتخابي في أيلول/سبتمبر 2020، الذي أسفر عن تحول من مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، إلى عملية انتخابية غير مباشرة، تسبب في استبعاد اللجنة من العملية وجعل تسجيل الناخبين زائدا عن الحاجة. وقد حصر نطاق عمل النموذج غير المباشر عملية الاقتراع في 11 مدينة، مع تولي قوات الأمن الصومالية وقوات الأمن التابعة للبعثة المسؤولية عن الأمن في مواقع الاقتراع.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

51 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف المتمثل في إجراء عملية مسح لتسجيل الناخبين. بيد أنه بسبب التغيير في النموذج الانتخابي، لم يتسن إتمام قائمة مواقع الاقتراع المحتملة، ولم تُجر عملية تسجيل الناخبين (انظر الجدول 7).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تنفيذ مشروع تجريبي لاختبار إجراءات الاستقدام والتدريب وكذلك المعدات الحاسوبية والبرامجيات اللازمة لعملية مسح مواقع تسجيل الناخبين المزمع أن تجريها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في عام 2019	إجراء عمليات مسح مواقع تسجيل الناخبين	لم تُجرِ اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عملية تسجيل الناخبين في جميع المناطق المحددة في أنحاء البلاد

امتلاك الصومال على نطاق أوسع لزاماً منه⁽²⁾

52 - أسفر تعزيز الشراكة بين الصومال وبعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد، عن توفير دعم فعال لتنسيق دور الشركاء الدوليين في تنفيذ العملية التي يقودها الصومال المتعلقة بنقل المسؤوليات الأمنية، على أساس الأوضاع القائمة، من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن والمؤسسات الأمنية الصومالية، وتنفيذ مبادرات بناء القدرات ذات الصلة، وفقاً للمرحلة 2 من الخطة الانتقالية الأولية للصومال لعام 2018. وقد أكملت الحكومة الاتحادية تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال في شباط/فبراير 2021. علاوة على ذلك، اضطلعت الحكومة الاتحادية بدور قيادي أكبر في آليات النهج الشامل إزاء الأمن من أجل توجيه الدعم المقدم من جانب الشركاء الدوليين. وبانتقال المسؤوليات الأمنية، تولت المؤسسات الصومالية مسؤولية أكبر عن توفير الأمن في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى عناصر النهج الشامل إزاء الأمن التي تدعم بشكل مباشر تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال على المستوى التقني، وفر مكتب رئيس الوزراء ووحدته الاستشارية الأمنية، التي تولت دور أمانة النهج الشامل، بشكل متزايد التوجيه والتنسيق من خلال العمل على نحو مشترك مع مكونات العناصر التقنية بهدف إعداد المناقشات التي تدور داخل الفريق التنفيذي وفي غيره من الاجتماعات الرفيعة المستوى.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

53 - أسهم العمل المذكور أعلاه في الاجتماع الأول للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالأمن والعدل، وهو ما يدل على تعزيز المشاركة الصومالية في تنسيق أنشطة الشركاء، بما يشمل حواراً أكثر فعالية بين المؤسسات الأمنية الاتحادية ومؤسسات أمن الدولة من جهة، ومكتب الأمن القومي ومكاتب الأمن الإقليمية داخل كل ولاية من الولايات الأعضاء في الاتحاد من جهة أخرى من خلال عقد اجتماعات منتظمة أسهمت في زيادة الوعي بمسائل السياسة الأمنية وتعزيز بعض المخططات التشغيلية. ومع ذلك، وفي حين أنه أُحرز تقدم في بناء قدرات المؤسسات الأمنية في بعض المجالات على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى الولايات، فإن هذه المسؤوليات لم تسفر عن نقل ملحوظ للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية، ويرجع ذلك أساساً إلى القيود المفروضة على إنشاء قوات وطنية كافية أو تعبئة الموارد المطلوبة، وهو ما لم يسفر سوى عن بلوغ جزئي لمراحل إنجاز رئيسية في هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية، على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولذلك، فإن الأداء الفعلي لم يستوف الهدف المقرر المتمثل في تسليم المسؤوليات الأمنية تدريجياً من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية (انظر الجدول 8).

الجدول 8
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
وضع إطار/خطة لنقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات والمؤسسات الأمنية الصومالية	تسليم المسؤوليات الأمنية بصورة تدريجية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى القوات والمؤسسات الأمنية الصومالية وتنفيذ مبادرات بناء القدرات ذات الصلة، حسب المواقع المحددة في المرحلة 1 من الخطة الانتقالية	تحسين الرقابة والتوجيه المدنيين المتعلقين بالمؤسسات الأمنية على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى الولايات، ولكن مع تسليم محدود للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى القوات والمؤسسات الأمنية الصومالية، شملت إعادة تشكيل بعض القواعد الأمامية للعمليات، وتنفيذ مبادرات بناء القدرات ذات الصلة، حسب المواقع المحددة في المرحلة 2 من الخطة الانتقالية، بما في ذلك تعزيز الاستعدادات بهدف تأمين الانتخابات الوطنية

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

54 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة. وقد تعيّن إلغاء أو تأجيل بعض من الأنشطة الحاسمة للبعثة، شملت دعم جهود المصالحة المحلية، والتحقق من قوات الجيش الوطني الصومالي، وحلقات عمل بشأن آليات العدالة التقليدية والروابط التي تجمعها بنظام العدالة الرسمي، وبدء تطبيق النموذج الاتحادي للعدالة والإصلاحات، والتقييم الأمني لمواقع تسجيل الناخبين من قبل فرقة العمل المعنية بأمن الانتخابات الوطنية ورصد عملية غالمودوغ لنزع السلاح التي بدأت مؤخرًا. وقد حدث أيضا انخفاض كبير في التفاعلات مع المحاورين المحليين، مثل شيوخ العشائر، والشخصيات الدينية، والسلطات المحلية، بسبب افتقارهم إلى وسائل الاتصال الإلكتروني التي تمكنهم من المشاركة في اجتماعات افتراضية، ولم يتسن التعويض عن هذا العائق إلا جزئيا بفضل تعاون الموظفين الوطنيين أو تيسير أطراف ثالثة. وتواصل البعثة تحديد سبل دعم المجتمعات المحلية في التعامل مع التحول التكنولوجي في سياق جائحة كوفيد-19. كما تبين أن بناء القدرات في الموقع، من قبيل توفير التوجيه للشرطة والنهوض بالجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار، يطرح تحديات أكبر ويكون أقل فعالية في ظل القيود المفروضة بسبب الجائحة، وهو ما أدى إلى استخدام بعض الموارد المخصصة سابقا لدعم الحملات الانتخابية الوطنية للفترة 2020-2021.

55 - غير أن البعثة حددت في الوقت نفسه أنشطة جديدة وعدلت أنشطة مندرجة ضمن النطاق العام لأهدافها. وقدمت البعثة الدعم والمشورة التقنيتين إلى السلطات الوطنية لمنع انتشار الفيروس في السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز، علاوة على الدعوة إلى تخفيف الاحتقان الذي تشهده. وبصورة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعمت البعثة أيضا الزعماء الدينيين في إعداد حملة للتوعية بشأن جائحة كوفيد-19، تجمع بين المعلومات المتصلة بالصحة والتوجيه الديني. كما نفذت منظومة الأمم المتحدة في الصومال تدابير لمنع خطر انتشار مرض كوفيد-19 بين موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها. وعلاوة على ذلك، دعمت البعثة أيضا جوانب الاتصالات الاستراتيجية لجهود تصدي الحكومة الاتحادية للجائحة.

النتائج المقررة لعام 2022

بث روح الثقة لدى الجمهور في مؤسسات الأمن والعدالة بعد الانتقال الأمني

56 - في عام 2020، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال عملها الذي يرمي إلى بناء قدرات مؤسسات الأمن ومؤسسات سيادة القانون وقدمت إسهامات استراتيجية في تنقيح الخطة الانتقالية للصومال بهدف عام يتمثل في تولي قوات الأمن الصومالية المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن في جميع أنحاء الصومال. كما قدمت البعثة المشورة والدعم التقنيين من خلال البرنامج المشترك لإدارة القطاع الأمني بغية تعزيز الرقابة المدنية في قطاع الأمن من خلال عقد سلسلة من دورات بناء القدرات ووضع خطط لبناء القدرات المؤسسية للجان الدفاع في البرلمان، وموظفي وزارة الأمن الداخلي الاتحادية، ووزارات الولايات الأعضاء في الاتحاد، ومجالس الأمن الإقليمية، ومكتب مستشار الأمن القومي والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المشورة التقنية وبذلت مساعيها الحميدة لتشجيع اتخاذ قرار بشأن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية وواصلت الدعوة إلى إنشاء قضاء مستقل. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة مشورة تقنية أسفرت عن اعتماد خريطة طريق مدتها سنتان لصياغة مشروع قانون العفو، وحصلت على موافقة من الحكومة الاتحادية الصومالية على اعتماد استراتيجية وطنية للأسلحة والذخائر. ودعمت البعثة، في إطار الدور الاستشاري الذي تضطلع به، الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في بناء قدرات قوات الشرطة التابعة لها، ولا سيما وحدات شرطة الدراويش والشرطة المجتمعية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

57 - حددت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الحاجة المتواصلة إلى معالجة غياب استراتيجيات واضحة بشأن تشكيل القوات، والتنسيق المحدود بين المؤسسات المسؤولة عن توفير الأمن، وانعدام ثقة الجمهور في قدرة قوات الأمن على تولي زمام الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، علاوة على القضاء والمؤسسات والهيئات الأخرى التي تمارس الرقابة على قوات الأمن التي لا يزال قيد التطوير. وتقدم الخطة الانتقالية المنقحة للصومال مبادئ ومراحل رئيسية ومنجزات مستهدفة صوب انتقال المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. وهي تتضمن أيضاً الهدف المتمثل في إنشاء مؤسسات مدنية فعالة ومسؤولة تمارس السيطرة على قوات الأمن. وسيظل الالتزام السياسي من جانب كل من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد عاملاً أساسياً في تنفيذها، علاوة على ضرورة استخدام النهج الشامل المتفق عليه للأمن مع عناصره ذات الصلة. وسيواصل النهج الشامل الاسترشاد بتوجيه لجنة الأمن والعدالة التي تضطلع بدور الواجهة السياسية والأمنية والقضائية على المستوى التنفيذي بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليين. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستبذل بعثة الأمم المتحدة المساعي الحميدة وتقدم المشورة الاستراتيجية بهدف تحسين آليات التنسيق، مثل النهج الشامل للأمن ومجلس الأمن القومي. كما ستدعم تسريع تحقيق أهداف الانتقال المتعلقة بقدرات تشكيل القوات، وتحديد المهام والمسؤوليات داخل قوات الأمن الصومالية، بما يتماشى مع اتفاق هيكل الأمن الوطني؛ وتحسين الأمن البحري للصومال، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة في القطاع البحري؛ وإنشاء قضاء مستقل؛ ومواصلة تنفيذ نظام شرطة اتحادي، مع تشجيع الحكومة الاتحادية على تكييف وتنفيذ استراتيجية وطنية لإدارة الأسلحة والذخائر، وتشريع وطني لتحديد الأسلحة يتوافق مع التزامات الصومال التعاهدية الدولية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

58 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال ما يلي: (أ) تحسين مستوى الوعي بهياكل الحكم وآليات الإشراف المدنية في قوات الأمن، بما في ذلك الهيئات الرقابية البرلمانية؛ (ب) مواصلة اضطلاع مختلف الهيئات المقررة الاستراتيجية في قطاع الأمن، مثل لجنة الأمن الاستراتيجية الواردة في الخطة الانتقالية للصومال، والتي تتألف من

الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، ولجنة الأمن والعدالة، بأدوار رئيسية؛ (ج) إحراز آليات التنسيق التي تسهم في توفير الأمن الفعال للسكان تقدما في تحول الشرطة الصومالية إلى قوة شرطة اتحادية؛ (د) توسيع القدرات البحرية للصومال في مياهه الإقليمية ومنطقته الاقتصادية الخالصة؛ (هـ) المضي قدما بقانون العفو من أجل توفير أداة قانونية استراتيجية للتعامل مع مقاتلي حركة الشباب المنشقين على نحو شفاف وشامل؛ (و) اللجوء إلى المحاكم لتسوية المظالم؛ (ز) إحراز تقدم صوب تحقيق إدارة استراتيجية وطنية للأسلحة والذخائر ووضع قانون وطني لتحديد الأسلحة (انظر الجدول 9).

الجدول 9
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
مراجعة الخطة الانتقالية للصومال	مراجعة الخطة الانتقالية للصومال	مراجعة الخطة الانتقالية للصومال	مراجعة الخطة الانتقالية للصومال	مراجعة الخطة الانتقالية للصومال
بذل المساعي الحميدة لبناء قضاء مستقل	بذل المساعي الحميدة لبناء قضاء مستقل	بذل المساعي الحميدة لبناء قضاء مستقل	بذل المساعي الحميدة لبناء قضاء مستقل	بذل المساعي الحميدة لبناء قضاء مستقل
بناء القدرات ووضع وتنفيذ خطة تنمية مؤسسية	بناء القدرات ووضع وتنفيذ خطة تنمية مؤسسية	بناء القدرات ووضع وتنفيذ خطة تنمية مؤسسية	بناء القدرات ووضع وتنفيذ خطة تنمية مؤسسية	بناء القدرات ووضع وتنفيذ خطة تنمية مؤسسية
تخص المؤسسات المدنية في قطاع الأمن	تخص المؤسسات المدنية في قطاع الأمن	تخص المؤسسات المدنية في قطاع الأمن	تخص المؤسسات المدنية في قطاع الأمن	تخص المؤسسات المدنية في قطاع الأمن
تعزيز دور المجتمع المدني	تعزيز دور المجتمع المدني	تعزيز دور المجتمع المدني	تعزيز دور المجتمع المدني	تعزيز دور المجتمع المدني
تعيين أعضاء مفوضية الجهاز القضائي وإنشاء المحكمة الدستورية	تعيين أعضاء مفوضية الجهاز القضائي وإنشاء المحكمة الدستورية	تعيين أعضاء مفوضية الجهاز القضائي وإنشاء المحكمة الدستورية	تعيين أعضاء مفوضية الجهاز القضائي وإنشاء المحكمة الدستورية	تعيين أعضاء مفوضية الجهاز القضائي وإنشاء المحكمة الدستورية
تحسين إنفاذ القانون البحري، واعتماد وسن استراتيجية وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة وقانون وطني لتحديد الأسلحة، إلى جانب قانون للعفو	تحسين إنفاذ القانون البحري، واعتماد وسن استراتيجية وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة وقانون وطني لتحديد الأسلحة، إلى جانب قانون للعفو	تحسين إنفاذ القانون البحري، واعتماد وسن استراتيجية وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة وقانون وطني لتحديد الأسلحة، إلى جانب قانون للعفو	تحسين إنفاذ القانون البحري، واعتماد وسن استراتيجية وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة وقانون وطني لتحديد الأسلحة، إلى جانب قانون للعفو	تحسين إنفاذ القانون البحري، واعتماد وسن استراتيجية وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة وقانون وطني لتحديد الأسلحة، إلى جانب قانون للعفو

التقدم المحرز في عملية مراجعة الدستور فيما يخص الإصلاح الدستوري والتحديات التي تواجه ذلك

59 - خلال ولاية البرلمان العاشر، أحرز مشروع دعم مراجعة الدستور تقدما في عدد من المجالات الحاسمة، بما في ذلك استكمال الاستعراض التقني للدستور المؤقت. وقد انتهت المؤسسات الثلاث المكلفة، وهي وزارة الشؤون الدستورية واللجنة البرلمانية المشتركة للرقابة على عملية مراجعة الدستور واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه، من وضع الصيغة النهائية لمشروعها الثالث للدستور الذي تمت مراجعته في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2020. وشكلت عملية مراجعة الدستور فرصة للنظر في طبيعة وطابع النظام الاتحادي الجديد في ضوء تكوين جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد. وقد أحرز تقدم في تحديد الطبيعة والبنية الاتحادية للقضاء والإدارة المالية العامة وهيكل الأمن. بيد أنه لم يتم بعد حل القضايا الخلافية الرئيسية بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وكفلت عملية مراجعة الدستور إدراج طائفة واسعة من الآراء أثناء عملية التشاور، مما أتاح للحكومة والولايات فرصة

لإثارة شواغلها وتبادل آرائها. ومن أجل المحافظة على هذه الإنجازات، دعت بعثة الأمم المتحدة، إلى جانب الشركاء الدوليين، إلى ترسيخ التعديلات المقترحة حتى الآن من خلال اعتماد البرلمان العاشر لها. غير أن الحكومة الاتحادية أرجأت، في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2020، عملية مراجعة الدستور حتى انعقاد البرلمان الحادي عشر المقبل.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

60 - تمثل الدرس الذي استخلصته البعثة في أهمية إجراء مشاورات بشأن المسائل التقنية غير الخلافية وإحراز تقدم ملموس صوب إتمام العملية. وستواصل البعثة، في سياق تطبيق هذا الدرس، العمل مع أصحاب المصلحة في الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد للمساعدة في إرساء الثقة المتبادلة بين طبقتي الحكومة حتى يتسنى معالجة المسائل العالقة المثيرة للقلق من خلال حلول توفيقية وقائمة على توافق الآراء. وسوف تجدد البعثة جهودها للدعوة إلى إنشاء منصة حكومية دولية على أساس دستوري مع الإدارة الجديدة. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة، في ظل دعم المانحين الرئيسيين لعملية مراجعة الدستور، بذل جهود دعوة مكثفة لكفالة التفاوض بشأن بعض المسائل الخلافية على الأقل ووضع نصوص قانونية للتعديلات. وستضعف البعثة أيضا جهودها الرامية إلى توعية عامة الجمهور بعملية مراجعة الدستور من أجل بناء زخم على المستوى الشعبي.

61 - وستكون الخطوات التالية حاسمة من أجل اعتماد دستور جديد معدل: (أ) استمرار تقديم الدعم للمؤسسات الثلاث المكلفة بتحقيق توافق في الآراء بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد إلى حين الانتهاء من المراجعة؛ (ب) التوصل إلى توافق في الآراء بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد لاعتماد المواد التقنية للدستور وبدء في التفاوض بشأن جوانبه المثيرة للجدل؛ (ج) اعتماد البرلمان للدستور بعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التقنية؛ (د) ومواءمة الإطار الدستوري للولايات الأعضاء في الاتحاد مع الدستور الاتحادي فور اعتماده.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

62 - يُتوقع أن يساهم عمل البعثة في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال تعميق التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، إلى جانب المجتمع المدني، بهدف زيادة الوعي العام بجميع تلك العمليات وضمان دعم الجمهور وإجراء مفاوضات منتظمة وبناءة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن القضايا الخلافية سياسيا، ووضع نصوص قانونية تحدد الهيكل الاتحادي للصومال، علاوة على إحراز التقدم صوب اعتماد الدستور المؤقت المعدل الذي يحظى بتأييد عام واسع النطاق. ويُفضّل الاضطلاع بالمجموعة الأولى من الأنشطة خلال الدورتين الأولى والثانية للبرلمان الحادي عشر، وينبغي أن تشمل ما يلي: (أ) تقديم الدعم التقني الذي من شأنه أن يساعد على كفالة امتثال نوعية نص مشروع التعديلات لاتفاقيات حقوق الإنسان؛ (ب) تقديم الدعم للولايات الأعضاء في الاتحاد في وضع اقتراحاتها بشأن النص الدستوري المنقح الثالث وإشراك أصحاب المصلحة السياسيين في الولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل ضمان دعمهم؛ (ج) التواصل مع إدارتي جوبالاند وبونتلا ند لضمان مشاركتهما في عملية المراجعة؛ (د) تشجيع وزارة الشؤون الدستورية واللجنة البرلمانية المشتركة للرقابة على عملية مراجعة الدستور واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه على مواصلة المشاورات مع الجهات الفاعلة، مثل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمع الأكاديمي، وضمان إدراج أصوات النساء والشباب والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة بهدف توطيد التأييد وتشكيل الرأي العام (انظر الجدول 10).

الجدول 10
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
				اعتماد الدستور الاتحادي
		الاستعراض التقني		اعتماد البرلمان المواد المعدلة
		الفصول 15 من		المؤقت الذي تمت ومواءمة الإطار الدستوري بين
		الدستور المؤقت التي		مراجعته من قبل البرلمان
		أنجزت ومشروع الدستور		الحادي عشر، وبدء
		المؤقت الذي تمت		المناقشات بين الحكومة
		مراجعته والذي وضعت		الاتحادية والولايات
		صيغته النهائية		الأعضاء في الاتحاد
		المؤسسات الثلاث		بشأن القضايا الخلافية
		المكلفة		سياسيا ووضع النصوص
				القانونية وفقا للاتفاق

الاستراتيجيات وخطط العمل التي تتبعها الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد لمكافحة ومنع التطرف المصحوب بالعنف من أجل تحقيق الاستقرار الفعال والمنسق والتكميلي

63 - في عام 2020، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وفقا لإطار النهج الشامل للأمن، الدعم التقني والمشورة الاستراتيجية إلى وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، ووزارات الداخلية في الولايات الأعضاء في الاتحاد، دعما لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار وخطط الولايات لتحقيق الاستقرار. وقدم مشروع الأمم المتحدة التجريبي المشترك دعما تقنيا ومشورة استراتيجية مماثلين إلى وحدة التنسيق المعنية بمنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته التابعة لمكتب رئيس الوزراء وكذلك إلى الولايات الأعضاء في الاتحاد. وقد وضعت كل وزارة من الوزارات التنفيذية في الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد خطط عملها المتعلقة بمنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته، التي استرشدت بتقييمات مخصصة بشأن هذا الموضوع أجريت في مناطق محددة من المناطق المعرضة للخطر في المقاطعات الخاضعة لسيطرة الحكومة الصومالية. وتمثل الهدف في المناطق التي استعادت حديثا من حركة الشباب في المساهمة في توسيع سلطة الدولة وخدماتها بصورة موثوقة ومشروعة، لتبدأ بذلك مجموعة من أنشطة التعافي المبكر الرامية إلى وضع اللبنة الأساسية لبرامج التنمية الطويلة الأجل التي يمكن البناء عليها. وبدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين، استعاد الجيش الوطني الصومالي بلدات سايب (نيسان/أبريل 2019) وبارير (أيار/مايو 2019) وأوطيغلي (آب/أغسطس 2019) وجانالي (آذار/مارس 2020). وفي أعقاب العمليات العسكرية الرامية إلى إخراج عناصر حركة الشباب من المدن، قدمت الجهات الفاعلة المعنية بتحقيق الاستقرار أنشطة للتعافي المبكر مصممة لتحسين الظروف المادية للسكان، وتوسيع نطاق العمل مع الإدارة المحلية وقبولها، ودعم دخول جهات فاعلة على المدى الأطول في مجالات الأمن والحكومة والتنمية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

64 - تمثل الدرس الذي استخلصته البعثة في اعتبار التخطيط المشترك الشامل لنهج شامل للحكومة، عقب عمليات التعافي في شيبلي السفلى، عنصرا رئيسيا لتحديد الأهداف المشتركة بشكل أفضل وبناء التوافق في الآراء حول أدوار ومسؤوليات جميع المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب البيئة التي لا تزال غير مستقرة وحافلة بالتهديدات، لم يتسن إجراء مشاورات مخصصة

بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته على النحو المخطط له في المناطق التي جرى استردادها حديثاً. ومن الضروري إيجاد سبل مبتكرة لإجراء هذه المشاورات من خلال توفير استجابات قائمة على الأدلة وتشاركية للظروف المؤدية إلى التطرف المصحوب بالعنف بهدف إضعاف نفوذ حركة الشباب. وستستخدم بعثة الأمم المتحدة، في سياق تطبيق هذا الدرس، مساعيها الحميدة، ودورها الاستشاري ودعمها التقني للمساعدة في زيادة تحسين آليات التنسيق، أخذاً في الاعتبار مختلف الجهات الفاعلة والديناميات السياسية، والنهج المتعلقة بمنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته، في مختلف المناطق التي يتحقق فيها الاستقرار، وكذلك في المناطق الأخرى، بغية الحد من إمكانية حدوث انتكاس، وتشجيع الحوار والتسامح، ومنع المزيد من العنف الشديد والوصم بما في ذلك ما هو مرتبط منها بجائحة كوفيد-19.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

65 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال آليات التنسيق الاستراتيجي الفعالة بين جميع أصحاب المصلحة المدنيين والعسكريين، عن طريق كفالة وجود مستدام وموثوق للحكم المحلي يوفر الدعم الفوري للتعافي وينيح الشروع في تقديم الخدمات على المدى الطويل، وتوطيد قدرة السلطات الصومالية على معالجة المظالم المحلية من خلال الحوار والتسامح، وتعزيز الحلول السياسية، والوساطة وثقة الجمهور المتزايدة في السلام (انظر الجدول 11).

الجدول 11
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
قادت الحكومة نهجا شاملا للحكومة من أجل تحقيق الاستقرار ومنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته				
يُجرى إرساء تقاسم المعلومات والتخطيط المشترك بين الجهات الفاعلة في مجال الأمن والمعنية بالمناطق التي سُتُرد في إطار الخطة الانتقالية، راسخة للعمل ولأخذ مختلف الجهات الفاعلة والديناميات ويجري تنقيح كل من استراتيجيات منع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته وخطة تنفيذ هذه الاستراتيجية، الحوار السياسي بما يكفل مزيجاً جيداً من الاستجابة العسكرية ونهج القوة الناعمة				
تعتبر آليات التنسيق والتخطيط المشترك بين الجهات الفاعلة في مجال الأمن والمعنية بالمناطق التي سُتُرد في إطار الخطة الانتقالية، راسخة للعمل ولأخذ مختلف الجهات الفاعلة والديناميات ويجري تنقيح كل من استراتيجيات منع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته وخطة تنفيذ هذه الاستراتيجية، الحوار السياسي بما يكفل مزيجاً جيداً من الاستجابة العسكرية ونهج القوة الناعمة				

المنجزات المستهدفة

66 - يعرض الجدول 12 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويُتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 12

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	8	8	8	8
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	4	4	4	4
2 - جلسات مجلس الأمن	4	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	4	3	4	2
3 - مشاريع مشتركة بشأن برنامج لمكافحة الفساد تابع للأمم المتحدة، ودعم إجراء الانتخابات بالاقتراع العام، وتمكين المرأة سياسياً، فضلاً عن مشروع لتحقيق الاستقرار	4	4	4	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	304	205	314	310
4 - حلقات دراسية لدعم وضع قوانين لحماية الطفل	3	2	3	3
5 - حلقات دراسية عن إصلاح الشرطة	4	-	6	2
6 - حلقات دراسية عن تنسيق وتنفيذ الاتفاقات السياسية المبرمة على الصعيد الاتحادي بشأن سيادة القانون	10	10	-	4
7 - حلقات دراسية عن تحديد الحجم الصحيح لقوات الأمن الصومالية	14	-	4	8
8 - حلقات دراسية عن النفقات العامة الموجهة نحو الأمن والعدالة	6	6	3	2
9 - حلقات عمل بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات (حماية المرأة)	7	3	7	5
10 - حلقات عمل بشأن إنشاء وتفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	4	2	6	6
11 - حلقات عمل مع المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان في جميع أنحاء الصومال	22	7	22	18
12 - حلقات عمل مواضيعية بشأن قضايا حقوق الإنسان، مثل تلك التي تتناول مسائل الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال، ومشاركة المجتمع المدني، والالتزامات الأساسية في مجال حقوق الإنسان	19	8	19	14
13 - حلقات عمل لرصد أداء قوات الأمن الصومالية في مجال حقوق الإنسان وقدرتها على تعزيز الثقة في المجتمعات المحلية، والإبلاغ عنهما	3	4	9	5
14 - حلقات عمل لفائدة فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بمن فيهم الأطفال والنزاع المسلح، والإبلاغ عنها (8 أيام)	2	2	6	4
15 - حلقات عمل لتعزيز قدرات البرنامج الوطني لتأهيل المنشقين وتنسيق تنفيذه	2	1	2	2
16 - حلقات عمل بشأن آليات العدالة التقليدية وإقامة الروابط مع نظام العدالة الرسمي	6	2	6	6
17 - حلقات عمل بشأن بدء العمل بالنموذج الاتحادي للعدالة والمؤسسات الإصلاحية	6	-	6	6
18 - حلقات عمل لحرس السجون بشأن إدارة السجون	30	4	15	20
19 - حلقات عمل بشأن الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية	10	12	6	8

20 -	حلقات عمل بشأن تنفيذ الأولويات البحرية وفقا لاستراتيجية الصومال المتعلقة بالموارد البحرية والأمن البحري	8	10	6	8
21 -	حلقات عمل بشأن تعزيز التشريعات المتعلقة بالأمن البحري وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في وكالات إنفاذ القانون البحري	6	8	6	4
22 -	حلقات عمل لدعم بناء القدرات المؤسسية من أجل تنفيذ هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية	13	15	6	6
23 -	حلقات عمل بشأن نظام النزاهة لتعزيز قدرات السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد	-	-	1	1
24 -	حلقات عمل ودورات تدريب وبناء القدرات بشأن اتباع نهج شامل إزاء تحقيق الاستقرار الأمني من أجل استعراض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار واستكمالها، واستعراض الخطط الحكومية لتحقيق الاستقرار وتطويرها واستكمالها	13	6	7	7
25 -	حلقات عمل بشأن منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف، بما في ذلك حلقات العمل المعقودة بالتعاون مع شركاء دوليين	12	6	6	6
26 -	عقد حلقة دراسية وطنية للشباب، بالشراكة مع وزارات الشباب والرياضة في حكومة الصومال الاتحادية/الولايات الأعضاء في الاتحاد، بشأن أولويات الشباب فيما يتعلق بالصومال	1	2	7	7
27 -	حلقات عمل لتعزيز قدرات السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد	1	1	1	2
28 -	حلقات عمل وعمليات تقييم ومشاورات و/أو دورات تدريب لدعم المؤسسات على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد مع تقديم المشورة بشأن إدارة الأسلحة والذخائر للحد من المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون	12	12	12	40
29 -	التدريب في مجال حماية المدنيين	6	4	18	12
30 -	حلقات عمل بشأن الدروس المستفادة لتقييم الأداء والإنجاز في العمليات الانتخابية	8	-	8	1
31 -	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريبية بشأن الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك وضع ضوابط للمنهج المتعلق بالتربية المدنية وتثقيف الناخبين الخاص باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وضوابط لخطط العمل الرامية إلى تعزيز تفاعل اللجنة مع الجهات صاحبة المصلحة في الانتخابات على الصعيدين الوطني ودون الوطني	27	27	27	20
32 -	حلقات عمل بشأن منع أعمال العنف خلال الانتخابات ضد القيادات النسائية والتصدي له	4	2	2	2
33 -	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية بشأن التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة والإجراءات وتسوية النزاعات، فضلا عن تقديم التدريب للجنة على عمليات إدخال البيانات	17	17	15	10
34 -	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب لتنمية القدرات في مجالي الوساطة وتسوية النزاعات في فترة ما بعد الانتخابات	12	8	6	6
35 -	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب في مجالات الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي وتغطية الحملة الانتخابية للفترة 2020-2021 القائمة على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد	16	4	16	16
36 -	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب متنوعة ينظمها الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بشأن تنفيذ الخطة الانتقالية/نموذج العمل الشرطي الجديد/النهج الشامل إزاء الأمن	-	-	14	6
37 -	حلقات دراسية لدعم اللجنة المعنية بالحياة السياسية الشاملة في إطار خطة التنمية الوطنية	-	-	6	6
38 -	حلقات عمل بشأن بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها والوساطة فيها	-	5	5	5
39 -	حلقات عمل بشأن عملية مراجعة الدستور، بما في ذلك مناقشات بشأن مواءمة الدساتير	-	5	5	5
40 -	حلقات عمل فنية لمساعدة المجلس الوطني للشباب/المجلس الاستشاري للشباب في الصومال	-	-	6	6

41 -	6	7	4	-	حلقات عمل لبناء قدرات المجتمع المدني على رصد أداء قوات الأمن الصومالية في مجال حقوق الإنسان وقدرتها على تعزيز الثقة في المجتمعات المحلية، والإبلاغ عنهما، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
42 -	15	8	6	-	المشاورات مع النساء من قادة المجتمع المدني والنساء العضوات في البرلمان وفي مجلس الشيوخ، وحلقات العمل/جلسات العمل لفائدتهن بشأن الوساطة والمصالحة والتفاوض والحوارات المتعلقة بالسياسات العامة
المنشورات (عدد المنشورات)					
43 -	2	2	1	2	تقارير الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية عن حرية التعبير و/أو حماية المدنيين في الصومال، وحقوق الإنسان في العملية الانتخابية في الصومال
44 -	32	32	32	32	موجز وطني وتقارير على مستوى المقاطعات عن مؤشر الهشاشة ونموذج النضج
45 -	1	1	-	-	تقرير عن التقييم المشترك لنظم النزاهة
46 -	8	8	6	6	تقارير عن التحليلات والإجراءات والعمليات والممارسات الفضلى المتعلقة بالتخفيف من الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع
47 -	1	4	-	-	مواد عن الدروس المستفادة من العملية الانتخابية لعام 2020
48 -	2	2	-	-	صحائف وقائع بشأن الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال
49 -	1	-	-	-	تقرير دراسة عن خبرات المرأة الصومالية وتطلعاتها فيما يتعلق بالسلام والحياة السياسية في البلاد

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: المساعدة في حل الخلافات فيما بين أصحاب المصلحة قبل الانتخابات وما بعدها؛ وتسهيل الحوار السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وتقديم الدعم للنهوض بالأولويات الوطنية، بما في ذلك عملية مراجعة الدستور وتنفيذ هيكل الأمن الوطني؛ وعقد حلقات عمل للتخطيط الاستراتيجي بشأن المصالحة والمشاورات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ومواصلة الدعوة إلى تعزيز تمثيل المرأة في المناصب المنتخبة ومشاركتها في الحياة السياسية وصنع القرار وتوليها لأدوار قيادية في مؤسسات الحكم.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع المجتمع المدني بشأن التحول إلى النظام الاتحادي، ومراجعة الدستور، وإدارة النزاعات المحلية وحلها، وعملية المصالحة الوطنية؛ والتشاور وتبادل المعلومات مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الدولي والوطني؛ والإدارة المالية العامة المستدامة لقطاع الأمن؛ وتقديم المشورة بشأن صياغة تعديل الدستور المؤقت؛ والدعوة إلى دعم الفريق العامل المشترك المعني بلوجستيات الانتخابات (اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال)؛ وتقديم الدعم إلى فرقة العمل الوطنية الصومالية المعنية بأمن الانتخابات من أجل كفالة تنسيق إجراءات قوات الأمن فيما يتعلق بالتخطيط الأمني للعمليات الانتخابية؛ وتأييد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ والاستمرار في تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والبرلمان وغيرهما من الجهات صاحبة المصلحة بشأن إدخال تحسينات على الإطار القانوني للانتخابات؛ والدعوة إلى تعزيز مشاركة المرأة والفئات المهمشة الأخرى في العمليات السياسية، بما في ذلك الانتخابات وعمليات المصالحة؛ وتقديم المشورة الفنية والدعوة من أجل تعزيز إطار الحماية الوطنية وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات المساءلة، بما في ذلك من خلال آليات سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وفي تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان لعام 2021؛ وتقديم المشورة إلى وزارة الموانئ والنقل البحري بشأن الاقتصاد البحري، وتعزيز الإدارة البحرية الصومالية ودور المرأة في القطاع البحري؛ وتقديم المشورة إلى وزارة الأمن الداخلي بشأن وحدات الشرطة البحرية والتنسيق مع وزارة الدفاع بشأن المسائل المتعلقة بالبحرية وخفر السواحل في الصومال؛ وتقديم المشورة إلى البرلمان وحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن التشريعات الخاصة بقطاع الأمن والتدابير المتعلقة بالميزانية؛ وتقديم المشورة بشأن التقييمات المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتوفير الدعم لها؛ وتقديم المشورة التقنية بشأن "تحديد الحجم الصحيح" للجيش الوطني الصومالي وتشكيل القوات، وإجراء مشاورات بشأن الإطار القانوني لتنفيذ هيكل الأمن الوطني، بما في ذلك دعم استعراض الأنشطة المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإجراء المشاورات وتقديم المشورة بشأن آليات التنسيق الشاملة واستدامة أنشطة تحقيق الاستقرار؛ والدعوة إلى التخطيط المشترك بين أجهزة الأمن والجهات الفاعلة في مجال تحقيق الاستقرار في المناطق التي تم استردادها؛ وتيسير المشاورات التقنية وعمليات التخطيط والدعوة لإنشاء مؤسسات معنية بسيادة القانون فاعلة ومستقلة وتخضع للمساءلة، ووضع نموذج للمعونة القانونية وآليات الإشراف على مستوى الولايات؛ وعقد اجتماعات للوزراء والمسؤولين الآخرين على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن هيكل العدالة والمؤسسات الإصلاحية، في إطار الجهود المبذولة على نطاق أوسع في مجال الإصلاح الدستوري والأمني؛ ودعم تشكيل دوائر قضائية وتوسيع نطاقها تدريجياً، بسبل منها اللجوء إلى المحاكم المتنقلة واستخدام المعونة القضائية في الولايات الأعضاء في الاتحاد؛ والقيام بأنشطة الدعوة مع سلطات الولايات بشأن التصدي للانتهاكات التي ترتكبها القوات الدولية والوطنية؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات الاستراتيجية والمسائل التقنية إلى الحكومة الاتحادية ونظرائها من الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن التخفيف من خطر المتفجرات، إلى جانب المبادرات المعنية بإدارة الأسلحة والذخائر.

تقديم الدعم لوضع قوانين لحماية الطفل؛ والتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ والدعوة إلى إنشاء وتفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتقديم الدعم للقيام بذلك؛ وتدريب منظمات المجتمع المدني على حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء والأطفال؛ وتقديم الدعم والتدريب التقنيين

لفرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بما يشمل الأطفال والنزاع المسلح، والإبلاغ عنها؛ ودورات التدريب المقدمة إلى مختلف المحاورين بشأن حماية المدنيين، التي ستعطي الأولوية.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وإجراء التحقيقات المتعلقة بها؛ بما في ذلك بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحماية الطفل؛ والقيام، من خلال سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بأنشطة الرصد والدعوة والمتابعة فيما يتعلق بالحوادث التي تشارك فيها قوات الأمن بدعم من الأمم المتحدة؛ وإيفاد البعثات المعنية بالرصد إلى جميع أنحاء البلاد لمعالجة المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والتجاوزات، والإصابات بين المدنيين، والأطفال والنزاع المسلح.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

التوعية: إطلاق حملات لتوجيه الرسائل الاستراتيجية ترتبط بالعمل المواضيعي لأقسام بعثة الأمم المتحدة، مثل فريق الدعم الانتخابي المتكامل والشركاء فيما يتعلق بالانتخابات للفترة 2020-2021 والانتخابات للفترة 2024-2025 وأهمية المشاركة، والفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية فيما يتعلق بمعاملة المقاتلين السابقين والشباب المعرضين للخطر في الصومال والتعامل معهم، وفيما يتعلق بالنموذج الجديد للعمل الشرطي. والقيام بتدخلات محددة الأهداف لضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية في منتجات الاتصال وضمان النظر في قضايا حقوق المرأة. وإجراء مجموعة منفصلة من الاتصالات بشأن النواتج لإبراز دعم الأمم المتحدة للصوماليين وعملها معهم من خلال توفير تغطية متعددة الوسائط ومواد فيديو ومواد إذاعية ترتبط بمواضيع ذات أهمية عامة تتصل بولاية البعثة، فضلا عن قيام موظفي الأمم المتحدة الرفيعة المستوى بزيارات إلى الصومال؛ ودعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال الاتصالات على نطاق أوسع في الصومال، من خلال رئاستها لفريق الأمم المتحدة للاتصالات المعني بالصومال.

العلاقات الخارجية والإعلامية: إنتاج ونشر المنتجات العادية (أي النشرات الإخبارية والتقارير والرسوم البيانية) التي تسلط الضوء على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في الصومال، مثل النشرة الإخبارية الفصلية التي تصدرها البعثة، وتقرير مكتب المنسق المقيم عن النتائج القطرية (سنويا)، والنشرة الإخبارية لفريق الدعم الانتخابي المتكامل (شهريا/كل شهرين)، والرسوم البيانية على وسائل التواصل الاجتماعي عن أنشطة أسرة الأمم المتحدة (شهريا)، فضلا عن دعم الاحتفال بأيام الأمم المتحدة الدولية وتحقيق النواتج فيما يتعلق بذلك مع مجموعة من النواتج في مجال الاتصالات؛ وعقد مؤتمرات صحفية منتظمة لقيادة الأمم المتحدة وتنظيم المقابلات الإعلامية؛ ودعم تنمية قدرات وسائل الإعلام بالشراكة مع الجمعيات الإعلامية الرئيسية لتحسين المهارات والفهم في مجموعة من المجالات ذات الصلة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الإنتاج المتعدد الوسائط للمنصات الجديدة (وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي) والتقليدية (الراديو، والتلفزيون، ومناسبات التوعية) التي تسلط الضوء على دعم الأمم المتحدة للصومال وعملها معه من خلال توفير تغطية متعددة الوسائط والمواد المرئية/الإذاعية المرتبطة بمواضيع ذات أهمية عامة تتعلق بولاية البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في الصومال (مثل المساعي الحميدة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ودور الشباب في المجتمع والتنمية الاقتصادية) فضلا عن أنشطة مسؤولي الأمم المتحدة في الصومال؛ وبناء القدرات والتدريب لفائدة المؤسسات الصومالية.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف

لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 13

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022		2021	2020	
الزيادة/(النقصان) لعام 2022 مقابل عام 2021	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
188,6	–	16 284,3	16 095,7	15 612,0	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(2 318,8)	–	41 623,7	43 942,5	38 769,1	تكاليف الموظفين المدنيين
(2 147,9)	–	41 252,0	43 399,9	47 812,3	التكاليف التشغيلية
(4 278,1)	–	99 160,0	103 438,1	102 193,4	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 14
الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا														
فئة الخدمات العامة														
الموظفون														
الموظفون														
الخدمة فئة مجموع الموظفين														
المجموع الميدانية/ الخدمات الموظفين من الفئة الرتبة الأمم														
وأع أعم مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي خدمات الأمن العامة الدولية الفنية المحلية المتحدة المجموع														
الوظائف المعتمدة لعام 2021	1	2	1	7	30	50	36	-	127	57	-	184	84	38
الوظائف المقترحة لعام 2022	1	2	1	8	29	51	39	-	131	57	-	188	84	18
الوظائف العادية، التغيير	-	-	-	1	(1)	1	3	-	4	-	-	4	-	(20)
وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	3	-	3	-	-	3	8	-
وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترحة لعام 2022	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وظائف المساعدة المؤقتة العامة، التغيير	-	-	-	-	-	-	(3)	-	(3)	-	-	(3)	(8)	-
مجموع الوظائف المعتمدة لعام 2021	1	2	1	7	30	50	39	-	130	57	-	187	92	38
مجموع الوظائف المقترحة لعام 2022	1	2	1	8	29	51	39	-	131	57	-	188	84	18
مجموع التغيير	-	-	-	1	(1)	1	-	-	1	-	-	1	(8)	(20)

67 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022 لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 99 160 000 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف نشر 625 فردا من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة و 14 ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة (16 284 300 دولار)، والمرتبات والتكاليف ذات الصلة (41 623 700 دولار) لما قدره 188 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، و 2 أمين عام مساعد، و 1 مد-2، و 8 مد-1، و 29 ف-5، و 51 ف-4، و 39 ف-3، و 57 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)، و 129 وظيفة وطنية (84 وظيفة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و 45 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 18 من متطوعي الأمم المتحدة، و 23 فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات، إضافة إلى التكاليف التشغيلية (41 252 000 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (779 400 دولار)، والسفر في مهام رسمية (1 224 900 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (20 031 800 دولار)، والنقل البري (1 289 500 دولار)، والعمليات الجوية (7 954 600 دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (6 142 100 دولار)، والخدمات الطبية (1 276 500 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (2 553 200 دولار).

68 - وطُبق معدل شواغر قدره 13 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية المستمرة، في حين طُبق معدل شواغر نسبته 50 في المائة على الوظائف الثلاث المقترح إنشاؤها في عام 2022. وطُبق معدل شواغر نسبته 17 في المائة على التقديرات

المتعلقة بوظائف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وآخر نسبته 11 في المائة على الوظائف من الرتبة المحلية. وطُبق معدل شواغر نسبته 8 في المائة على التقديرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة وآخر نسبته 10 في المائة على الأفراد المتقدمين من الحكومات. ومع مراعاة متوسط الانتشار الفعلي في عام 2020 والجدول الزمني المتوقع للنشر في عام 2022، تستند تقديرات أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة إلى افتراض النشر الكامل، وإلى تطبيق عامل تأخير النشر بنسبة 5 في المائة على تقديرات أفراد شرطة الأمم المتحدة.

69 - وفي عام 2022، يقترح إدخال التغييرات التالية على الملاك الوظيفي التكميلي: إنشاء 3 وظائف، وإعادة ندب وظيفة واحدة، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة، وتحويل وظيفة واحدة، وإلغاء 30 وظيفة، على النحو المفصل أدناه:

الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية

(أ) إنشاء وظيفة واحدة لرئيس الدائرة، إدارة البرامج (مد-1) في مقديشو. وستقوم هذه الوظيفة عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة. وهذه ليست وظيفة جديدة؛ فقد تعاقد حتى الآن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه شريكا منفذا في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مع رئيس عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام، وبتمويل من ميزانية البعثة. ويتمثل الهدف من اقتراح إنشاء هذه الوظيفة في جدول ملاك موظفي البعثة في كفاءة قيادة الأمانة العامة لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام وزيادة المساءلة والفعالية والكفاءة في الخدمات التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى البعثة. ويتوافق ذلك مع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات اللذين طلبا إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الحد من الاعتماد على مكتب خدمات المشاريع وزيادة الجهود الرامية إلى التنفيذ المباشر لجوانب من برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لكبير موظفي التخطيط في شرطة الأمم المتحدة (ف-5) لتصبح وظيفة موظف تدريب في شرطة الأمم المتحدة (ف-4) في مقديشو في قسم الشرطة، للتركيز على تقديم المشورة وتوفير التنسيق فيما يتعلق بالدعم الدولي والصومالي من أجل تدريب الشرطة؛

قسم الأمن والسلامة

(ج) إنشاء وظيفة واحدة لضابط أمن ميداني (ف-3) للمكتب الإقليمي الجديد في دوسمريب، بغية تزويد ذلك المكتب بنفس المستوى من القيادة في تنسيق الأمن الميداني، بما يتناسب مع المكاتب الإقليمية الأخرى التابعة للبعثة؛

مكتب رئيس الموظفين

(د) إنشاء وظيفة واحدة لمحلل معلومات، الشؤون السياسية (ف-3) في مقديشو في فريق التحليل المتكامل، لتزويد الفريق بالقدرة على التحليل الكمي للبيانات وتعزيز إدارة البيانات لتمكينه من تنفيذ استراتيجية الأمن العام لاستخدام البيانات؛

(هـ) إعادة ندب وظيفة واحدة لمترجم (ف-3) في وحدة الترجمة التحريرية/الترجمة الشفوية في مقديشو كموظف لإدارة البرامج (ف-3) في مكتب رئيس الموظفين في مقديشو، للتنسيق والاتصال مع الشركاء المعنيين لتعزيز البرمجة وإنجاز الولايات، بما في ذلك توطيد النظام الاتحادي والانتقال الأمني في الصومال.

فريق الدعم الانتخابي المتكامل

(و) تحويل وظيفة واحدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظف لشؤون الانتخابات (ف-3)، أنشئت في عام 2020 لدعم العملية الانتخابية في عامي 2020 و 2021، إلى وظيفة عادية. ومن شأن التحويل المقترح أن يكفل استمرار

توافر هذه القدرة التي تجمع بين الخبرة الجنسانية والخبرة الانتخابية، وتمكن الفريق من دعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في إجراء انتخابات عالمية تراعي المنظور الجنساني في الفترة 2024-2025 عن طريق توفير خبرات جنسانية محددة لبناء القدرات ودعم السياسات وتقديم المشورة البرنامجية لتعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في العمليات السياسية والانتخابية؛

(ز) إلغاء وظيفتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظف لشؤون الانتخابات (ف-3) تمت الموافقة عليهما في عام 2020 لدعم العملية الانتخابية في عامي 2020 و 2021، وتتألفان من: وظيفة واحدة للتدريب ووظيفة واحدة لمركز معالجة البيانات؛

(ح) إلغاء ثماني وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظف لشؤون الانتخابات (موظف فني وطني) تمت الموافقة عليها في عام 2020 لدعم العملية الانتخابية في عامي 2020 و 2021، وتشمل وظيفة واحدة للأمن الانتخابي، ووظيفة واحدة لتتقيف الناخبين وتوعيتهم، وست وظائف معنية بشؤون اللوجستيات لتعزيز المكاتب الميدانية؛

(ط) إلغاء 20 وظيفة لموظف لشؤون الانتخابات (متطوع الأمم المتحدة) تمت الموافقة عليها في عام 2020 لدعم العملية الانتخابية في عامي 2020 و 2021، وتضم 10 وظائف في مقدشو، ووظيفتين في كل من بيدواه ودوسمريب وغاروي وكيسمايو وجوهر.

70 - ويعزى انخفاض الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021 أساساً إلى انخفاض احتياجات تكاليف الموظفين المدنيين، وذلك بسبب اقتراح إلغاء وظيفتين دوليتين و 8 وظائف وطنية في إطار المساعدة المؤقتة العامة و 20 وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، ويقابل ذلك جزئياً اقتراح إنشاء 3 وظائف جديدة، فضلاً عن انخفاض احتياجات التكاليف التشغيلية في إطار (أ) العمليات الجوية، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض تكاليف الوقود المتوقعة وانخفاض عدد ساعات الطيران المتوقع؛ (ب) النقل البري، الذي يعزى أساساً إلى انخفاض تكاليف الوقود المتوقعة وانخفاض الاستهلاك المتوقع؛ (ج) الخدمات الطبية، بسبب استخدام الأصول الجوية للبعثة في عمليات الإجلاء الطبي في عام 2022؛ (د) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بقطع الغيار؛ (هـ) السفر في مهام رسمية بسبب زيادة استخدام المنصات الافتراضية. ويقابل انخفاض احتياجات التكاليف التشغيلية جزئياً احتياجات إضافية للخدمات الأمنية للمكتب الإقليمي الجديد التابع للبعثة في دوسمريب، وارتفاع تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع تكاليف السفر المتعلقة بتمركز أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة وتناوبهم وإعادتهم إلى أوطانهم.

الموارد الخارجة عن الميزانية

71 - تدبر بعثة الأمم المتحدة الصندوق الاستئماني للسلام والمصالحة في الصومال. وحتى 31 كانون الثاني/يناير 2021، كان رصيد الصندوق الاستئماني يبلغ زهاء 860 000 دولار.

72 - وفي عام 2022، تتوقع البعثة موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ 60 000 دولار.

3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

(200 927 2 دولار)

تصدير

استمر النمو في التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في منطقة وسط آسيا على مدار السنة الماضية، وتمكنت بلدان المنطقة من إيجاد سبل مبتكرة وخلاقة للتصدي للتحديات القائمة منذ أمد طويل وتلك الناشئة حديثاً. وبدلاً من هذا الاتجاه الإيجابي قيام دول وسط آسيا بتعزيز تعاونها خلال الأوقات الصعبة في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عامي 2020 و 2021. فبالرغم من القيود المتصلة بإغلاق الحدود، تمكنت دول وسط آسيا من الحفاظ على الاتصال الاقتصادي وقدمت المساعدة الإنسانية لبعضها البعض، وهو ما تعزز بالتفاعل المنتظم بين حكومات المنطقة على جميع المستويات، بما في ذلك بين رؤساء الدول. ومن المهم للغاية بذل الجهود لمواصلة تعزيز الاتجاه الإيجابي نحو زيادة ما بني من ثقة وتعاون على الصعيد الإقليمي خلال السنوات القليلة الماضية.

وأدى تزايد اهتمام بلدان المنطقة بالعمل معاً إلى زيادة الطلب على منصة التعاون الإقليمي الفريدة التي يوفرها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. وبغض النظر عن التحديات التشغيلية التي تفرضها الجائحة، ولا سيما انعدام الاتصالات الوجيهة، فقد كان المركز الإقليمي قادراً مع ذلك على دعم بلدان المنطقة في بناء الثقة، وإقامة الاتصالات المتبادلة وتنفيذ المبادرات الإقليمية القائمة والجديدة بشأن المسائل المتصلة بولايتهم. ولكي تظل البعثة تعمل بكامل طاقتها خلال الجائحة، استخدمت أساليب وأدوات مبتكرة متاحة في ميدان تكنولوجيات المعلومات. كما يستخدم المركز الإقليمي، لزيادة تعزيز مشاركته، أمثلة من "أفضل الممارسات" في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في وسط آسيا التي سُجلت أثناء الجائحة لوضع مقترحات جديدة للتفاعل الإقليمي. ومن المتوقع أن يساعد هذا النهج الذي يتبعه المركز، استناداً إلى الاحتياجات الناشئة لدول المنطقة، على تدعيم الإرادة السياسية لدفع التعاون الإقليمي قدماً في السنوات المقبلة.

وتظل المهام الأساسية للبعثة تتمثل في بذل المساعي الحميدة لفائدة أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، علاوة على رصد وتحليل التطورات الإقليمية والبقاء على اتصال بالمنظمات الإقليمية المعنية والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2021، أطلق المركز الإقليمي إطاراً متجدداً للفترة 2022-2025 لتشجيع التوصل إلى اتفاق بشأن إدارة المياه العابرة للحدود في المنطقة. كما أطلق المرحلة الرابعة من المشروع المشترك مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا على أساس خطة عمل مشتركة جديدة، اعتمدت في عام 2021. وإضافة إلى ذلك، واصل المركز بذل جهوده للتعاون مع الشباب والشابات في بعض المناطق الأكثر معاناة من التهميش في المنطقة من خلال "أكاديمية الدبلوماسية الوقائية" التابعة للمركز الإقليمي، والتي تهدف إلى توطيد أول منصة إقليمية للحوار بين الحكومات والشباب في وسط آسيا وأفغانستان. وثمة مسعى هام آخر يتمثل في أن يقوم تجميع القيادات النسائية في وسط آسيا الذي استلهمه المركز الإقليمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الأول من نوعه في المنطقة، بالجمع بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وخطة التنمية، في سياق الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في المجالات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في وسط آسيا.

ويشكل عقد الاجتماع السنوي لنواب وزراء خارجية وسط آسيا جزءاً هاماً آخر من عمل البعثة. واستجابة للأولوية التي حددتها بلدان المنطقة، يقوم المركز الإقليمي أيضاً بإشراك ممثلي أفغانستان في هذه الاجتماعات. وعلى الرغم من التطورات والمبادرات الجديدة الإيجابية، لا بدّ من مواصلة العمل لضمان تحقيق الاستقرار على المدى البعيد في وسط آسيا. وفي ظل بيئة سريعة التغير، وعلى ضوء التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود الوطنية والمتأثرة عن الجائحة العالمية، والإرهاب، وتغير المناخ، يتزايد طلب دول المنطقة على دعم المركز الإقليمي وعلى خبراته وجهود التيسير التي يبذلها على الصعيد السياسي. وسيستخدم المركز هذا الطلب لمواصلة تعزيز جهوده الرامية إلى توطيد وتكثيف التعاون وبناء الثقة لصالح شعوب المنطقة.

(توقيع) ناتاليا غيرمان

الممثلة الخاصة للأمين العام

رئيسة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 73 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مسؤول عن دعم السلطات الوطنية في تحديد ومعالجة الأخطار القائمة والناشئة التي تهدد السلام والأمن الإقليميين. وقد حُدِّدت ولاية المركز المفتوحة المدة في رسالتين متبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2007/279 و S/2007/280).
- 74 - ويضطلع المركز الإقليمي بدور محوري في جهود الدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا، ويوفر منصة للحوار الإقليمي بشأن أشد التحديات إلحاحاً التي تعوق تحقيق الأمن والاستقرار. وتبذل الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة المركز الإقليمي مساعيها الحميدة في وسط آسيا لتعزيز التعاون الإقليمي، عن طريق عقد اجتماعات مع السلطات والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.
- 75 - وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز الإقليمي في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في وسط آسيا من خلال تنفيذ ولايته التي تشمل التواصل مع حكومات المنطقة، والعمل، بموافقتها، مع الأطراف المعنية الأخرى بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛ ورصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها وتزويد الأمين العام للأمم المتحدة بأحدث المعلومات المتصلة بالجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات؛ والبقاء على اتصال مع المنظمات الإقليمية المعنية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للولايات المحددة لتلك المنظمات؛ وتوفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، ودعم الجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون والممثلون التابعون لمنظومة الأمم المتحدة، بما يشمل مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛ والبقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة على نطاق أوسع.
- 76 - ويستترشد المركز الإقليمي في عمله الحالي ببرنامج عمل مدته خمس سنوات للفترة 2021-2025 اعتمد في الاجتماع السنوي لنواب وزراء الخارجية في كانون الأول/ديسمبر 2020.

برنامج العمل

الهدف

- 77 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا.

الاستراتيجية

- 78 - إسهاماً في تحقيق هذا الهدف، ستواصل البعثة العمل بانتظام مع عواصم المنطقة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء المعنية. كما سيضطلع المركز بمهام بذل المساعي الحميدة في مجال الدبلوماسية الوقائية لفائدة أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، علاوة على رصد وتحليل التطورات الإقليمية والبقاء في الوقت نفسه على اتصال مع المنظمات الإقليمية والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بالنيابة عن الأمين العام. وسينفذ المركز، باستخدام التمويل متاح له من خارج الميزانية، أنشطة من قبيل اجتماعات كبار المسؤولين، ومنتديات الخبراء، وحلقات العمل، ودورات التدريب لدعم التعاون فيما بين دول وسط آسيا وزيادة القدرات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية.

- 79 - وسيواصل المركز الإقليمي عقد منتديات خبراء تحضيرية يسترشد بها في الاجتماعات الاستشارية السنوية لرؤساء دول وسط آسيا. وسيواصل تنظيم اجتماع سنوي لنواب وزراء الخارجية في وسط آسيا، بما يشمل مشاركة أفغانستان. وإضافة إلى ذلك، سيعقد المركز اجتماعات لبرلمانيين من وسط آسيا بهدف إنشاء "مجموعة الصداقة البرلمانية في وسط آسيا". وسيعمل المركز أيضاً، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، على تشجيع زيادة المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة، من خلال إشراك كبار القيادات السياسية النسائية في المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية عن طريق المنصة الإقليمية لتجمع القيادات النسائية في وسط آسيا.
- 80 - وسيواصل المركز الإقليمي تشجيع التوصل إلى اتفاق بشأن إدارة المياه العابرة للحدود في المنطقة، التي لا تزال مسألة خلافية. وعلى وجه التحديد، سيركز المركز عمله على تعزيز المبادرات ودعمها، سواء كانت مستمرة أو جديدة. وسينفذ مشروعه الجديد للمياه للفترة 2022-2025 بمشاركة وثيقة من ممثلي أفغانستان. ومن خلال عقد سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل، سيسعى المركز إلى زيادة معرفة صانعي القرارات بالقانون الدولي للمياه، وأفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم، والخيارات الممكنة لعقد اتفاقات إقليمية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والظروف الخاصة بوسط آسيا.
- 81 - وسينفذ المركز الإقليمي في عام 2022 المرحلة الرابعة من المشروع المشترك مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في إطار مكتب مكافحة الإرهاب. ويستند التعاون الوثيق مع المكتب إلى حد كبير إلى تقييمات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب واحتياجاتها المحلية. وإضافة إلى ذلك، سيواصل المركز، من خلال مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية، جهوده لإشراك الشباب في بعض الأماكن الأكثر معاناة من التهديدات في المنطقة. وأخيراً، سيواصل المركز إقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية بشأن تنفيذ مشاريع لتعزيز الدبلوماسية الوقائية في المنطقة. ولا تزال التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف، وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن إدارة المياه العابرة للحدود، والآثار المتنامية لتغير المناخ، وتزايد عدد الشباب الباحثين عن فرص جديدة، تطرح تحديات رئيسية أمام تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.
- 82 - وسيواصل المركز الإقليمي دعم الدول الخمس في وسط آسيا في التصدي للتهديدات الناشئة التي يتعرض لها الأمن والاستقرار وتقديم المساعدة الإنسانية خلال حالات الطوارئ، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وستوضع المقترحات ذات الصلة وستطرح على المناقشة في اجتماعات نواب وزراء الخارجية في عام 2022.
- 83 - وسيواصل المركز الإقليمي رصد الحالة السياسية في قيرغيزستان، ولا سيما تنفيذ إعلان النوايا المشترك بين حكومة قيرغيزستان والأمم المتحدة بالتعاون والتنسيق مع طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك حكومة قيرغيزستان، وفريق الأمم المتحدة القطري، والأحزاب السياسية، وجماعات المجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، والمنظمات الإقليمية، والسلك الدبلوماسي المقيم. وسيستكشف السبل الممكنة للتوصل إلى استجابة موحدة من جانب الأمم المتحدة في مواجهة الأزمة.
- 84 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تحسين التعاون الإقليمي بين حكومات وسط آسيا الخمس في التصدي للتهديدات عبر الوطنية المتمثلة في الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فضلاً عن التصدي للتحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد الطبيعية. ومن خلال تعزيز التعاون وبناء الثقة في المنطقة، ستكون حكومات دول وسط آسيا أكثر استعداداً لمشاركة أعمق في تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة، بما في ذلك على منصات رفيعة المستوى مثل الاجتماع الاستشاري لرؤساء الدول.

العوامل الخارجية لعام 2022

- 85 - تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) استمرار التزام حكومات المنطقة الخمس والجهات الوطنية صاحبة المصلحة بالدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي؛
- (ب) استمرار بلدان المنطقة الخمسة في إشراك أفغانستان في التعاون الإقليمي.

- 86 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة سيكون قابلاً للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تعدل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 87 - ويدرج المركز الإقليمي منظورا جنسانيا في أنشطته التشغيلية ومنجزاته المستهدفة والنتائج التي يتوصل إليها، ويراعي فيها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حسب الاقتضاء. ويشجع المركز الإقليمي البلدان المشاركة فيه على كفالة التوازن بين الجنسين في وفودها وعلى إدراج المسائل الجنسانية في خطط المنجزات المستهدفة لثلاث حلقات عمل إقليمية تُعقد على مستوى الخبراء لفائدة مسؤولين من دول وسط آسيا وأفغانستان، بشأن المسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة.
- 88 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يبقى المركز الإقليمي على اتصال برابطة الدول المستقلة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات ذات الصلة. وسيواصل المركز الممارسة المفيدة المتمثلة في عقد اجتماعات تنسيقية ثلاثية بين المركز ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.
- 89 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون المركز الإقليمي تعاوناً وثيقاً مع المنسقين المقيمين في البلدان الخمسة، ومكتب التنسيق الإنمائي، والكيانات الممثلة في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن المسائل الجنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن قضايا المياه. ويقدم المركز توجيهها سياساتياً عاماً إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال الدبلوماسية الوقائية، لضمان الاتساق والتكامل في الجهود المبذولة من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام. كما سيواصل المركز التعاون مع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية من قبيل البنك الدولي. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بأفغانستان، يقوم المركز بتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة بصفة منتظمة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

أنشطة التقييم

- 90 - ستقود إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييماً منهجياً يهدف عموماً إلى تحسين مراعاة المنظور الجنساني في التحليلات السياسية التي تعدها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

دعم الزخم الإقليمي الإيجابي⁽³⁾

- 91 - في عام 2020، واصل المركز الإقليمي، تمشياً مع برنامج عمله للفترة 2018-2020، دعم الديناميات الإقليمية الإيجابية على مختلف مستويات المجتمع، بطرق منها تنفيذ مبادرات إقليمية هامة تهدف إلى تعزيز ثقافة الوقاية بين شباب وشابات المنطقة، ودعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا، وتشجيع زيادة التعاون في مجال إدارة المياه العابرة للحدود، وإطلاق مبادرة جديدة (وهي الأولى من نوعها في المنطقة)، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، بشأن إنشاء منصة رفيعة المستوى للحوار بين القيادات النسائية.

(3) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.4).

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

92 - ساهمت أنشطة المركز المذكورة أعلاه، بما في ذلك إقامة حوار سياسي أكثر شمولاً لجميع فئات المجتمع، ولا سيما الشباب والنساء، وجهوده الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين في وسط آسيا على المدى الطويل، في زيادة مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في الجهود المشتركة للتصدي للتحديات الإقليمية. وفي عام 2020، عقد المركز الإقليمي اجتماعين إلكترونيين لنواب وزراء خارجية وسط آسيا (بما يتجاوز هدفه المقرر بعقد اجتماع واحد) يَسِّر إجراء مناقشات متعمقة بين المركز الإقليمي وبلدان وسط آسيا بشأن التحديات القائمة والناشئة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، والتهديدات التي يتعرض لها السلام في المنطقة. وللعام الرابع على التوالي، حضر نائب وزير خارجية أفغانستان وممثلون عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أجزاء من هذا الاجتماع. وشجع ذلك على إجراء محادثات بناءة في إطار صيغة "وسط آسيا + أفغانستان + الأمم المتحدة (5 بلدان + 1 الأمم المتحدة)"، وأظهر التوسع المستمر في نطاق التعاون بين بلدان وسط آسيا وأفغانستان.

93 - كما ساهم عمل المركز الإقليمي في تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك في سياق الأمن والاستقرار في وسط آسيا، من خلال عقد اجتماعين إلكترونيين لمنندى خبراء وسط آسيا (في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2020) على سبيل التحضير للاجتماع الاستشاري لرؤساء دول وسط آسيا. وعلى وجه الخصوص، قدمت المؤسسات المشاركة توصيات محددة تتعلق بتدابير مكافحة الأزمات في سياق جائحة كوفيد-19، فيما يتعلق بالرعاية الصحية، وممرات النقل المستدام، والسياحة الإقليمية.

94 - وفي أعقاب الأزمة السياسية التي اندلعت في قيرغيزستان في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020، سافرت الممثلة الخاصة إلى بيشكيك في بعثة لتقصي الحقائق بناء على طلب من قيادة قيرغيزستان، لتقديم مساعي الأمم المتحدة الحميدة للمساعدة في حل الوضع. وبالتشاور مع الحكومة ومجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، وجماعات المجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، والمنظمات الإقليمية، والسلوك الدبلوماسي المقيم، استكشفت الممثلة الخاصة السبل الممكنة للتوصل إلى استجابة موحدة من جانب الأمم المتحدة في مواجهة الأزمة. ونتيجة لذلك، تم إقرار إعلان نوايا مشترك بين حكومة قيرغيزستان والأمم المتحدة. ووفقاً لما جاء في الإعلان، ستقدم الأمم المتحدة حزمة دعم اجتماعي اقتصادي متكاملة ومصممة خصيصاً لتخفيف تأثير الجائحة وتستهدف أكثر السكان ضعفاً في المناطق الريفية والحضرية، بما يشمل مختلف الإجراءات لدعم تحقيق الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي. وسينصب التركيز بوجه خاص على إيجاد فرص عمل للشباب والنساء، وتعزيز نظم الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية، والحفاظ على إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الحيوية والتعليم الجيد للجميع. ويظل الإعلان المشترك وثيقة مرجعية سياسية، أعادت فيها حكومة قيرغيزستان الجديدة تأكيد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وشراكتها مع الأمم المتحدة (انظر الجدول 15).

الجدول 15

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
عُقد أول منتدى لخبراء وسط آسيا، في طشقند وبخارى، في تشرين الأول/أكتوبر 2018	عُقد ثاني منتدى لخبراء وسط آسيا مع الشركاء الكازاخستانيين، في نور سلطان وبوراباي، في إطار التحضير للاجتماع الاستشاري لعام 2020	عُقد اجتماعان إلكترونيان لنواب وزراء خارجية وسط آسيا، أحدهما اجتماع استثنائي مكرس لكوفيد-19 في المنطقة؛ وأوفدت بعثة لتقصي الحقائق إلى قيرغيزستان لالتماس استجابة الأمم المتحدة للأزمة السياسية؛ وأقر نواب وزراء خارجية وسط آسيا برنامج العمل للفترة 2021-2025

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

95 - نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أصبح السفر في جميع أنحاء منطقة البعثة، التي شملت دول وسط آسيا الخمس وخارجها، مستحيلا، مما حد من مهام المساعي الحميدة، التي كانت حاسمة للدبلوماسية الوقائية. وكانت الرحلة الاستثنائية الوحيدة إلى قيرغيزستان في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وكانت الأحداث التي عقدت في شكل إلكتروني نادرة في وسط آسيا قبل عام 2020. واستغرقت السلطات عدة أشهر للتكيف مع هذا المفهوم. وحتى بعد حل جميع المسائل التقنية الرئيسية، ظلت الاجتماعات الإلكترونية مع السلطات أكثر رسمية، حيث لم يكن الجمهور معتادا على الاتصال بالفيديو. كما كانت الأنشطة المنظمة في شكل إلكتروني تقتصر إلى عنصر الترابط الشبكي فيما بينها، مما أثر سلبا على وقعها المحتمل في بناء الثقة.

96 - وعلى الرغم من هذا الأثر، واصل المركز الإقليمي تنفيذ ولايته في المجالات الرئيسية ذات الأولوية المتصلة بالحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. وعدل المركز عملياته إلى أقصى حد ممكن لتتناسب مع البيئة الجديدة وذلك باستخدام منصات الإنترنت وغيرها من الأدوات المبتكرة. وعملاً بالممارسة الراسخة، أشرك المركز ممثلين أفغان، بالإضافة إلى شركائه منذ أمد بعيد في وسط آسيا، في معظم أنشطته.

النتائج المقررة لعام 2022

تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا من خلال تعزيز الوقاية

97 - سيواصل المركز الإقليمي، وفقا لبرنامج عمله للفترة 2021-2025، العمل بانتظام مع عواصم المنطقة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء ذات الصلة، لتعزيز التشاور وبناء توافق في الآراء فيما يتعلق بالحالات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات في المنطقة. وفي الوقت نفسه، سيبذل المركز مساعي الحميدة في مجال الدبلوماسية الوقائية لفائدة أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، علاوة على رصد وتحليل التطورات الإقليمية والبقاء في الوقت نفسه على اتصال مع المنظمات الإقليمية والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وسينفذ المركز أنشطة من قبيل اجتماعات كبار المسؤولين، ومنتديات الخبراء، وحلقات العمل، ودورات التدريب، لدعم التعاون فيما بين دول وسط آسيا وزيادة القدرات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية.

98 - واسترشد المركز الإقليمي في أعماله ببرامج عمل مدتها خمس سنوات، يغطي أحدثها الفترة 2021-2025. وقد أقر هذه الوثيقة في عام 2020 خمسة نواب لوزراء خارجية دول المنطقة، وهي تضع خمس أولويات رئيسية تتمثل في ما يلي: (أ) تعزيز الوقاية من المخاطر بين حكومات وسط آسيا؛ (ب) الرصد والإنذار المبكر؛ (ج) بناء الشراكات من أجل الوقاية من المخاطر؛ (د) تعزيز أنشطة الأمم المتحدة الوقائية في المنطقة؛ (هـ) تشجيع التعاون والتفاعل فيما بين دول وسط آسيا وأفغانستان. وسيواصل المركز الإقليمي دعم إنشاء فريق للصدقة البرلمانية بين برلمانات دول وسط آسيا وأفغانستان.

99 - وفي عام 2022، سيمسعى المركز الإقليمي إلى المساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا من خلال تنفيذ برنامج عمله للفترة 2021-2025، الذي يشمل ما يلي: (أ) دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا؛ (ب) دعم الجهود الرامية إلى التعاون الإقليمي في مجال إدارة المياه العابرة للحدود؛ (ج) العمل على نشر ثقافة الوقاية في أوساط الشباب في المنطقة وتنظيم اجتماعه السنوي لمنتدى خبراء وسط آسيا واجتماع نواب وزراء الخارجية في إطار صيغة "5 بلدان + 1 الأمم المتحدة" بمشاركة أفغانستان؛ (د) المساهمة في عملية التحضير للاجتماع الاستشاري لرؤساء دول وسط آسيا.

100 - وفي سياق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، سيكتف المراكز الإقليمية عمله الرامي إلى توسيع نطاق مشاركة المرأة في الشؤون الحكومية والعامة في جميع أنحاء المنطقة في عام 2022 من خلال تعزيز منصة إقليمية لكبار القيادات السياسية النسائية تتمثل في تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا.

101 - وسيجري رصد وتحليل أثر جائحة كوفيد-19 على الأرض في جميع أنحاء دول وسط آسيا الخمس لإتاحة بذل الجهود الفعالة في الوقت المناسب لمنع نشوب النزاعات ولاتخاذ قرارات مستنيرة من جانب الأمم المتحدة. وسيواصل المركز الإقليمي تعزيز الدبلوماسية الوقائية على جميع المستويات، بما في ذلك مع سلطات الدول ومختلف جماعات المجتمع المدني.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

102 - يتمثل الدرس المستفاد من المركز في أهمية تحديد أولويات الطلبات المتزايدة لبلدان المنطقة، وكون الاجتماعات التي تعقد على الإنترنت مع السلطات أصبحت أقل انفتاحاً وتفاعلاً. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة التنسيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية لتقديم الدعم الكافي في الوقت المناسب إلى الأطراف التي تطلب لذلك، بسبل منها تكثيف استخدام المشاركة عن بعد.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

103 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال الالتزام الذي أعربت عنه دول المنطقة والإجراءات التي اتخذتها للقيام بخطوات ملموسة في مجال تعزيز السلام والثقة، بحيث تُجرى الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان مناقشات أكثر شمولاً وانفتاحاً على أساس المبادرات الجديدة لدول المنطقة الخمس والمركز (انظر الجدول 16).

الجدول 16
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
لا ينطبق	زيادة مشاركة مختلف الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، من خلال مبادرة الشباب الجديدة واستراتيجية المياه	التوسع في إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً وتنظيماً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان	يكفل المركز الإقليمي مواصلة إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على أساس المبادرات الجديدة للمركز	يسهم المركز الإقليمي في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا من خلال دعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلام والثقة في المنطقة عن طريق إجراء مناقشات أكثر شمولاً وانفتاحاً واتخاذ مبادرات جديدة لدول المنطقة والمركز

المنجزات المستهدفة

104 - يعرض الجدول 17 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويُتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 17

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	2	2	2	2	
1 - جلسات مجلس الأمن	2	2	2	2	
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	3	3	3	3	
2 - حلقات عمل بشأن الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة	3	3	3	3	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة بشأن المسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية، مثل إدارة المياه العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات، ومكافحة الإرهاب.					
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات بشأن التطورات السياسية والأمنية في المنطقة والبحث عن مجالات للتعاون الأوثق؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا.					
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال					
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات ومجموعات مواد إعلامية عن أنشطة البعثة؛ وإصدار نشرة الإنذار المبكر في المياه العابرة للحدود لحوض بحر آرال، والحوالية السنوية للمياه في وسط آسيا والعالم.					
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية بشأن أنشطة البعثة.					
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: نشر المعلومات من خلال الموقع الشبكي للبعثة والموقع الشبكي لـ "مصفوفة الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف المصحوب بالعنف".					

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

(الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 18 الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
الزيادة/(النقصان) لعام 2022 مقابل عام 2021	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
4,1	-	2 202,1	2 198,0	تكاليف الموظفين المدنيين
58,1	-	725,1	667,0	التكاليف التشغيلية
62,2	-	2 927,2	2 859,0	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 19 الوظائف

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا																	
الموظفون الوطنيون	مجموع الوظائف من الفئة المرتبة الأمم متطوعو	الخدمة فئة المجموع الميدانية/ الخدمات خدمات الأمن العامة الدولية الفنية المحلية المتحدة المجموع	وَأَع	أَع	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	الفرعي	خدمات الأمن العامة الدولية الفنية المحلية المتحدة المجموع								
30	-	18	4	8	-	2	6	-	2	2	1	-	-	1	-				
30	-	18	4	8	-	2	6	-	2	2	1	-	-	1	-				
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-				

105 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للمركز الإقليمي في عام 2022 ما قدره 2 927 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (2 202 100 دولار) اللازمة لاستمرار 30 وظيفة (1 أمين عام مساعد، و 1 ف-5، و 2 ف-4، و 2 ف-3، و 2 من فئة الخدمة الميدانية، و 4 موظفين وطنيين من الفئة الفنية و 18 وظيفة من الرتبة المحلية)، إلى جانب التكاليف التشغيلية (2 725 100 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (22 100 دولار)، والسفر في مهام رسمية (192 200 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (90 000 دولار)، والنقل البري (60 400 دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (265 400 دولار)، والولائم الطبية (4 000 دولار) والولائم والخدمات والمعدات الأخرى (91 000 دولار).

106 - وفي عام 2022، يُقترح أن يظل عدد ورتب الوظائف دون تغيير. وطبق معدل شواغر قدره 5 في المائة على التقديرات المتعلقة بجميع الوظائف، بالاستناد إلى معدل الوظائف الشاغرة.

107 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية في إطار (أ) النقل البري بسبب اقتناء مركبة بديلة؛ (ب) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق باقتناء المعدات اللازمة للتداول بالفيديو؛ (ج) المرافق والهياكل الأساسية، من أجل اقتناء وحدات تكييف الهواء؛ (د) الإمدادات الطبية المتعلقة بحماية الموظفين؛ (هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى لخدمات الشحن.

الموارد الخارجة عن الميزانية

108 - في عام 2021، يُتوقع رصد موارد من خارج الميزانية تقدر بمبلغ 360 000 دولار لاجتماع نواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا وأفغانستان، ومنتدى للخبراء من وسط آسيا يهدف إلى إنشاء جمعية إقليمية مشتركة بين البرلمانات وسلسلة من الأنشطة في إطار أكاديمية الدبلوماسية الوقائية (مشروع الشباب) ترمي إلى تعزيز ثقافة الدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات بين الشباب من دول وسط آسيا وأفغانستان الذين يعيشون في المناطق الحدودية، وتهدف عموماً إلى تقديم المساعدة والدعم إلى حكومات المنطقة في بناء القدرات في مجال منع نشوب النزاعات؛

109 - وفي عام 2022، يتوقع رصد موارد من خارج الميزانية تقدر بمبلغ 610 000 دولار لإعادة إطلاق مشروع للتعاون الإقليمي بين وسط آسيا وأفغانستان بشأن تقاسم المياه العابرة للحدود، مع تجديد نطاق الأنشطة، بما في ذلك اجتماعات الخبراء وحلقات العمل والحلقات الدراسية؛ ولإنشاء تجمّع القيادات النسائية في وسط آسيا لتوفير قيادة مؤثرة داخل بلدان المنطقة وفيما بينها.

4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكامبيرون ونيجييريا المختلطة

(3 620 000 دولار)

تصدير

لقد بذلت، بصفتي رئيس لجنة الكامبيرون ونيجييريا المختلطة، جهودا نشطة للوساطة بين الطرفين من أجل حل المسائل الخلافية المتبقية فيما يتعلق بالتعليم المادي للحدود البرية المشتركة بين نيجيريا والكامبيرون. ولئن أشير إلى عمل اللجنة المختلطة كمثال جيد لحل سلمي لنزاع حدودي، فإن ما أحرز من تقدم خلال السنوات القليلة الماضية يمكن أن ينهار في حال عدم الانتهاء رسميا من تعليم الحدود عن طريق إصدار بيان نهائي بالحدود يتضمن الإحداثيات الواردة من جميع النماذج الموقعة. ومن شأن تعليم الحدود بشكل واضح أن يسهم إسهاما كبيرا في المستقبل في تنظيم العلاقات بين الطرفين. وسيؤدي الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة في عملية رسم الخرائط الحدودية، إلى جانب مشاريعها الإنمائية العابرة للحدود ومبادراتها الرامية إلى بناء الثقة، إلى ردع المنازعات المحتملة في المناطق الحدودية. وعلاوة على ذلك، فإن الحل السلمي لمنازعات تعليم الحدود بين الدول الأعضاء الرئيسية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

وقد كنت أنا نفسي شاهدا على أهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة المختلطة، بعد أن انتهينا من تعليم الحدود بين قريتي تيبسان في نيجيريا وكونتشا في الكامبيرون. فقرية كونتشا كانت دائما تعتمد على قرية تيبسان في الحصول على ما يلزمها من إمدادات لأن نهرا كبيرا يقطع عليها الطرق التي تربطها بالكامبيرون. وبعد تثبيت أعمدة تعليم الحدود بين القريتين، تسنى للمسؤولين البلديين فتح نقاط جمركية وإضفاء الطابع الرسمي على المعاملات التجارية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري بين القريتين. وفي بعض الحالات التي تسببت فيها أعمال تعليم الحدود في تقسيم المجتمعات المحلية، عزز فريق الأمم المتحدة للدعم عملياته في مجال رصد الوضع لكي يكفل حماية حقوق السكان المتضررين من تعليم الحدود وأن تكون الحدود بمثابة جسر يربط بين السكان لا حاجزا بينهم.

ولا تزال اللجنة المختلطة تحرز التقدم في العمل المنوط بها. فمن أصل المسافة المقدرة بـ 2 100 كيلومتر من الحدود البرية المشتركة بين البلدين، لا يزال ما يقرب من مسافة 75 كيلومترا إجمالا غير منقح عليها بعد. وأعترض مواصلة العمل مع الطرفين من أجل التوصل إلى حل نهائي لنقاط الخلاف المتبقية، والنهوض بمشروع تثبيت الأعمدة. وإن وضع الصيغة النهائية لعملية رسم الخرائط وتنفيذ بيان الحدود سيؤديان إلى اختتام عملية تعليم الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، سأواصل الدعوة أيضا إلى تنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة ومشاريع إنمائية عابرة للحدود لحشد الدعم لعملية تعليم الحدود في صفوف السكان المتضررين منها. وفي نهاية المطاف، سيجري تأمين هذه العملية، بما وظف لها من موارد وطاقات وما عقد عليها من آمال، عن طريق إبرام اتفاق ملزم وبالالتزام والدعم من جانب سكان البلدين.

(توقيع) النظيف خاطر محمد صالح

رئيس لجنة الكامبيرون ونيجييريا المختلطة

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 110 - تتولى لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة المسؤولية عن تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن النزاع الحدودي والإقليمي القائم بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل المسؤوليات المنوطة بها تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية ولترسيم الحدود البحرية؛ وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد، وعلى طول الحدود، وفي شبه جزيرة باكاسي؛ وتسوية أوضاع السكان المتضررين؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.
- 111 - ويستند فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ولايته الحالية من عملية تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (انظر S/2017/78 و S/2017/79، و S/2018/1130 و S/2018/1131، و S/2019/1012 و S/2019/1013، وآخرها الرسالتان S/2020/1322 و S/2020/1323).
- 112 - وقد أحرز تقدم جيد في تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الانسحاب الكامل ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر 2003)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه 2004)، وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه 2006). واكتمل تنفيذ حكم المحكمة فيما يتعلق بالحدود البحرية عقب الموافقة الرسمية على الخريطة البحرية في آذار/مارس 2008 وإقرار الدولتين الطرفين، الكاميرون ونيجيريا، في نيسان/أبريل 2011 بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أتم ولايته. وبتسوية مسألة الحدود البحرية، يصبح دور الأمم المتحدة هو التأكد من أن كلا من بيان الحدود والخرائط النهائية يعكس بدقة حكم المحكمة. وفي حين أنه تم إحراز تقدم نحو التسوية السلمية للنزاع الإقليمي والحدودي، فإن هذا التقدم يمكن أن ينفذ في حال عدم الانتهاء رسمياً من تعليم الحدود عن طريق التوقيع على بيان نهائي بالحدود عقب تثبيت جميع الأعمدة.

برنامج العمل

الهدف

- 113 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو إتمام تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا بطريقة منظمة وسلمية.

الاستراتيجية

- 114 - ستواصل البعثة، من أجل المساهمة في تحقيق هذا الهدف، تيسير التعاون بين الطرفين لحل نقاط الخلاف الثماني المتبقية في تعليم الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا.
- 115 - وستدعم البعثة الطرفين في نصب ما يقرب من 383 عموداً حدودياً إضافياً على طول الحدود.
- 116 - وستصدر البعثة مشاريع الخرائط لتسجيل تعليم الحدود في شكل بياني وستسعى إلى أن يتحقق منها خبراء من الطرفين.
- 117 - وستنظم البعثة اجتماعات لجنة الصياغة وستديرها لوضع الصيغة النهائية لبيان الحدود عند الانتهاء من رسم الخرائط النهائية.
- 118 - وبالإضافة إلى ذلك، سترصد البعثة بانتظام حالة السكان المتضررين من تعليم الحدود وستعزز المشاريع الإنمائية العابرة للحدود بوصفها تدابير لبناء الثقة. وتشمل هذه المشاريع دعم سبل العيش، وإتاحة الحصول على مياه الشرب، وبناء القدرات، وتأمين الطاقة الخضراء، وكفالة الأمن.

- 119 - وستواصل البعثة جهود جمع الأموال في أوساط المانحين الدوليين والشركاء المتعددي الأطراف لتمويل أنشطة تعليم الحدود ومشاريع بناء الثقة للسكان المتضررين من عملية تعليم الحدود.
- 120 - وأخيراً، ستعزز البعثة التعاون دون الإقليمي والممارسات الجيدة في إدارة الحدود الدولية عن طريق نشر الدروس المستفادة من اللجنة المختلطة.
- 121 - وتخطط البعثة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 بإدراج معلومات عن الجائحة في حملة التوعية التي تقوم بها في أوساط المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية أثناء التحضيرات الروتينية لنصب الأعمدة. ولتقليل متطلبات السفر إلى أدنى حد ممكن ودعم التباعد الاجتماعي، ستعتمد البعثة على منصات العمل عن بعد، حيثما أمكن ذلك.
- 122 - ويتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي:
- (أ) تحقيق توافق في الآراء بشأن مسار الحدود، وكذلك بشأن كيفية التعليم المادي للحدود البرية؛
 - (ب) التعليم المادي للحدود البرية المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا من خلال نصب الأعمدة الحدودية وتثبيتها؛
 - (ج) وضع الخرائط النهائية للحدود، وبعد ذلك يتم إعداد بيان حدودي تقيّد فيه الإحداثيات الميدانية للأعمدة؛
 - (د) تعزيز الدعم لأعمال تعليم الحدود وتحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين؛
 - (هـ) تحقيق توافق في الآراء بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة الحدود.

العوامل الخارجية لعام 2022

- 123 - تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) تظل الدولتان الطرفان، الكاميرون ونيجيريا، ملتزمتين بحكم محكمة العدل الدولية، وكذلك بخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة المختلطة؛
 - (ب) ستسمح ظروف السلامة والأمن بمواصلة العمليات الميدانية دون عوائق؛
 - (ج) سيستمر توفير الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك التبرعات الإضافية، لمبادرات تعليم الحدود، ونصب الأعمدة، وبناء الثقة.
- 124 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة سيكون قابلاً للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تعدل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 125 - وتدرج اللجنة المختلطة منظوراً جنسانياً في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة والنتائج التي تتوصل إليها، حسب الاقتضاء. وتشمل الأمثلة على ذلك استهداف الجماعات النسائية لتنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية في مجالات مياه الشرب وبناء القدرات لتوفير فرص العمل ومد المجتمعات المحلية بشبكة الكهرباء. وستواصل اللجنة المختلطة القيام بزيارات ميدانية منتظمة على طول الحدود البرية لرصد احترام الحقوق القانونية للسكان المتضررين ورفاههم، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب، وغير ذلك من الفئات الضعيفة.

126 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تتعاون اللجنة المختلطة مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا من أجل اتخاذ تدابير لبناء الثقة بشكل مشترك وفقا لاحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مواتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود. ويستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في مقره في داكار، أمانة اللجنة المختلطة. ويقدم المكتب الدعم الإداري واللوجستي إلى اللجنة المختلطة.

أنشطة التقييم

127 - ستقود إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييما منهجيا يهدف عموما إلى تحسين مراعاة المنظور الجنساني في التحليلات السياسية التي تعدها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن الحدود يتيح البدء بصياغة بيان الحدود النهائي⁽⁴⁾

128 - في أعقاب المشاورات الثنائية بين رئيس اللجنة المختلطة ورئيسي الوفدين النيجيري والكاميروني للتوفيق بين مواقفهما المتباينة بشأن 13 نقطة خلاف محددة، كان من المقرر عقد جلسة عمل للجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود في آذار/مارس 2020. وللأسف، وبسبب جائحة كوفيد-19 وإغلاق الحدود في السنغال والكاميرون ونيجيريا، تم تأجيل الاجتماع. وعقدت الجلسة في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2020 بعد إعادة فتح المطارات والحدود الدولية. وعزز الاجتماع التقدم، ونتيجة لذلك، توصل الطرفان إلى توافق في الآراء بشأن مسافة 20 كيلومترا من المسافة المتبقية البالغة 95 كيلومترا. ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى قرار بتعليم ما يقرب من 2 025 كيلومترا من الحدود.

129 - وتجري حاليا أعمال نصب الأعمدة الحدودية على طول الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. والهدف المتوخى تحقيقه في نهاية المطاف هو نصب 2 696 عمودا على طول الحدود البرية. ونُصب بالفعل ما مجموعه 1 344 عمودا، وهو ما يمثل 50 في المائة من الأعمال المتوقعة لتعليم الحدود. وقد وضعت الصيغة النهائية لعملية الشراء المتعلقة بعقد متعدد السنوات لنصب الأعمدة الحدودية المتبقية البالغ عددها 1 352 عمودا. وقد كان من المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بعد موسم الأمطار، بنصب ما يقرب من 322 عمودا، مما كان من شأنه أن يصل بمجموع عدد الأعمدة المنصوبة على طول الحدود إلى 1 666 عمودا. غير أن هذه الأعمال تأجلت بسبب القيود المفروضة على الحدود وعمليات الإغلاق ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. وقد استؤنفت أعمال نصب الأعمدة في كانون الثاني/يناير 2021.

130 - ويتم التخطيط لإنجاز مشاريع إنمائية عبر الحدود في كلا البلدين لبناء الثقة، وذلك لصالح السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود. وتشمل هذه المشاريع تحسين الأمن الغذائي، وتطوير إمكانية الحصول على مياه الشرب، وتحسين بناء القدرات من أجل تأمين فرص العمل، والحصول على الطاقة، وتعزيز الأمن. ومن المتوقع أن تستمر جهود جمع الأموال وإنجاز المشاريع حتى عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، سيشمل إنجاز المشاريع رصد حالة السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود مع التركيز على مراعاة حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية.

131 - وبسبب أعمال العنف المرتبطة بجماعة بوكو حرام، ظل انعدام الأمن في منطقة الحدود الشمالية الفاصلة بين الكاميرون ونيجيريا يؤثر سلبا في عمل اللجنة المختلطة، لتأخر بذلك جهود التقييم الميداني وأعمال تعليم الحدود في العديد من المواقع. وأثارت زيادة التوترات في منطقتي شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون شواغل أمنية إضافية. ونتيجة لذلك، واجهت الأنشطة

(4) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 3)/Add.4).

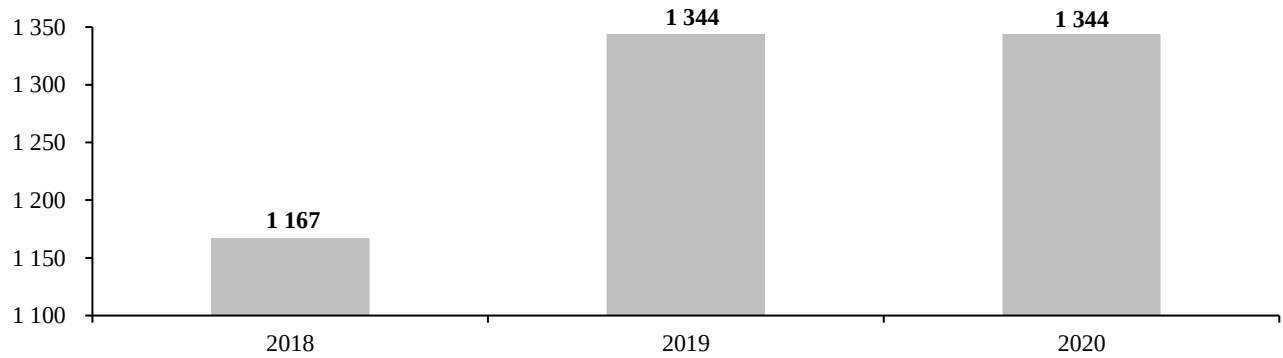
الجارية لتعليم الحدود وتثبيت الأعمدة تحديات إضافية. وقد اتخذ الطرفان تدابير معززة لتوفير الأمن في العمليات الميدانية بما يمكن من المضي في أعمال تعليم الحدود.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

132 - ساهمت الأنشطة المذكورة أعلاه في التوصل إلى القرار والاتفاق بشأن تعليم مسافة 20 كيلومترا أخرى من الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. ولم يتحقق الهدف بالكامل بسبب القيود المفروضة على السفر على الصعيد الوطني وإغلاق الحدود الدولية في سياق إجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

مقاييس الأداء: عدد الأعمدة على طول الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا (العدد التراكمي)



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

133 - نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأت البعثة جلسات عمل اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود التي تهدف إلى حل المسألة المتعلقة بمسافة 95 كيلومترا المتبقية. وقد تم استكشاف إمكانية عقد الاجتماع إلكترونيا، ولكنه كان سيكون بديلا صعبا بالنظر إلى المناقشات المكثفة والاجتماعات الجانبية التي كانت متوقعة لهذه العملية. وعلاوة على ذلك، لم يكن ممكنا الإشراف على عقود نصب الأعمدة نظرا للحاجة إلى وجود الموظفين شخصا في الميدان للمشاركة في التحقق من نقاط المراقبة والإحداثيات. كما خلفت جائحة كوفيد-19 آثارا على التقدم المحرز في عملية رسم الخرائط النهائية وصياغة بيان بالحدود لأن العمليتين تعتمدان على إتمام عملية تعليم الحدود.

النتيجة المقررة لعام 2022

تحقيق توافق في الآراء بين الكاميرون ونيجيريا

134 - ستواصل اللجنة المختلطة التعاون مع الطرفين في تسوية مجالات الخلاف العالقة ووضع علامات الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. وفي حين أنه تم إحراز تقدم كبير في التسوية السلمية للنزاع الإقليمي والحدودي، فإن هذا التقدم يمكن أن ينهار في حال عدم الانتهاء رسميا من تعليم الحدود عن طريق التوقيع على بيان نهائي بالحدود. وفي إطار الجهود الرامية إلى تيسير تسوية مجالات الخلاف الـ 13 العالقة، أشركت البعثة كلا الطرفين في جلسة عمل للجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود في ياوندي في الفترة من 9 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2020 لاستعراض كل نقطة خلافية بصورة منهجية. وقد أسهم هذا العمل في تسوية خمسة من المجالات العالقة. وسيوفر رسم الخرائط النهائي عن سجل خرائطي، مما يسهل صياغة بيان

بالحدود ملزم قانوناً. وهذه خطوات هامة نحو حل نهائي للنزاع الحدودي بين البلدين، وفقاً لأحكام وقرارات الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

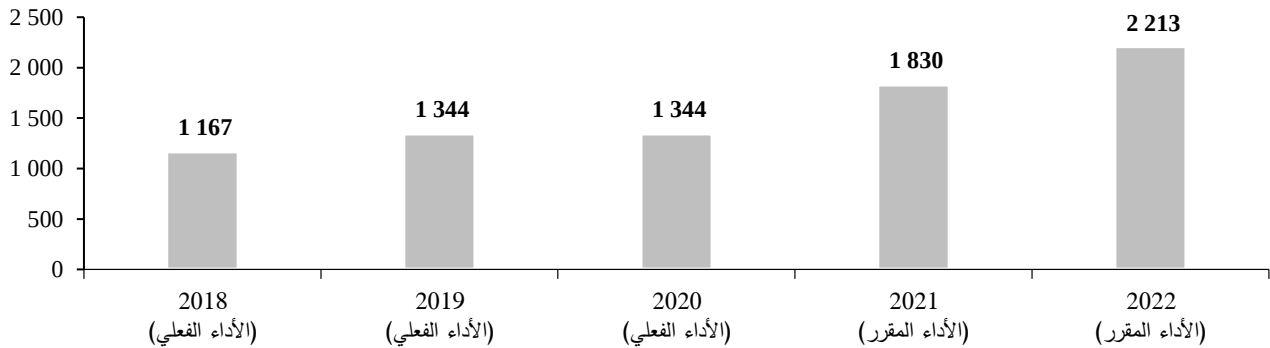
135 - الدرس الذي تستفيد منه البعثة هو الزخم الإضافي في حل الخلافات بين الطرفين الذي اكتسبته من خلال دعوة قيادة الوفدين إلى عقد اجتماعات ثنائية. وستواصل البعثة، في سياق تطبيق هذا الدرس، العمل على إشراك الخبراء التقنيين للدولتين الطرفين في تقديم تنازلات نحو تسوية نقاط الخلاف الثماني المتبقية. كما ستكفل اللجنة المختلطة وضع البروتوكولات الأمنية اللازمة التي اعتمدها الطرفان لإتاحة تعزيز الوصول إلى مواقع العمل من أجل تثبيت الأعمدة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

136 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال التقدم المحرز في تسوية نقاط الخلاف الثماني المتبقية، ونصب 2 696 عموداً حدودياً على طول الحدود البرية بين الكامبيرون ونيجيريا، وإعداد سلسلة من الخرائط النهائية للحدود بأكملها (حوالي 132 خريطة بمقياس 1 : 50 000، و 3 خرائط بمقياس 1 : 500 000، وخريطة واحدة بمقياس 1 : 1 500 000)، وبيان حدودي نهائي لجعل التسوية النهائية للنزاع الحدودي بين البلدين تسوية رسمية، وفقاً للحكم الصادر عن المحكمة (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مقياس الأداء : عدد الأعمدة المقامة (العدد التراكمي)



المنجزات المستهدفة

137 - يعرض الجدول 20 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022				الفئة والفئة الفرعية
				ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
2	2	2	2	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
2	2	2	2	1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن
2	2	2	2	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
2	2	2	2	2 - جلسات مجلس الأمن
				باء - توليد المعارف ونقلها
10	10	3	22	المواد التقنية (عدد المواد)
2	3	-	3	3 - بيان لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
3	3	1	3	4 - تقرير اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود
4	16	2	16	5 - تقرير اللجنة التوجيهية للمشاريع وفريق الرصد التقني
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
				المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ القرار المعني الصادر عن محكمة العدل الدولية بطريقة سلمية، بما في ذلك المسائل المتصلة بتعليم الحدود والتعاون عبر الحدود، وبذل المساعي الحميدة للتوفيق بين الآراء بشأن عملية تعليم الحدود.
				التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة التقنية من أجل تيسير تسوية نقاط الخلاف؛ والدعوة إلى التعاون عبر الحدود وإنجاز مشاريع اجتماعية اقتصادية تفيد السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود؛ وتوعية المجتمعات المحلية المتضررة من عملية تعليم الحدود.
				بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات لتقصي الحقائق والرصد تتعلق بإنجاز أعمال نصب الأعمدة الحدودية، والبيانات الميدانية، والتحقق من الخرائط؛ وإيفاد بعثات لرصد حالة حقوق الإنسان ورفاه السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود على طول الحدود البرية.
				قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إعداد مواد رقمية متعلقة بمواقع الأعمدة الحدودية تبين الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.
				دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
				برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار مجلات وكتيبات ومناشير ومجموعات مواد إعلامية في شكل إلكتروني ومطبوع، وعقد مناسبات خاصة للترويج لأنشطة البعثة، وبالأخص عملية تعليم الحدود، فضلاً عن تعزيز التعريف بها.
				العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية وإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام بشأن أنشطة البعثة.
				المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الاستعانة بمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات ذات الصلة بالبعثة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 21

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020		
مجموع الاحتياجات غير عام 2022 مقابل عام 2021 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	الإنفاق	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
فئة الإنفاق					
3,3	–	75,3	72,0	43,2	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
13,9	–	1 765,4	1 751,5	1 666,6	تكاليف الموظفين المدنيين
(35,6)	–	1 779,3	1 814,9	1 721,9	التكاليف التشغيلية
(18,4)	–	3 620,0	3 638,4	3 431,7	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 22

الوظائف المؤقتة

فئة الخدمات العامة		الفئة الفنية والفئات العليا									
الموظفون الوطنيون	مجموع الموظفين	الخدمة فئة	المجموع الميدانية/الخدمات	خدمات الأمن العامة	الدولية	الوطنية	المحلية	المتحدة	المجموع	و أ ع أ ع م	مد-1
متطوعو	مجموع الموظفين	الخدمة فئة	المجموع الميدانية/الخدمات	خدمات الأمن العامة	الدولية	الوطنية	المحلية	المتحدة	المجموع	و أ ع أ ع م	مد-1
11	—	2	—	9	—	1	8	—	—	6	2
11	—	2	—	9	—	1	8	—	—	6	2
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

138 - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام 2022 للجنة المختطة ما مقداره 3 620 000 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي إيفاد مستشار عسكري واحد (75 300 دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (1 765 400 دولار) لتسع وظائف دولية (2 ف-5، و 6 ف-4، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتين وطنيتين (الرتبة المحلية)، والتكاليف التشغيلية (1 779 300 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (589 000 دولار)، والسفر في مهام رسمية (231 600 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (43 400 دولار)، والنقل البري (43 400 دولار)، والعمليات الجوية (197 800 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (304 600 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (214 600 دولار).

139 - ويُقترح الإبقاء على عدد الوظائف ورتبها في اللجنة المختلطة دون تغيير في عام 2022. وفيما يتعلق بالوظائف الدولية، طُبِّق على تقديراتها معدل شواغر قدره 5 في المائة، بينما استُند في التقديرات المتعلقة بالوظائف الوطنية إلى افتراض أن تُشغل كامل الوظائف، وذلك على أساس آخر معدل فعلي لشغل الوظائف.

140 - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021 أساساً إلى انخفاض في أسعار الإيجار ناجم عن إبرام عقود جديدة لمكاتب ياوندي وكالابار يقابلها زيادة في الاحتياجات من حصة تكاليف دار الأمم المتحدة في داكار.

الموارد الخارجة عن الميزانية

141 - في منطقة الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا، تستخدم اللجنة المختلطة موارد خارجة عن الميزانية لدعم تعليم الحدود البرية. وفي كانون الثاني/يناير 2021، بلغ الرصيد غير المستخدم المتاح في الصندوق الاستئماني 4,3 ملايين دولار، ومن المتوقع أن يستخدم في عام 2021.

142 - وفي عام 2022، تهدف اللجنة المختلطة إلى مواصلة أنشطة جمع الأموال لتنفيذ المشاريع الاجتماعية الاقتصادية لصالح السكان المقيمين في المنطقة المجاورة لعملية تعليم الحدود.

5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان

(600 586 9 دولار)

تصدير

كان عام 2020 مضطرباً بشكل استثنائي بالنسبة للبنان وشعبه. واستمرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلد في التدهور بصورة حادة حيث فقدت العملة اللبنانية أكثر من 80 في المائة من قيمتها. وقد جهدت الأسر المعيشية اللبنانية لشراء الغذاء والضروريات لإعالة الأسر في مواجهة انخفاض قيمة الرواتب التي يتقاضاها عائلوها، وعدم تمكنهم من الوصول إلى مدخراتهم، وحدث تضخم في الأسعار على نطاق واسع. وفي خضم المأزق السياسي الذي طال أمده، بلغت معدلات الفقر 50 في المائة، وهي نسبة غير مسبوقة، وعانت الخدمات العامة الأساسية لمواكبة الوضع في ظل الصعوبات المتزايدة التي تواجهها الميزانية العامة.

وفي موازاة ذلك، واجه لبنان زيادة واضحة في الإصابات بفيروس كورونا (جائحة كوفيد-19). وقد أدى تدهور الظروف المالية والاجتماعية الاقتصادية إلى إعاقة استجابة البلد. وتسببت موجة خطيرة من تفشي الجائحة مجدداً في النصف الثاني من عام 2020 إلى إجهاد نظام الرعاية الصحية في لبنان بشدة. وتفاقم الضغوط الحادة على قطاع الرعاية الصحية بسبب انفجار ميناء بيروت في 4 آب/أغسطس، الذي أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص وإصابة أكثر من 500 6 آخرين. وتعني الأزمة المالية أن تنفيذ عملية التلقيح ضد كوفيد-19 في لبنان سيكون بطيئاً على الأرجح.

وبالإضافة إلى الدمار المادي، أثار انفجار الميناء مطالب عامة متجددة بالتغيير السياسي الشامل، والإصلاح المؤسسي، وإعادة إنفاذ تدابير المساءلة، ووضع حد للفساد، وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة. وقد أدى الانفجار إلى استقالة الحكومة، التي لم يتم استبدالها بعد بحلول أوائل عام 2021. وقدم المانحون الرئيسيون للبلد دعماً فورياً للطوارئ استجابة للانفجار والجائحة، إلا أنهم ترددوا في تخصيص استثمارات أطول أجلاً في ظل عدم وجود حكومة والاقتدار إلى خطة إصلاح موثوق بها.

وبعد عدة سنوات من الجهود، اتفقت إسرائيل ولبنان في تشرين الأول/أكتوبر 2020 على إطار للمناقشات فيما يتعلق بالحدود البحرية بينهما، بوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعت منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان إلى استضافة المفاوضات. ومع أن الاتفاق الإطاري كان نوعاً من الانفراج، فإن من المتوقع أن تتطلب المحادثات بعض الوقت لكي تتلاقى المواقف حول نتيجة تعود بالفائدة المتبادلة - وهذه عملية تلتزم الأمم المتحدة بمواصلة دعمها.

وستكون الأشهر الـ 24 المقبلة حاسمة بالنسبة للبنان. ويجب معالجة الأزمة الاقتصادية المستمرة بقوة وحسم، كما يجب تنفيذ الإصلاحات المالية والمؤسسية بمصداقية، حتى يستعيد لبنان ثقة مواطنيه وشركائه الدوليين. وستتطلب هذه الخطوات وحدة واضحة في الهدف وإرادة سياسية لا تثنين. وسيتم تعزيز المساءلة العامة بشكل ملموس، وإجراء الانتخابات في الوقت المحدد في عام 2022، والتغلب على جائحة كوفيد-19. وهناك حاجة مستمرة إلى تقديم دعم عاجل لمعالجة الأزمة الإنسانية في البلد، التي تؤثر على اللاجئين السوريين والفلسطينيين، وعلى أعداد متزايدة من المواطنين اللبنانيين. وإذا لم تُتخذ هذه الخطوات، فإن لبنان سيعمل يواجه آثاراً سلبية على أمنه واستقراره وعقده الاجتماعي، وسيكون من الصعب عكس اتجاه هذه الآثار. وفي هذه الفترة المقبلة، لا يمكن المبالغة في تقدير الحاجة الملحة إلى الحزم في اتخاذ القرارات من جانب لبنان واستمرار الدعم الدولي.

ومع التركيز الأكثر وضوحاً على تخفيف حدة الأزمات والدبلوماسية الوقائية في لبنان، سيواصل مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، استناداً إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) والقرارات الأخرى ذات الصلة، تقديم الدعم إلى لبنان للوفاء بالتزاماته، والنأي بنفسه عن النزاعات في المنطقة. ولتحقيق ذلك، يعزز المكتب تدابير بناء الثقة بين الأطراف في إطار القرار 1701 (2006) في سياق التوترات المستمرة بين لبنان وإسرائيل. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، سيواصل المكتب، من خلال مساعيها الحميدة وتوجيهاته السياسية وأعمال الدعوة الرفيعة المستوى التي يقوم بها، التصدي بشكل كلي للتحديات الداخلية التي تواجه لبنان في المجالات المجتمعية والاقتصادية والمتعلقة بالحوكمة، ولآثارها على أمنه واستقراره.

(توقيع) نجاة رشدي

نائبة المنسقة الخاصة، الموظفة المسؤولة،

مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

143 - منسق الأمم المتحدة الخاص هو أرفع مسؤول في الأمم المتحدة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) وهو ممثل الأمين العام لدى حكومة لبنان وكذلك الأحزاب السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان. ويقدم المنسق الخاص التوجيه السياسي ويعزز الاتساق في جميع أنشطة المنظمة. ويقود نائب المنسق الخاص والمنسق المقيم، الذي يعمل منذ عام 2012 أيضاً منسقا للشؤون الإنسانية، فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للشؤون الإنسانية، وهو مسؤول عن تخطيط وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في لبنان.

144 - وفي عام 2013، قام الأمين العام، من أجل الاستجابة لنداء مجلس الأمن بتقديم دعم دولي منسق وقوي إلى لبنان في ظل التحديات المتعددة التي تهدد أمنه واستقراره (انظر S/PRST/2013/9)، ومن أجل إبراز الحاجة إلى مساعدة الجهات المانحة في المجالات الإنسانية والإنمائية والأمنية، بإنشاء مجموعة الدعم الدولية للبنان للعمل بوصفها منبراً للدعم السياسي. ويشترك الأمين العام في رئاسة هذا المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق والدعم، ويقوده في البلد مكتب المنسق الخاص، وقد قادت المجموعة عدة اجتماعات وزارية عُقدت في باريس وبرلين وروما ونيويورك.

145 - وتمشياً مع الأولويات التي اعتمدتها مجموعة الدعم الدولية للبنان، ومع رؤية الأمين العام بشأن الوقاية، يقوم مكتب المنسق الخاص بتنظيم عمله استناداً إلى ثلاث ركائز استراتيجية للتدخل هي: (أ) السلام والأمن؛ (ب) الاستقرار؛ (ج) دعم تحقيق الاستقرار والتنمية. وينعكس هذا النهج الذي يشمل "لبنان بأسره" في الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة. في عام 2022، سيتم استكمال الإطار الاستراتيجي المنقح للأمم المتحدة بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي سيتضمن أيضاً خطة الأمم المتحدة للبنان للاستجابة للأزمة وخطة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي المشتركة لإعادة الإعمار والإنعاش والإصلاح.

146 - أما منشأ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان فيمكن إرجاعه إلى تقرير الأمين العام المؤرخ 20 تموز/يوليه 2000 (S/2000/718) عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذي أعرب فيه الأمين العام عن اعتزامه تعيين مسؤول كبير، تكون بيروت مقراً له. وأعقب ذلك تبادل رسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2005/216 و S/2005/725 و S/2007/85). وفي عام 2005، عين الأمين العام ممثلاً شخصياً لجنوب لبنان (انظر: S/2005/216 و S/2005/217). وفي وقت لاحق، وفقاً لتبادل الرسائل مع رئيس مجلس الأمن، عين الأمين العام ممثلاً شخصياً للبنان (انظر: S/2005/725 و S/2005/726).

147 - وإثر نشوب النزاع المسلح بين إسرائيل وحزب الله في تموز/يوليه 2006 واتخاذ مجلس الأمن القرار 1701 (2006)، عيّن الأمين العام في عام 2007 منسقاً خاصاً لشؤون لبنان (انظر: S/2007/85 و S/2007/86). ويستمد المنسق الخاص ولايته من قرار مجلس الأمن 1701 (2006)، فضلاً عن المقررات اللاحقة التي اتخذها مجلس الأمن، بما في ذلك S/PRST/2015/7 و S/PRST/2016/10. وشدد المجلس في قراره 2433 (2018) على ضرورة تعزيز التعاون بين مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بهدف تحسين فعالية البعثتين وكفاءتهما. وقد أورد الأمين العام توصياته في هذا الصدد في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن مؤرخة 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 (S/2018/1182). وشجع المجلس في قراره 2485 (2019) الأمين العام على مواصلة هذه الجهود، بسبل من بينها تقييم القوة المؤقتة. وفي هذا الصدد، قدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس في رسالة مؤرخة 1 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/473).

وطلب المجلس في قراره 2539 (2020)، الذي مدد فيه ولاية القوة المؤقتة حتى 31 آب/أغسطس 2021، أن يقدم الأمين العام معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة S/2020/473، من خلال تقاريره الدورية إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006).

148 - وقد اتخذ القرار 1701 (2006) لوضع حد لتصاعد الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل. وبعد مرور سنين عديدة على اتخاذه، لا تزال أحكام رئيسية منه دون تنفيذ، مما يشكل تهديدا لاستقرار لبنان والمنطقة. وتتصاعد دوريا حدة التوترات بين الطرفين، مما يتطلب من مكتب المنسق الخاص بذل جهود في مجال منع نشوب النزاعات، بالتنسيق الوثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، للتخفيف من حدة هذه التوترات واحتوائها. وداخل أراضي لبنان، فإن الاستمرار في الاحتفاظ بالأفراد المسلحين والأصول والأسلحة من غير ما يتبع لسلطة حكومة لبنان لا يزال يقوض سلطة الدولة اللبنانية ويهدد بإشعال فتيل النزاع. وفي هذا الصدد، أدت التحديات المواجهة في الحفاظ على القانون والنظام وحماية الطابع السلمي للاحتجاجات الشعبية المستمرة إلى استنزاف قدرة قوات الأمن، ولا سيما الجيش اللبناني، على الوفاء بواجبات متباينة بموجب القرار 1701 (2006). كما تُعرق انتهاكات إسرائيل المتواصلة لسيادة لبنان برأ وجواً الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين الطرفين. وتتعاظم هذه التحديات في سياق إقليمي يتسم بالتقلب ويطرح المزيد من مخاطر التصعيد وامتداد التداعيات إلى لبنان.

149 - ولا تزال الحالة السياسية المعقدة في لبنان تحتاج إلى بذل المساعي الحميدة السياسية من جانب المنسقة الخاصة، وإلى تقديم الدعم من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويظل استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة ضروريا لدعم الجهود اللبنانية والدولية الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) وتعزيزه.

برنامج العمل

الهدف

150 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو منع نشوب نزاعات بين إسرائيل ولبنان والتخفيف من حدتها عملاً بالوقف الحالي للأعمال العدائية وسعيًا إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف، وبسط سلطة الدولة وتوطيدها بما يدعم سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقراره السياسي.

الاستراتيجية

151 - للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، ستمارس البعثة مساعيها الحميدة بين الطرفين استهدافاً لفرص بناء الثقة، ونزع فتيل التوترات من خلال الدبلوماسية المكوكية، ومعالجة انتهاكات القرار 1701 (2006) قبل أن تتصاعد إلى نزاعات، والعمل على تسوية الالتزامات المعلقة لكلا الطرفين بموجب القرار 1701 (2006). وسيُنجز هذا العمل بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبالتعاون مع سلطات الدولة اللبنانية المعنية، بما فيها الجيش اللبناني، وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن.

152 - وسيدعو مكتب المنسقة الخاصة إلى اعتماد إصلاحات رئيسية هيكلية واقتصادية وفي الحوكمة لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة وتلبية مطالب الشعب اللبناني. وسيتم ذلك وفقا للالتزامات التي تم التوصل لها في المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات في عام 2018 وخارطة طريق الإصلاح والخطة المشتركة لإعادة الإعمار والإنعاش والإصلاح لعام 2020. وسيعمل مكتب المنسقة الخاصة على استمرار تقديم الدعم الدولي للمؤسسات الأمنية الشرعية في وقت تستنفد فيه موارد الدولة وتزايد فيه التوترات الداخلية، تمشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما سيقوم مكتب المنسقة الخاصة بأعمال الدعوة ويدعم التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية في لبنان المقرر أن تجرى في الوقت

المحدد في عام 2022، وفقاً لدستور البلاد. وسيواصل مكتب المنسقة الخاصة الدعوة إلى أن يدعم المجتمع الدولي لبنان دعماً كاملاً في تلبية احتياجاته الإنسانية المتزايدة. وسيتم تنفيذ هذا العمل المشترك بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك بالتعاون مع سلطات الدولة اللبنانية ذات الصلة والمجتمع المدني، وبالشراكة مع البلدان المانحة الرئيسية والمؤسسات المالية وأعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان، بهدف توسيع وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وتحقيق فعالية أكبر في الحوكمة والعدالة والشفافية والمساءلة وتقديم الخدمات العامة في جميع أنحاء البلد.

153 - وتعتزم البعثة دعم حكومة لبنان في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وسيتم تنسيق هذا الدعم مع الشركاء المعنيين في فريق الأمم المتحدة القطري من خلال نائبة المنسقة الخاصة، التي تعمل أيضاً منسقة مقيمة ومنسقة للشؤون الإنسانية في لبنان.

154 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي: (أ) الوفاء بالتزامات الأطراف في الوقف الحالي للأعمال العدائية؛ (ب) تهيئة ظروف مواتية للتفاوض من أجل تناول الالتزامات الواقعة بموجب القرار 1701 (2006) التي لا تزال دون تنفيذ، وذلك سعياً للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف.

العوامل الخارجية لعام 2022

155 - تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) سيستمر تأثر الأمن والاستقرار الداخليين بالبيئة الإقليمية المتوترة والمتقلبة؛
- (ب) ستستمر التحديات التي تواجه توافق الآراء الدولي بشأن لبنان، مع أن هذا التوافق قائم؛
- (ج) لا بدّ من وجود وحدة سياسية متضافرة لكي يمضي البلد قدماً في تنفيذ خطته الإصلاحية، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي وتأمين تمويل دولي طويل الأجل؛
- (د) بينما يمكن أن تهدأ الحالة إلى حد ما بعد مرور جائحة كوفيد-19، فإن التداعيات الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية المترتبة عليها يمكن أن تبقى محسوسة على مدى فترة أطول؛
- (هـ) ستستمر الأزمات الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية الداخلية، وعوامل تزايد الفقر وصعوبات الحوكمة، في إثارة انعدام الاستقرار؛
- (و) سيطرح استمرار وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في البلد تحديات فيما يتعلق باستقرار لبنان؛
- (ز) ستستمر المظاهرات المؤيدة للمطالب العامة بالتغيير، مع تصاعد التوترات واحتمال وقوع أعمال عنف، بما يشكل تحديات في بعض الأحيان لقوات الأمن في مجال صون النظام والأمن العامين؛
- (ح) سيبقى وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل سارياً، مما يمكن أن يتيح إحراز مزيد من التقدم بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن 1701 (2006)، ومواصلة جهود بناء الثقة؛
- (ط) سيستمر الطرفان في ارتكاب انتهاكات للقرار 1701 (2006) وستستمر التوترات، بما في ذلك بشأن شيوخ الأسلحة وانتشارها في لبنان خارج نطاق سلطة الدولة، فضلاً عن انتهاك سيادة لبنان وسلامة أراضيه؛
- (ي) ستعتمد زيادة بسط سلطة الدولة جنوب نهر الليطاني وعلى طول الحدود على النمط المتعلق بمتطلبات القانون والنظام في الأماكن الأخرى من البلد، بما في ذلك أوضاع الميزانية للدولة والمؤسسات الأمنية.

156 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة مقررة سيكون تنفيذه مجدياً. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة،

فإنّ هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

157 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. ويكفل مكتب المنسقة الخاصة، في سياق مهمة المساعي الحميدة المنوطة به ودعمه تعزيز مؤسسات الدولة، أن تشارك في مشاوراته السياسية النساء المسؤولات في الحكومة وقوات الأمن والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وكمثال على ذلك، دعا مكتب المنسقة الخاصة إلى إشراك النساء في عمليات تشكيل الحكومة، وقد بلغت نسبة النساء فيها 25 في المائة، حيث شغلت 6 وزيرات مناصب في الحكومة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2020. كما عمل مكتب المنسقة الخاصة على دعم اعتماد خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن في 12 أيلول/سبتمبر 2019، وفي عام 2020 دعم تنفيذها بالشراكة مع كيانات الفريق القطري. ويدعم مكتب المنسقة الخاصة المناقشات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن الإصلاح الانتخابي، بما في ذلك ما يتعلق بإدراج حصة جنسانية. كما يشارك مكتب المنسقة الخاصة في المناسبات التي تسلط الضوء على التحديات والفرص المتعلقة بمشاركة النساء وانخراطهن في تعبئة المجتمع المدني في الحياة السياسية، وذلك في إطار جهوده الدعوية.

158 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، سيستعرض مكتب المنسقة الخاصة الاحتياجات الخاصة بتدابير زيادة تعزيز إدماج منظور الإعاقة والتخفيف من التحديات في مجال تفعيل ذلك. وتكفل هذه التدابير، حسب الاقتضاء، إمكانية الوصول إلى المرافق وإدارة المرافق والأمن وغير ذلك من التحسينات في مجال التكنولوجيا الصوتية والبصرية وإدارة الحيز المكتبي.

159 - وتتعاون البعثة عن كثب مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006). وعملا بطلب تعزيز كفاءة البعثة وفعاليتها على النحو الذي كلف به مجلس الأمن في قراره 2433 (2018) و 2485 (2019) الذي توج بتقييم للقوة المؤقتة صدر في 1 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/473)، تعمل البعثتان على تعميق التعاون والعمل المشترك مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين للحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتعزيز القطاع الأمني وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، بما في ذلك بما يتماشى مع البيان الصادر عن مؤتمر روما الثاني المؤرخ 15 آذار/مارس 2018. وفي عام 2019، أنشأ رئيسا البعثتين منتدى استراتيجيا يجمع بين القوة المؤقتة ومكتب المنسقة الخاصة لتقييم آثار التطورات في لبنان والمنطقة على تنفيذ القرار 1701 (2006). ويواصل هذا المنتدى عقد اجتماعات منتظمة لإعداد تقييمات مشتركة بهدف تعزيز الفعالية والكفاءة في كلتا البعثتين. وتقدم القوة المؤقتة الدعم إلى مكتب المنسقة الخاصة في مجالات الشؤون المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات بموجب مذكرة تفاهم مبرمة بين القوة والمكتب. ويُسخر مكتب المنسقة الخاصة كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد، بحيث تتضافر جميع أدوات الأمم المتحدة السياسية والأمنية والإنمائية لدعم استقرار لبنان.

160 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ينسق المكتب مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية ومجموعة الدعم الدولية للبنان والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، من أجل الحفاظ على التوافق في الآراء وحشد الدعم من أجل استقرار لبنان وسيادته ومؤسسات الدولة، بسبل منها حشد أعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان للموافقة على الرسائل المنسقة والدعوة مع القيادة السياسية في البلد، وكذلك إصدار بيانات مشتركة.

161 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، وسعيا إلى تعزيز تكامل الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في لبنان، تجري المنسقة الخاصة، بالاشتراك مع نائبة المنسقة الخاصة/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية، اتصالات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والجهات المانحة الدولية، عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري ومنتدى التنمية في لبنان. وقد استرشد مكتب المنسقة الخاصة في بذل مساعيه الحميدة وفي تحليلاته خلال فترة الأزمات، بتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما أطلقت جهود تعاونية مشتركة بين مكتب

المنسقة الخاصة وفريق الأمم المتحدة القطري في مجالات منها مكافحة الفساد، والحكم الرشيد، إلى جانب دعم مشروع صندوق لبناء السلام يُكرّس لأنشطة المصالحة بعد النزاع.

أنشطة التقييم

162 - ستقود إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييما منهجيا يهدف عموما إلى تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التحليلات السياسية التي تعدها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز الظروف اللازمة للمضي في توسيع سلطة الدولة اللبنانية وتوطيدها⁽⁵⁾

163 - دعا مكتب المنسقة الخاصة بنشاط إلى اعتماد إصلاحات رئيسية هيكلية واقتصادية وفي الحوكمة، بما في ذلك تمشيا مع الالتزامات الأولية التي صيغت في المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات في عام 2018 والالتزامات الواردة في خارطة طريق الإصلاح لعام 2020. كما عقد مكتب المنسقة الخاصة اجتماعات منتظمة على مستوى بيروت لمجموعة الدعم الدولية للبنان ودعا حكومة لبنان إلى العمل بسرعة والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية والقطاعية وإصلاحات الحوكمة اللازمة لكبح التدهور الاقتصادي في البلاد، ومكافحة الفساد، والاستجابة للتطلعات والمطالب المشروعة للشعب اللبناني، واستعادة الثقة اللازمة لتعبئة المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي والجهات الدولية إلى لبنان. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب انفجار ميناء بيروت في 4 آب/أغسطس الذي أدى إلى استقالة الحكومة، دعا مكتب المنسقة الخاصة إلى تشكيل حكومة موحدة مدعومة سياسيا على وجه السرعة للاستجابة للالتزامات المتعددة التي تواجه البلد والمضي قدما في خطة الإصلاح الطموحة. وفي أيلول/سبتمبر 2020، شاركت الأمم المتحدة وفرنسا في رئاسة اجتماع رفيع المستوى لمجموعة الدعم الدولية للبنان على هامش الجمعية العامة. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، شاركت الأمم المتحدة أيضا مع فرنسا في رئاسة مؤتمر دولي لدعم السكان اللبنانيين، لتقييم الاستجابات الدولية لانفجار ميناء بيروت، وتقييم الحاجة إلى استمرار المساعدات الإنسانية والإنعاش المبكر.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

164 - ساهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز الظروف اللازمة للمضي في توسيع وتوطيد سلطة الدولة ودعم سعي لبنان لتحقيق السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال.

165 - وفي الوقت نفسه، استمر الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان في التدهور في عام 2020، حيث وصل إلى مستويات الأزمة مع انخفاض قيمة الليرة بنسبة 80 في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة، وزيادة تكلفة السلع الأساسية ثلاثة أضعاف، ووضع حدود قصوى صارمة لما يمكن للمودعين سحبه من حساباتهم. وقد أدى الضغط المتزايد على الاحتياطي الأجنبي إلى تعريض واردات الوقود، وبالتالي إمدادات الكهرباء، للخطر، كما شكل مخاطر على الدعم الذي يقدمه البلد للوقود والسلع الأساسية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض قطاعا التعليم والرعاية الصحية لضغوط لم يسبق لها مثيل. ونظرا لعدم وجود توافق سياسي داخلي وحكومة جديدة، لم تؤد المناقشات الأولية مع صندوق النقد الدولي إلى بدء المفاوضات. وقد ظل البلد دون حكومة منذ 10 آب/أغسطس 2020، واستمر توقف عدد من الإصلاحات الرئيسية اللازمة لتحقيق الاستقرار في الحالة

(5) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.4).

السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، على النحو المتوخى في المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات والمبادرات الإصلاحية اللاحقة التي يدعمها المجتمع الدولي (انظر الجدول 23).

الجدول 23

مقاييس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
• عقد المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات • وضع مشروع ميزانية عام 2019، وهي أول ميزانية منذ 12 عاما • إجراء أول انتخابات منذ 10 سنوات	• الاتفاق على آلية المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات للمتابعة من أجل تتبع التنفيذ • اعتماد ميزانية الدولة لعام 2019 • إحالة ميزانية الدولة لعام 2020 من مجلس الوزراء إلى البرلمان في غضون المواعيد النهائية الدستورية • التخطيط لإجراء انتخابات فرعية لشغل الشواغر؛ وإجراء انتخابات فرعية في طرابلس وصور • اعتماد استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود	• موافقة الأحزاب السياسية على مبادرة الإصلاح التي تقودها فرنسا، مع انتظار التنفيذ • تأخر التحضيرات لميزانية عام 2021 • تعطل المناقشات مع صندوق النقد الدولي • بدء المناقشات حول الإصلاح الانتخابي • اعتماد تشريع ينشئ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

166 - نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، قلصت البعثة من حجم الاجتماعات المزمع عقدها بالحضور المباشر، فضلا عن السفر المتصل بالولاية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، حددت البعثة أنشطة جديدة لدعم لبنان بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافها. وعلى الصعيد الخارجي، استجابت البعثة من خلال القيام بتحليلات بشأن أثر الجائحة على الهيكل الاقتصادي والمالي والاجتماعي في البلد، وبتسليط الضوء على هذا الأثر من خلال تفاعلاتها مع الجهات الفاعلة الوطنية، وشجعت جميع الأحزاب السياسية على التعاون من أجل الصالح العام للبلد. وعلى الصعيد الداخلي، استجابت البعثة باعتماد أسلوب تناوبي "مجمع" للفريق، وقللت من التنقل والوجود في المكاتب لضمان حماية الموظفين مع تمكين استمرارية تصريف الأعمال.

النتيجة المقررة لعام 2022

دعم الإصلاح والعملية الديمقراطية

167 - سيدعم مكتب المنسقة الخاصة بالإصلاح المؤسسي والعملية الديمقراطية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية محلية لعام 2022، كوسيلة لتعزيز المساءلة والشرعية السياسية والتحسينات الاقتصادية. وستكون هذه شروطا حاسمة للبنان للوفاء بالتزاماته وتعهداته بموجب قرار مجلس الأمن 1701 (2006).

168 - ومن المقرر في الوقت الحاضر إجراء الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2022، وبعد ذلك يقوم البرلمان بصورته الجديدة بانتخاب الرئيس المقبل للبنان في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وسيواصل مكتب المنسقة الخاصة الدعوة إلى الإصلاح الانتخابي بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتشجيع الحوار داخل المجتمع المدني وفي أوساط الأكاديميين والدوائر الأخرى، لضمان النظر إلى القانون على أنه شامل للجميع وموثوق به على نطاق واسع لتنظيم الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب المنسقة الخاصة، من خلال نفوذه السياسي مع أعضاء فريق الدعم الدولي، وعمله مع الجهات الفاعلة الوطنية، التأكيد على أهمية التقيد بالجدول الزمني المحدد للانتخابات، الذي يستلزم اعتماد القانون الانتخابي في الوقت المناسب وتخصيص الموارد اللازمة لضمان أن تتوفر لدى المؤسسات الانتخابية ذات الصلة القدرات المطلوبة بالكامل. ودعماً للعمل التقني لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة الانتخابية في لبنان، سيشدد مكتب المنسقة الخاصة على أهمية زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات، والتثقيف المدني الواسع النطاق بشأن قانون الانتخابات من أجل ضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين، وأن يكون الناخبون على علم تام بحقوقهم وبالأثار المترتبة على قراراتهم في يوم الانتخابات. وسيواصل مكتب المنسقة الخاصة أعمال الدعوة بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من مجموعة الدعم الدولية من أجل تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد المنشأة حديثاً تعميلاً كاملاً، للتشجيع على وضع حد للفساد المستشري، وتعزيز المساءلة العامة، وبناء ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية. وبالمثل، سيضغط مكتب المنسق الخاص مع شركائه من أجل الاتفاق على برنامج لصندوق النقد الدولي وتنفيذه لصالح إجراء الإصلاحات المالية وإصلاحات الاقتصاد الكلي، ولتمكين لبنان من استعادة فرص الحصول على التمويل الدولي.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

169 - انبثق درس رئيسي للبعثة خلال عام 2020 عن الحاجة إلى تكيف البرامج بسرعة وفعالية مع ظروف بيئة التشغيل الشديدة التقيد. وقد نجحت البعثة في إدارة ذلك باعتماد أساليب عمل جديدة، بما في ذلك ترتيبات عمل بديلة ومرنة ونظم لعقد المؤتمرات عن بعد. وعلى الرغم من القيود الشديدة التي فرضها ذلك على التفاعلات الوجيهة مع النظراء اللبنانيين والدوليين الرئيسيين وعلى السفر الإقليمي للموظفين، فقد تم ضمان سلامة الموظفين وتنفيذ الولايات، وكذلك عمل الفريق وظروف العمل المنسجمة. وستحتاج البعثة، في سياق تطبيق هذا الدرس، إلى تكيف عمليات جمع المعلومات لديها وأساليب عملها في مجال التحقيق، وعمليات التواصل التي تقوم بها، بسبب الانخفاض الكبير في نشاط السفر الناجم عن جائحة كوفيد-19. كما ستعمل البعثة، تطبيقاً لهذا الدرس، على زيادة استخدامها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بما في ذلك باستخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة، والعمل بشكل مجد مع المحاورين المعنيين، بمن فيهم الدول الأعضاء، وجماعات المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. بيد أنه لا يتوقع أن تحل هذه التدابير محل القيمة التي تحظى بها المساعي الحميدة للأمين العام التي توفرها الاجتماعات السياسية التي تجرى بالحضور المباشر ومن خلال السفر المادي، لدعم معالجة الأزمة الوطنية في لبنان.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقاييس الأداء

170 - من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال بدء المناقشات في البرلمان بشأن قانون انتخابي جديد. وهذا لن يضمن فقط تمثيل مؤسسات الدولة اللبنانية لاحتياجات ومطالب ناخبها والاستجابة لها، وأن ينظر إليها على أنها جهات موثوقة وممكنة في تعهد دفع خطة الإصلاح في البلد إلى الأمام، بل سيعزز أيضاً قدرة البلد على أن يكون شريكاً مجدياً في تنفيذ القرار 1701 (2006) من خلال المساعدة في تهيئة بيئة تمكينية لمنع نشوب النزاع بين إسرائيل ولبنان والتخفيف منه بما يتماشى مع الموقف الحالي للأعمال العدائية ونحو وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف (انظر الجدول 24).

الجدول 24
مقاييس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها وفقا لقانون الانتخابات الجديد	إجراء الانتخابات الفرعية للمناصب التي تم إخلؤها في صور وطرابلس	بدء مناقشات في البرلمان بشأن قانون جديد للانتخابات	اعتماد قانون الانتخابات المنقح	إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها وفقا لقانون الانتخابات الجديد

المنجزات المستهدفة

171 - يعرض الجدول 25 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويُتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 25

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	3	3
1 - الإسهام في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006)	3	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	3	3	3	3
2 - جلسات مجلس الأمن	3	3	3	3	3
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة بما يدعم منع نشوب النزاعات وبسط سلطة الدولة وتوطيدها؛ وبذل المساعي الحميدة بشأن الانتخابات والسلام والاستقرار، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية؛ والقيام بتدابير لبناء الثقة بين إسرائيل ولبنان، في مسائل منها النزاع على الحدود البحرية. التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع المحاورين اللبنانيين والإسرائيليين بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006)؛ و مشاورات مع مجموعة الدعم الدولية للبنان والجهات المعنية الأخرى من المنطقة بشأن ضمان استقرار لبنان؛ و مشاورات بشأن خطة الإصلاح الاقتصادي والإداري وأولويات التنمية؛ وتقديم المشورة بشأن مساءلة الحكومة، وصياغة سياسات الحوكمة، وإصلاحات الإدارة العمومية؛ والدعوة لدى الجهات الشريكة الدولية لتدعم جهود البلد لبسط سلطة الدولة، بما في ذلك تعزيز وكالات الخدمات الأمنية؛ وإجراء مشاورات بشأن الإدارة المتكاملة للحدود الفاصلة بين لبنان والجمهورية العربية السورية؛ والقيام بأنشطة دعوية بشأن معايير حقوق الإنسان الأساسية وتدابير الحماية التي يمكن أن يكون لها تأثير في الأمن والاستقرار على المدى الطويل، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في لبنان؛ والدعوة إلى مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية ووجود تمثيل لهم فيها؛ والدعوة لدى الجهات الشريكة الدولية لتدعم لبنان في أن تستمر الجهات المانحة في التعامل معه ورصد الموارد له في الوقت الذي يستجيب فيه لبنان لمتطلبات وجود اللاجئين الفلسطينيين والسوريين على أرضيه، مع مراعاة احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة.					
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال					
برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: القيام بأنشطة توعوية لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) وتعزيز علاقة العمل بين البعثة والجهات الشريكة اللبنانية والجهات المعنية الرئيسية؛ وأنشطة التوعية من خلال فعاليات خاصة من قبيل يوم الأمم المتحدة واليوم العالمي للمرأة لمساعدة الأقسام الفنية للبعثة على التواصل بشكل أكثر فعالية مع أصحاب المصلحة المحليين لنشر معرفة أوسع بالعمل الجاري من خلال المواد الإعلامية الخاصة بمكتب المنسقة الخاصة وأنشطة التوعية المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الترويج لأولويات منظومة الأمم المتحدة من قبيل أهداف التنمية المستدامة. العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية، وإصدار بيانات صحفية، وتقديم إحاطات بشأن المعلومات الأساسية، وإجراء مقابلات، ونشر مقالات رأي والقيام بغير ذلك من أشكال التعامل مع وسائط الإعلام من أجل التواصل بشكل استراتيجي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) والتعريف بالتوجه الاستراتيجي للقيادة العليا للبعثة؛ وإصدار البيانات الصحفية لمجموعة الدعم الدولية للبنان فيما يتعلق بصون أمن لبنان واستقراره وسيادته وتنفيذ القرار 1701 (2006). المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: استخدام موقع البعثة الشبكي وحسابها على موقع تويتر لتعزيز الفهم والدعم على الصعيدين المحلي والوطني لمهمة مكتب المنسقة الخاصة ولعمله على تنفيذ القرار 1701 (2006).					

173 - وفي عام 2022، يقترح أن يظل عدد ومستوى الوظائف في مكتب المنسقة الخاصة دون تغيير. ومع مراعاة متوسط معدلات الشواغر الفعلية في عام 2020 ومعدل الشواغر المتوقع في نهاية عام 2021، طبق معدل شواغر قدره 5 في المائة على تقديرات الوظائف الدولية. وتستند التقديرات المتعلقة بوظائف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية إلى افتراض أن تُشغل الوظائف بكاملها، بينما طُبّق معدل شواغر قدره 3 في المائة على التقديرات المتعلقة بوظائف الرتبة المحلية.

174 - ويعزى انخفاض الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021، إلى انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) تكاليف الموظفين المدنيين، ناجم عن تطبيق نسبة مئوية أقل فيما يخص التكاليف العامة للموظفين بالنسبة للوظائف الدولية، استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة؛ (ب) التكاليف التشغيلية المتصلة أساسا بالنقل البري بسبب استبعاد اعتماد لشراء المركبات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

175 - في عام 2021، لم تكن هناك موارد خارجة عن الميزانية متاحة لمكتب المنسقة الخاصة، ولا يتوقع أن تتوفر له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(700 611 دولار)

تصدير

خلال عام 2022، سيعزز مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمنع النزاعات والحفاظ على السلام في وسط أفريقيا، مع التركيز على البلدان التي تنظم الانتخابات و/أو التي تواجه العنف السياسي والأزمات. وفي الواقع، من المقرر إجراء انتخابات في عدة بلدان تقع ضمن اختصاص المكتب، بما في ذلك أنغولا، ورواندا، وساو تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، والكونغو. ومن أجل الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين، من الضروري أن تكون هذه الانتخابات سلمية وشاملة للجميع، وأن يتقبل جميع أصحاب المصلحة نتائجها، وينبغي لهم أن يحلوا مشاكلهم من خلال السبل القانونية و/أو الحوار السياسي. ومن أجل تحقيق ذلك، سيتخذ المكتب ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مبادرات مشتركة للمساعي الحميدة تسترشد بتحليلات الإنذار المبكر المشتركة.

وقد أرسى الأساس لما ورد أعلاه في إعلان مالابو المتعلق بالانتخابات الديمقراطية والسلمية كوسيلة لتعزيز الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا الذي اعتمد في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020 في الاجتماع الوزاري الخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وفي عام 2021، سيعمل المكتب مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودولها الأعضاء على تنفيذ الإعلان، الذي سيكون بمثابة الوثيقة المرجعية لمبادرات الإنذار المبكر والمساعي الحميدة المتعلقة بالانتخابات المتوخاة لعام 2022. كما سيواصل المكتب دعمه للجنة الاستشارية الدائمة، التي ستظل منبرا رئيسيا لمناقشة التهديدات والتحديات الإقليمية الرئيسية للسلام والأمن فيما بين دول المنطقة دون الإقليمية. وسيعمل المكتب مع الدول الأعضاء من أجل إعادة تنظيم اللجنة الاستشارية الدائمة كي تدعم مؤسسات وآليات السلام والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مع العودة تدريجياً لتشغيل هذه الهيئة الإقليمية بعد الانتهاء بنجاح من إصلاحها المؤسسي في عام 2020.

وكان عام 2020 عاما حاسما بالنسبة لوسط أفريقيا. وأظهرت المنطقة دون الإقليمية قدرة لا تصدق على الصمود أمام جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال إبقاء مستويات الإصابات والوفيات منخفضة، ولكن بتكاليف اجتماعية اقتصادية عالية جدا. ولم تمنع الجائحة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من إتمام إصلاح مؤسسي طال انتظاره، أدى إلى تغيير الجهاز التنفيذي للمنظمة من أمانة إلى مفوضية ذات ولاية أوضح وأقوى في مجال السلام والأمن، ضمن ابتكارات هامة أخرى. وقد أقمت علاقات عمل جيدة جدا مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، في حين عقدت المفوضية والمكتب أيضا معتكفا مشتركا للاتفاق على أولوياتهما وخطة عملهما المشتركة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأنشطة المذكورة المتعلقة بالانتخابات فيما يتصل بالإنذار المبكر ومبادرات المساعي الحميدة. كما يعمل المكتب مع منظمات دون إقليمية أخرى، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ويقوم بتنسيق إجراءاته، حسب الاقتضاء، مع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في وسط أفريقيا.

وسيسنقذ المكتب، في إطار سعيه لتحقيق هدفه لعام 2022، من الموارد البشرية الإضافية التي تمت الموافقة عليها في ميزانيته لعام 2021، والتي ستمكنه، ضمن أمور أخرى، من تعزيز قدراته التحليلية. وسيؤدي نشر هذه الموارد الإضافية في وقت مبكر، فضلا عن تجديد ولاية المكتب المقرر أيضا في عام 2021، إلى جعله في وضع جيد يمكنه من تحقيق هدفه لعام 2022. ولهذا الغرض، سوف يستخلص المكتب أيضا الدروس من قدرته على الصمود في عام 2020، على الرغم من جائحة كوفيد-19، عندما تمكن من تحقيق الأولويات الرئيسية لولايته بنجاح.

ولذلك فإنني أتطلع، بالتزام وثقة، إلى عام 2022، حيث سيقدم المكتب مرة أخرى، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مساهمة هامة في السلام والأمن الإقليميين في وسط أفريقيا.

(توقيع) فرانسوا لونسيني فال

الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا

ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

176 - يتولى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا المسؤولية عن منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا. وقد خُذت ولاية المكتب من خلال تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2009/697 و S/2010/457). ومُددت الولاية حتى 31 آب/أغسطس 2021 من خلال تبادل آخر للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2018/789 و S/2018/790).

177 - وعقب الانتهاء من الاستعراض الاستراتيجي للمكتب، الذي أجري في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه 2019 (S/2019/625)، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2019/10) في 12 أيلول/سبتمبر 2019، حدد فيه الأولويات الرئيسية للمكتب للفترة المنتهية في آب/أغسطس 2021 على النحو التالي: (أ) الإنذار المبكر والتحليل، بمنظور جنساني؛ (ب) بذل المساعي الحميدة في السياقات غير المرتبطة بالبعثات، خاصة في الفترة السابقة لدورة الانتخابات المرتقبة في المنطقة؛ (ج) دعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتعزيز قدراتها؛ (د) بناء الشراكات مع المجتمع المدني ودعم شبكاته دون الإقليمية. وسيسعى المكتب إلى تحقيق نفس الأولويات الرئيسية في عام 2022. كما سيواصل المكتب استضافة أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة وتأثيره، ودعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل الإقليمية بشأن مكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

برنامج العمل

الهدف

178 - الهدف الذي تُسهم هذه البعثة في تحقيقه هو منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا.

الاستراتيجية

179 - للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بأنشطة المساعي الحميدة للمساعدة في التصدي للنزاعات أو المخاطر التي تهدد السلام المستدام، مع التركيز بشكل خاص على مساعدة البلدان على منع العنف المرتبط بالانتخابات وحل النزاعات والأزمات الناجمة عن العمليات الانتخابية سلمياً. وسيتم الاضطلاع بهذه الأنشطة في وقت مبكر من الدورة الانتخابية وستشمل العمل مع أصحاب المصلحة في الانتخابات لتشجيع الانتخابات السلمية والشاملة للجميع، بما يتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك إعلان مالابو المتعلق بالانتخابات الديمقراطية والسلمية كوسيلة لتدعيم الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا الذي اعتمدته اللجنة الاستشارية الدائمة في اجتماعها الخمسين المعقود في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020.

180 - كما ستبني البعثة قدرات إقليمية ووطنية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، بسبل من بينها توفير الدعم الشامل للجنسين للمؤسسات والمنابر الوطنية للحوار السياسي. وفي الحالات التي لا توجد فيها هذه المؤسسات والمنابر، ستدعو البعثة إلى إنشائها وتدعم تفعيلها. وستيسر البعثة تبادل الخبرات والتعاون بين المؤسسات الوطنية ومنابر الحوار السياسي في وسط أفريقيا.

- 181 - وستقوم البعثة بتحليل منتظم لمعلومات الإنذار المبكر من أجل الاسترشاد بذلك في الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام. وعلى الصعيد الإقليمي، سيتم إجراء هذا التحليل بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية ومع الوجود الإقليمي للأمم المتحدة ذي الصلة. وعلى الصعيد القطري، لا سيما في السياقات غير المرتبطة بالبعثات، ستقوم البعثة بتحليل منتظم للنزاعات الداخلية والأزمات السياسية، بالاشتراك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لضمان أن تكون برامج وأنشطة هذه الأفرقة مراعية للنزاعات، وأن تتمكن من إقامة روابط واضحة مع ديناميات وأولويات السلام والأمن الإقليميين، مع مراعاة المنظور الجنساني.
- 182 - وستعزز البعثة اتساق عمل الأمم المتحدة بشأن مسائل السلام والأمن في وسط أفريقيا بعقد اجتماعات منتظمة لآليات التنسيق القائمة، بما في ذلك الاجتماع السنوي لرؤساء مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة، والاجتماع السنوي لقسم الشؤون السياسية في البعثة مع النظراء في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ومستشاري السلام والتنمية في مكاتب المنسقين المقيمين.
- 183 - وستكفل البعثة عقد الاجتماعات الوزارية بصورة منتظمة في اللجنة الاستشارية الدائمة باعتبارها منبرا لبناء الثقة بين الدول الأعضاء. كما ستبدأ البعثة التفكير والتشاور بشأن كيفية إعادة تنظيم اللجنة من أجل تحسين دعم النظام المؤسسي الجديد للسلام والأمن في الجماعة الاقتصادية وضمان التكامل معه.
- 184 - وسيواصل المكتب وضع الأزمة الموجودة في حوض بحيرة تشاد على جدول الأعمال الدولي والإقليمي والدعوة إلى اتباع نهج إقليمي لمعالجتها، في إطار الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. كما سيواصل العمل المنتظم مع البلدان المتضررة بغية تشجيع المزيد من التآزر بين استجابات كل منها للأزمة، وذلك على نحو مشترك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، فضلا عن الشركاء الدوليين والإقليميين.
- 185 - وستعمل البعثة عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتحسين التنسيق بين دول وسط وغرب أفريقيا والمنظمات والآليات الإقليمية المعنية بالأمن البحري في خليج غينيا، بسبل من بينها تعزيز قدرة مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا وحشد الدعم الدولي لهذا المركز.
- 186 - وتعتزم البعثة دعم الجماعة الاقتصادية ودولها الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق حشد الدعم الدولي للاستراتيجية الإقليمية لمعالجة أثر جائحة كوفيد-19 في وسط أفريقيا. وستدعم البعثة المنطقة في استخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19 لبناء القدرات الإقليمية على توقع آثار الجائحات والكوارث والتصدي لها، ولا سيما على السلام والأمن. وسيستهدف الدعم على وجه التحديد استمرار عمل المؤسسات والمنابر لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في حالة حدوث جائحة أو كارثة.
- 187 - ويتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:
- (أ) عقد عمليات انتخابية شاملة وسلمية في خمسة بلدان في المنطقة، وتكون نتائجها مقبولة من جانب جميع أصحاب المصلحة الذين يحلون مظالمهم من خلال السبل القانونية و/أو الحوار السياسي؛
- (ب) قيام البعثة ومفوضية الجماعة الاقتصادية ببعثات مشتركة للإنذار المبكر والمساعي الحميدة في البلدان التي تجري انتخابات أو التي تواجه أزمة سياسية، مما يساهم في منع العنف المتصل بالانتخابات أو التخفيف منه، والشروع في إصلاحات رئيسية في مجال الحوكمة والانتخابات؛
- (ج) النجاح في عقد اجتماعات وزارية منتظمة للجنة الاستشارية الدائمة من أجل التصدي للتحديات والأولويات الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن فيما بين كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا؛

- (د) تعزيز تنسيق جهود الأمم المتحدة لدعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن السلام والأمن والحوكمة الشاملة للجنسين، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد؛
- (هـ) تحسين التنسيق الأقليمي بشأن الأمن البحري في خليج غينيا.
- 188 - ومن المتوقع أن يسفر الدعم المزمع بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تحسين التنسيق بين الدول الأعضاء بشأن الأثر الإقليمي والعابر للحدود للجائحة على التكامل الإقليمي والسلام والأمن، فضلا عن تنمية القدرات الإقليمية، لمواصلة العمل على منع نشوب النزاعات واستدامة السلام في سياق الجائحات أو الكوارث، بما في ذلك الأداء المنتظم للمؤسسات والآليات ذات الصلة.

العوامل الخارجية لعام 2022

- 189 - تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) يصل الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية إلى العمل بكامل طاقته، مع إنشاء مؤسسات وآليات رئيسية للسلام والأمن. وتستمر البعثة ومفوضية الجماعة الاقتصادية في تعاونهما ومشاورتهما المنتظمة، وتعتمدان خطة عمل مشتركة، وتطرحانها، في حين أنه سيتم أيضا توقيع مذكرة تفاهم بين مفوضية الجماعة الاقتصادية وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛
- (ب) في ظل تزايد الاستقطاب في المشهد السياسي واستمرار انعدام الثقة في المؤسسات العامة في عدة بلدان في المنطقة، هناك طلب متزايد على برامج تكون ذات مصداقية وشاملة للجميع لمناقشة الإصلاحات السياسية والانتخابية والمؤسسية الرئيسية؛
- (ج) تجري الانتخابات المقرر إجراؤها في بلدان المنطقة وفقا للأطر الزمنية الدستورية والقانونية، وتطلب البلدان المعنية أو تقبل المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة و/أو التدخل السياسي من جانب المكتب لمنع و/أو حل أعمال العنف والأزمات المتصلة بالانتخابات؛
- (د) تطلب الدول أو تقبل مشاركة المؤسسات والآليات الدولية والإقليمية في منع الأزمات العابرة للحدود أو حلها؛
- (هـ) تظهر قيادة مفوضية الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء فيها التزاما حقيقيا بإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك تحالف منظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا والمنظمات النسائية والشبابية، في أنشطة الجماعة الاقتصادية في مجال السلام والأمن، بما في ذلك الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وصنع السلام. ويعمل التحالف بكامل طاقته بموارد بشرية كافية، وتدعمه الدول الأعضاء والشركاء؛
- (و) تؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية اللوائح الإقليمية المتعلقة بالرعي والترحال الرعوي في وسط أفريقيا، التي وضعت بدعم من البعثة. وتواصل الجماعة الاقتصادية التعاون مع البعثة لدعم الدول الأعضاء المعنية لاعتماد أو تحديث اللوائح الوطنية المتعلقة بالرعي والترحال الرعوي، ومعالجة الشواغل الأمنية المتصلة بالترحال الرعوي المتجاوز للحدود من خلال التعاون الثنائي.

- 190 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة مقرر سيجو تنفيذه مجديا. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيلعب عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

- 191 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. ويجري تنفيذ خطة العمل الإقليمية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، بينما تعتمد الدول أيضا خطط عمل وطنية وتنفذها. وتواصل البعثة دعوتها لتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، فضلا عن تمثيل المرأة تمثيلا كافيا في مناصب صنع القرار. وتعمل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والشركاء الخارجيين لتعزيز قدرات النساء في مواقع صنع القرار وفي الوساطة. وتكفل البعثة، في تحليلها وتقديم تقاريرها، تصنيف البيانات والمعلومات حسب نوع الجنس، وأن تولي التحليلات والتوصيات الاعتبار الواجب لحالة المرأة والاحتياجات الخاصة بها. وخلال زيارات تقصي الحقائق والمسااعي الحميدة، تكفل البعثة القيام بقدر كاف من التشاور والعمل مع النساء والجماعات النسائية.
- 192 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، تدعو البعثة إلى أن تكون العمليات السياسية والانتخابية في المنطقة مراعية لاعتبارات الإعاقة، وذلك بتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن البعثة تشجع وتدعم تقاسم الخبرات بين الدول بشأن إدماج منظور الإعاقة. كما تدمج البعثة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في تحليلها والتقارير التي تقدمها، وتضمن التشاور والعمل على النحو المناسب مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء أنشطة تقصي الحقائق والإنذار المبكر والمسااعي الحميدة.
- 193 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستعزز البعثة شراكتها مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجتمع المدني، بما في ذلك تحت مظلة تحالف منظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا، في إطار منع نشوب النزاعات والوساطة والإنذار المبكر، بما في ذلك تعزيز مشاركة النساء والشباب وغيرهم من الجهات الفاعلة من قبيل وسائط الإعلام في بناء السلام واستدامة السلام.
- 194 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تتعاون البعثة وتتسق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، عند التصدي للتحديات العابرة للحدود وعبر الأقاليم التي تواجه السلام والأمن، وذلك لتجنب الازدواجية وضمان اتباع نهج متسق ومبسط إزاء أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية.

أنشطة التقييم

- 195 - ستقود إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييما منهجيا يهدف عموما إلى تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التحليلات التي تعدها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية لتحسين إدارة النزاعات بين المزارعين والرعاة⁽⁶⁾

- 196 - في عام 2020، بدأت البعثة تنفيذ مشروع للتوعية وبناء الدعم فيما يتعلق بمسودة اللائحة الإقليمية بشأن الرعي والترحال الرعوي في وسط أفريقيا. وقد استند هذا المشروع إلى تقييم مفاده أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أعربت عن بعض التحفظات إزاء اللائحة المقترحة، بسبب الأعمال العدائية التي تقوم بها بعض المجتمعات المحلية والجماعات المحلية في الجزء

(6) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.4).

الشرقي من البلد. وفي إطار هذا المشروع، أجرت البعثة دراسة عن الديناميات المحلية للمزارعين والرعاة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تحليل للأدوات المحلية والوطنية والإقليمية لمنع نشوب النزاعات وحلها. وبدأت البعثة التحضيرات لعقد حلقة عمل إقليمية للتوعية، تأجلت إلى ما بعد عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

197 - ونظرا لجائحة كوفيد-19 وتنفيذ الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية، بما في ذلك الانتقال من شكل الأمانة إلى شكل المفوضية، لم يتسن القيام بالعديد من الأنشطة المقررة من أجل تحقيق النتيجة المذكورة أعلاه، بما في ذلك اعتماد تشريع على مستوى الجماعة الاقتصادية بشأن الرعي والترحال الرعوي واعتماد سياسات مشتركة وبرامج مشتركة قبل انعقاد مؤتمر القمة المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المقرر عقده في عام 2020، بل إن القمة المشتركة بين الجماعتين الاقتصادييتين هي نفسها تأجلت.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

198 - ساهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز الآليات والأدوات المحلية والإقليمية لمنع النزاع بين المزارعين والرعاة وحماية السكان المحليين، ولكنه لم يحقق هدف تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية لتحسين إدارة النزاعات بين المزارعين والرعاة، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولم تعتمد اللوائح التنظيمية الإقليمية على مستوى الجماعة الاقتصادية والسياسات المشتركة والبرامج المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بسبب التدابير التقييدية التي نفذتها الدول لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19 وعملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. بيد أن الأعمال التحضيرية لتنظيم حلقة عمل إقليمية للتوعية، ولا سيما الدراسة المتعلقة بديناميات العلاقة بين الرعاة والمزارعين المحليين، قد أسهمت في تحسين فهم البعثة والجماعة الاقتصادية للآليات والأدوات المحلية والإقليمية لمنع النزاعات بين المزارعين والرعاة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتضمنت نتائج تلك الدراسة تحليلا لهذه الآليات والأدوات، فضلا عن توصيات لتحسينها، بما في ذلك توافقها مع مشروع التشريع على مستوى الجماعة الاقتصادية.

الجدول 28

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
عقدت مناقشات بين الدول الأعضاء بشأن مسألة الترحال الرعوي، في مناسبات منها اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا	دخلت الجماعة الاقتصادية ودولها الأعضاء في مشاورات بشأن إطار سياسي إقليمي متفق عليه للترحال الرعوي واتخذت خطوات ملموسة صوب اعتماد نظام إقليمي بشأن الرعي والترحال الرعوي	تأخر إحراز تقدم نحو اعتماد الجماعة الاقتصادية تشريعا إقليميا بشأن الرعي، واعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تشريعا إقليميا بشأن السياسات المشتركة والبرامج المشتركة، بسبب التدابير التقييدية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وعملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

- 199 - نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، الذي دفع دول المنطقة إلى تنفيذ تدابير تقييدية، بما في ذلك إغلاق الحدود الدولية وحظر التجمعات، قام المكتب بتكييف نهجه، وألغى الرحلات، ونفذ، عند الإمكان، بعض الأنشطة بشكل افتراضي. وقد أعيدت جدولة بعض الأنشطة إلى ما بعد عام 2021، ولا سيما تلك الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.
- 200 - كما دعت البعثة إلى اتباع نهج إقليمي إزاء الجائحة، بما في ذلك التصدي لتأثيرها على السلام والأمن، وحشدت الدعم الدولي لذلك النهج، بما في ذلك خلال المشاركات الرفيعة المستوى مع لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

النتيجة المقررة لعام 2022

منع العنف المرتبط بالانتخابات أو تخفيفه في غالبية بلدان وسط أفريقيا التي تنظم انتخابات

- 201 - تتسم غالبية العمليات الانتخابية في وسط أفريقيا بدرجة ما من العنف، مما يؤدي أحيانا إلى أزمات مطولة بعد الانتخابات. وفي عامي 2020 و 2021، اضطلع المكتب ببعثات للإنذار المبكر والمساعي الحميدة إلى عدة بلدان تجري انتخابات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت دول المنطقة إعلان مالايو المتعلق بالانتخابات الديمقراطية والسلمية كوسيلة لتعزيز الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا، الذي يؤكد من جديد أهمية إجراء انتخابات دورية ديمقراطية وسلمية، ويدعو إلى إنشاء آليات وطنية للحوار السياسي بشأن العمليات الانتخابية. وطلب الإعلان إلى الجماعة الاقتصادية والمكتب إجراء دراسة عن العنف والأزمات المتصلة بالانتخابات في وسط أفريقيا والتوصية باتخاذ التدابير الإقليمية والوطنية المناسبة لإجراء انتخابات سلمية في المنطقة دون الإقليمية. وتنفيذا للإعلان، بدأ المكتب في عام 2021 دراسة رئيسية عن الأسباب الجذرية لأعمال العنف والأزمات المتصلة بالانتخابات في وسط أفريقيا وعواملها ومظاهرها وآليات منعها وحلها. كما ستقدم هذه الدراسة توصيات بشأن تعزيز الدبلوماسية المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك كيفية استخدام الإنذار المبكر والمساعي الحميدة لمنع هذا العنف وهذه الأزمات وتعزيز العمليات الانتخابية السلمية والشاملة للجميع.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 202 - قبل اعتماد الإعلان، لم يكن هناك صك على الصعيد دون الإقليمي يلزم الدول الأعضاء بتنظيم انتخابات سلمية وشاملة للجميع وفقا للمعايير الدولية. وقد أدى ذلك إلى حالات كانت فيها الدول أحيانا مترددة في قبول دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به المكتب، ولا سيما في الفترة القريبة من الفترات الانتخابية أو أثناءها. والدرس الذي تعلمته البعثة من تلك الحالة هو أن الأساس للمساعي الحميدة المتصلة بالانتخابات ينبغي أن يوضع في وقت مبكر بما فيه الكفاية في الدورة الانتخابية. والدرس الآخر الذي تعلمته البعثة هو أن الإنذار المبكر والمساعي الحميدة هذه تكون أكثر كفاءة عندما تركز على التزامات تتخذها الدول المعنية نفسها في المنتديات الدولية والإقليمية. وفي سياق تطبيق هذه الدروس، سوف تشرك البعثة الدول الأعضاء التي تستعد للانتخابات في وقت مبكر بما فيه الكفاية في الدورة الانتخابية، على أساس الالتزام الذي قطعه على نفسها بموجب الإعلان.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

- 203 - من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال القيام بمهام الإنذار المبكر والمساعي الحميدة في جميع البلدان التي تستعد للانتخابات في عام 2022، وكذلك من خلال إقرار الجماعة الاقتصادية ودولها الأعضاء واتخاذها، بدعم من المكتب، خطوات ملموسة لتنفيذ الإعلان (انظر الجدول 29).

الجدول 29
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
عقدت مناقشات بين الدول الأعضاء بشأن مسألة الترحال الرعوي، في مناسبات منها اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا	زيادة التزام الدول التي تشهد إجراء عمليات انتخابية وعمليات حوارية بالتوصل إلى توافق عملي في الآراء وبتسوية أي نزاع بالوسائل السلمية	وضع التشريعات المتعلقة بالرعي على نطاق الجماعة الاقتصادية في صيغتها النهائية؛ وإحراز تقدم نحو اعتماد سياسات مشتركة وبرامج مشتركة قبل انعقاد مؤتمر القمة المقبل بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	الحد من الحوادث المرتبطة بالانتخابات وزيادة عدد المبادرات الرامية إلى إجراء حوار بناء وشامل في المنطقة دون الإقليمية	بعثات الإنذار المبكر والمسعوي الحميدة التي يوفدها المكتب والجماعة الاقتصادية إلى الدول التي تجري انتخابات وأن تكون غالبية الانتخابات في وسط أفريقيا سلمية عموماً، ولا يوجد فيها عنف أو انخفاض مستوى العنف فيها

المنجزات المستهدفة

204 - يعرض الجدول 30 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويُتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 30

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	3	
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	2	2	2	2	
2 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن أنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة	1	1	1	1	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها كل منها ثلاث ساعات)	6	6	6	6	
3 - جلسات مجلس الأمن	2	2	2	2	
4 - الاجتماعات الوزارية للجنة الاستشارية الدائمة	4	4	4	4	
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	50	50	60	70	
5 - عقد حلقات عمل بشأن منع نشوب النزاعات، والوساطة، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة	35	35	40	45	
6 - حلقة عمل للعاملين في الصحافة/وسائل الإعلام عن دورهم في منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين	15	15	20	25	

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة والبعثات والاجتماعات الدبلوماسية الرفيعة المستوى، بما في ذلك بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي)، واجتماعات القمة الإقليمية ودون الإقليمية، والمننديات والاجتماعات الرفيعة المستوى لتعزيز السلام والاستقرار، والسلامة البحرية وحقوق الإنسان.

التشاور والمشورة والدعوة: عقد اجتماعات تنسيق استراتيجية واجتماعات مائدة مستديرة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التكامل الإقليمي، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب (بما في ذلك التصدي للتهديدات الأمنية التي تشكلها جماعة بوكو حرام).

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: القيام بزيارات ميدانية إلى الدول الأعضاء لجمع المعلومات، والتشاور مع أصحاب المصلحة، وتنسيق الإجراءات بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي، من قبيل الأزمات السياسية والانتخابية، والجماعات المسلحة، والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: وسائل الإعلام المطبوعة (كتيبات، ومجموعات مواد إعلامية، وروزنامات، واستعراضات سنوية، ومنشورات فصلية، ولافتات)؛ ووسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية (التعاون مع الإذاعة والتلفزيون لتغطية أنشطة البعثة ذات الصلة وبنها)؛ والمناسبات الثقافية والرياضية وغيرها من أنشطة التوعية المتصلة باحتفالات الأمم المتحدة، بما في ذلك تنظيم بطولة سنوية لكرة القدم من أجل السلام.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية وبيانات وإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام بشأن أنشطة البعثة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الاستعانة بالموقع الشبكي ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات ذات الصلة بالبعثة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف
لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 31

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
مجموع الاحتياجات غير عام 2022 مقابل عام 2021 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات المتكررة	الاعتمادات	الإنفاق	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
—	—	—	—	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
622,9	—	6 886,9	6 264,0	5 905,9
87,1	—	1 724,8	1 637,7	1 259,3
710,0	—	8 611,7	7 901,7	7 165,2
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 32
الوظائف المؤقتة

و أ ع أ ع م مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي	الفئة الفنية والفئات العليا					فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون								
	المجموع	الميدانية/ الخدمات		الوظائف الفنية		مجموع الموظفين	الرتبة		متطوعو الأمم المتحدة	المجموع						
		خدمات الأمنية العامة	الدولية	الوطنيين	المحلية											
الوظائف المعتمدة لعام 2021	1	-	-	2	5	12	6	-	26	7	-	33	4	11	-	48
الوظائف المقترحة لعام 2022	1	-	-	2	5	12	6	-	26	7	-	33	4	11	-	48
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

205 - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للمكتب لعام 2022 ما قدره 8 611 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (900 886 6 دولار) لاستمرار 33 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، و 2 مد-1، و 5 ف-5، و 12 ف-4، و 6 ف-3، و 7 من فئة الخدمة الميدانية) و 15 وظيفة وطنية (4 وظائف لموظفين فنيين وطنيين و 11 وظائف من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (800 724 1 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (700 29 دولار)، والسفر في مهام رسمية (200 619 دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (300 264 دولار)، والنقل البري (100 62 دولار)، والعمليات الجوية (900 140 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (600 482 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (000 126 دولار).

206 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021 إلى تأخر أثر الوظائف السبع الجديدة التي تمت الموافقة عليها في عام 2021، وتطبيق نسبة مئوية أعلى للتكاليف العامة للموظفين، استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، على تقديرات تكاليف الموظفين الدوليين؛ وكذلك ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بصيانة ودعم معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الأمن.

207 - وطبق معدل شواغر قدره 14 في المائة على تقديرات الوظائف الدولية، مع مراعاة معدل الشواغر الفعلي في عام 2020 والنشر المتوقع في عام 2021. وقد طبق افتراض أن تُشغل كامل الوظائف، استنادا إلى آخر شغل فعلي، على تقديرات الوظائف الوطنية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

208 - خلال عام 2021، من المتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية 570 000 دولار لدعم تعزيز بناء المؤسسات في الجماعة الاقتصادية بعد إصلاحها، وتشغيل الشبكة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني من أجل السلام والاستقرار في وسط أفريقيا، ومنع أعمال العنف والأزمات المتصلة بالانتخابات، وتنفيذ الأنشطة المتصلة بجدول أعمال تغير المناخ، وتنظيم اجتماعات وأنشطة ذات صلة للجنة الاستشارية الدائمة والأنشطة المتصلة بالمرأة والسلام والأمن.

209 - وبالنسبة لعام 2022، من المتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية 600 000 دولار لدعم القدرة الإقليمية على منع الأزمات وأعمال العنف المتصلة بالانتخابات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية والتخفيف من حدتها وحلها؛ بسبل من بينها تعزيز إدارة الانتخابات ودعم اعتماد المعايير والآليات الإقليمية بشأن الانتخابات الديمقراطية؛ ودعم الأداء الفعال لمنصة إقليمية للمرأة من أجل السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وتقوية دور الجماعة الاقتصادية من خلال تعزيز قدراتها على منع نشوب النزاعات وتسويتها، بغية تعزيز فعاليتها في الإنذار المبكر وتعزيز دور أجهزة وسائط الإعلام كعامل حفاز للسلام والأمن وكذلك لتحقيق التماسك الاجتماعي، من خلال دعم القدرة على تحسين الأطر التنظيمية.

7 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(400 494 70 دولار)

تصدير

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وبعد جهود التيسير المكثفة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقعت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، المؤلفة من وفدين من ضباط الجيش من حكومة الوفاق الوطني السابقة والجيش الوطني الليبي، اتفاقاً للوقف الدائم لإطلاق النار على مستوى البلد أضفى الطابع الرسمي على الهدنة القائمة منذ حزيران/يونيه 2020، مما أدى بالفعل إلى وضع حد للنزاع الذي بدأ في نيسان/أبريل 2019.

وكان هذا التطور الحاسم نتيجة لعملية حوار متعدد المسارات يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها وتيسرها الأمم المتحدة على أساس قرار مجلس الأمن 2510 (2020)، الذي أيد فيه استنتاجات مؤتمر برلين بشأن ليبيا المعقود في كانون الثاني/يناير 2020، لإنهاء النزاع ورسم مسار لإنهاء المرحلة الانتقالية التي مزقت البلد منذ عام 2011 وإعادة توحيد مؤسساته وتعزيز عملية المصالحة الوطنية لتوحيد الشعب الليبي كأمة واحدة. وقد مدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2542 (2020)، ولاية البعثة 12 شهراً حتى 15 أيلول/سبتمبر 2021.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يسرت البعثة عقد أول اجتماع وجاهي لملتقى الحوار السياسي الليبي، الذي ضم 74 ممثلاً ليبيا، شمل وفوداً انتخبها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، كما ضم جهات فاعلة سياسية واجتماعية، وكذلك المجتمع المدني، مما أسفر عن اعتماد خريطة طريق سياسية ستختتم بإجراء انتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي 10 آذار/مارس 2021، عقد مجلس النواب جلسة موحدة جمعت ممثلين من الشرق والغرب، وفيها تمت الموافقة على حكومة الوحدة الوطنية لرئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة. وفي 15 آذار/مارس 2021، أدى كل من أعضاء الحكومة الجديدة ورئيس الوزراء الدبيبة اليمين أمام مجلس النواب، وذلك في نفس اليوم الذي أدى فيه أعضاء السلطة التنفيذية الموحدة الجديدة، المؤلفة من مجلس رئاسي مكون من ثلاثة أعضاء، اليمين أمام المحكمة الدستورية للبلاد. ووفقاً لخريطة الطريق، فإن حكومة الوحدة الوطنية هي التي تؤدي المهمة الرئيسية لقيادة البلد إلى الانتخابات المزمع إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، وإعادة توحيد المؤسسات الليبية، واستعادة توفير الخدمات الأساسية للشعب الليبي، وإطلاق عملية مصالحة وطنية.

وفي عام 2021، تواصلت البعثة جهودها لتحقيق هذه الأهداف بالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات الليبية ودعمها لها، على طول مسارات الحوار بين الليبيين التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها، بتنسيق من البعثة وبدعم من الشركاء الدوليين. كما تواصلت البعثة تقديم المشورة التقنية إلى اللجنة الوطنية العليا للانتخابات من أجل التحضير للانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 وفقاً لخريطة الطريق المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

لقد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء النزاع. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع السلطات الليبية لتعزيز مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا وأسراهم، مع تقديم الدعم في الوقت نفسه لتنفيذ عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع. كما ستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أشد المتضررين من النزاع، ودعم السلطات الوطنية في التصدي بفعالية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وقد عبر الشعب الليبي طوال سنوات النزاع عن توقه الشديد إلى مستقبل مشترك في ليبيا موحدة تقوم على المؤسسات الشرعية والإدارة العادلة لموارد البلد. وعلى مدار عام 2022، ستقدم البعثة الدعم إلى السلطات الليبية الجديدة التي ستكون قد انتُخبت في كانون الأول/ديسمبر 2021، من أجل تعزيز مؤسسات ديمقراطية وسياسية وعسكرية واقتصادية موحدة ومرنة، وذلك من خلال تقديم المساعدة والمشورة التقنية لترجمة التقدم المحرز عن طريق الحوار بين الليبيين إلى إصلاحات مؤسسية هيكلية ولتعزيز مرونة الحوكمة الليبية، بما في ذلك من خلال المصالحة الوطنية.

(توقيع) يان كوبيتش

المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا

رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

210 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هي بعثة سياسية خاصة متكاملة أنشئت في 16 أيلول/سبتمبر 2011 بموجب قرار مجلس الأمن 2009 (2011) لدعم السلطات الانتقالية في البلد في جهودها خلال مرحلة ما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال تنظيم حوار وطني شامل للجميع وإجراء عملية لصياغة الدستور. ونتيجة للنزاع الذي نشب في عام 2014، مدد مجلس الأمن ولاية البعثة، مشدداً على أن تركز على سبيل الأولوية العاجلة، ومن خلال بذل جهود الوساطة والمساوي الحميدة، على تقديم الدعم إلى العملية السياسية الليبية من أجل تشكيل حكومة وفاق وطني ووضع الترتيبات الأمنية، وهو ما أدى إلى توقيع الاتفاق السياسي الليبي في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015.

211 - وفي 13 شباط/فبراير 2020، اتخذ مجلس الأمن القرار 2510 (2020)، وبموجبه كُلفت البعثة بتيسير عملية حوار بين الليبيين ثلاثية المسارات وطالب بالتنفيذ الكامل لحظر الأسلحة. وأنيط لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، التي تتألف من جميع البلدان والمنظمات الدولية التي شاركت في مؤتمر برلين، مهمة المساعدة في تفعيل استنتاجات المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة. وأنشئت أربعة أفرقة عاملة مواضيعية لدى لجنة المتابعة، تُعنى بالقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية وقضايا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وشاركت في رئاستها بعثة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية.

212 - ومُددت ولاية البعثة في 15 أيلول/سبتمبر 2020 حتى 15 أيلول/سبتمبر 2021 بموجب قرار مجلس الأمن 2542 (2020). وتشمل الولاية الحالية للبعثة القيام بجهود الوساطة والمساوي الحميدة لدعم ما يلي: (أ) إجراء عملية سياسية وحوار أمني واقتصادي شاملين للجميع في إطار الاتفاق السياسي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا؛ (ب) مواصلة تنفيذ الاتفاق؛ (ج) توطيد ترتيبات حكومة الوفاق الوطني المتخذة فيما يتعلق بالحوكمة والأمن والشؤون الاقتصادية، بما في ذلك دعم الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية؛ (د) إمكانية تقديم الدعم لوقف إطلاق النار ورصد وقف إطلاق النار؛ (هـ) المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، بما في ذلك العملية الدستورية وتنظيم الانتخابات. وإضافة لذلك، تقوم البعثة، في حدود القيود التشغيلية والأمنية، بما يلي: (أ) دعم المؤسسات الليبية الرئيسية؛ (ب) تقديم الدعم، بناء على الطلب، من أجل توفير الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية، لأغراض منها التصدي لجائحة كوفيد-19، وفقاً للمبادئ الإنسانية؛ (ج) رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ (د) تقديم الدعم لتأمين الأسلحة والأعتدة المتصلة بها غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها؛ (هـ) تنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة دعماً للجهود التي تقودها الحكومة في سبيل تحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع، بما فيها المناطق المحررة من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

برنامج العمل

الهدف

213 - يتمثل الهدف الذي تسهم فيه هذه البعثة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2542 (2020) ولاتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وخريطة الطريق الصادرة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لتحديد موعد الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2021 وعملية نقل السلطة إلى حكومة الوحدة الوطنية في آذار/مارس 2021، في دعم الحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطياً في جهودها الشاملة للجميع المبدولة لبناء السلام وبناء الدولة، بما في ذلك توطيد إعادة توحيد البلد ومؤسساته السياسية والأمنية والاقتصادية ومؤسسات سيادة القانون التي تستجيب لجميع الليبيين وتخضع

للمحاسبة أمامهم؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية القائمة على الحقوق وعمليات العدالة الانتقالية التي تؤمّن حدود البلد وتدعم احترام عدم التدخل في شؤون الليبيين؛ والتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب؛ وإقامة علاقات ذات منفعة متبادلة مع شركاء ليبيا الدوليين، مع احترام سيادتها.

الاستراتيجية

214 - إسهاما في تحقيق الهدف، ستواصل البعثة تقديم خدمات الوساطة والمساوي الحميّة، إضافة إلى المساعدة التقنية، لمعالجة الأزمات الليبية والإسهام في التوحيد الكامل للدولة الليبية من حيث جوانبها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية المالية، تكملها جهود الأفرقة العاملة التابعة للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا. وستواصل البعثة العمل مع الجهات الليبية المعنية على جميع المستويات لكفالة إحراز تقدم سلس في العملية السياسية الشاملة للجميع التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها وفي جهود توحيد مؤسسات الدولة. وستقوم البعثة بجهود التيسير والدعم، حسب الاقتضاء، لعملية الإصلاح الدستوري وستقدم المساعدة التقنية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات وللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية. وستعمل البعثة مع السلطات الوطنية على إصلاح قطاع الأمن في البلد، بما في ذلك من خلال دعم جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وإصلاح قطاع الأمن. وعلى الصعيد الاقتصادي، ستواصل البعثة، بالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، دعم إصلاح السياسات الاقتصادية، بما في ذلك سياسة اللامركزية وإصلاح نظام الإعانات. كما ستواصل البعثة تقديم الدعم والمساوي الحميّة في مجال سيادة القانون من أجل دعم جهاز القضاء والادعاء العام، بما يشمل دوره الحاسم في كفالة العدالة كجزء من عملية سلام مستدامة.

215 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تشكيل مؤسسة سياسية وطنية موحدة، تشمل الحكومة والبرلمان؛
- (ب) الحفاظ على وقف إطلاق النار وتنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار؛
- (ج) إصلاح المؤسسات الأمنية الموحدة؛
- (د) تحقيق اقتصاد مستقر وموحد؛
- (هـ) إنشاء مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات تعمل لصالح الشعب الليبي؛
- (و) تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، بما يؤدي إلى دولة أقدر على امتصاص الصدمات والاستجابة.

العوامل الخارجية لعام 2022

216 - تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) بقاء الاتفاق السياسي الليبي الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2015، وقرار مجلس الأمن 2510 (2020) الذي أيد فيه استنتاجات مؤتمر برلين المعني بليبيا، وخريطة طريق تونس لملتقى الحوار السياسي الليبي بشأن "المرحلة التحضيرية لإيجاد حل شامل" الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كأطر توجيهية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في ليبيا؛
- (ب) استمرار تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية والمرتبقة، وكذلك تنفيذ الآليات المتفق عليها لرصد اتفاق وقف إطلاق النار والحفاظ عليه، واستمرار استقرار الحالة الأمنية في ليبيا؛

- (ج) توقع استقرار الحالة الأمنية في عام 2022 إلى مستوى يسمح للبعثة بتوسيع وجودها في شرق ليبيا وجنوبها، بينما يُنتظر لتلك الحالة أن تظل في عام 2021 غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها في الوقت الذي ستقدم فيه العملية السياسية؛
- (د) انتهاء فترة الانتقال السياسي بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في كانون الأول/ديسمبر 2021 وتشكيل سلطات تنفيذية وتشريعية جديدة في أوائل عام 2022؛
- (هـ) استمرار الشراكات الاستراتيجية بين أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، دعماً لعملية سياسية يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها وامتثالاً لنظام جزاءات الأمم المتحدة؛
- (و) استمرار تأثير عناصر عدم الاستقرار أو الركود على العمليات السياسية والأمنية، مما يتيح الفرص للمهتمين بالإبقاء على الوضع الراهن و/أو المخربين المحتملين لعرقلة العمليات، ويقضي ذلك بوجود مواصلة بذل جهود المساعي الحميدة بالتوازي مع الدعم المستمر للمصالحة المحلية ودعم آليات العدالة الانتقالية.
- 217 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا ما استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، سوف تُعدّل هذه المنجزات والأنشطة خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيلعب عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 218 - وتراعي البعثة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستواصل تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية والتمثيل في المؤسسات الحكومية، بما في ذلك كفالة تعميم المنظور الجنساني بفعالية في عمليات وضع الدستور والعمليات الانتخابية لضمان تمتع النساء بالمساواة في الحقوق والفرص. وستعمل البعثة بصورة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري، عن طريق مكتب الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)، على تعزيز المساواة في الحقوق والفرص لصالح المرأة، بما في ذلك دعم جهود حكومة الوحدة الوطنية لحماية المرأة من جميع أشكال العنف بما يتماشى مع التشريعات الوطنية والقانون الدولي الساري وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبما يؤدي إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات اللواتي يعانين من الهشاشة، بما في ذلك النازحون والمهاجرون واللاجئون، وكذلك تحديد آثار التطرف العنيف على النساء في ليبيا. كما سيُستردّد بذلك في العمل الرامي إلى استكشاف سبل تحسين جهود الوقاية والحماية.
- 219 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستقوم البعثة باستعراض الاستراتيجية ودراساتها تحديداً بالتركيز على تيسير الإدماج ووضع تدابير للتخفيف ترمي إلى تجاوز أي تحديات أو حواجز تحول دون تحقيق الإدماج. وستغطي الاستراتيجية تعميم إدماج منظور الإعاقة في البرمجة، وإذكاء الوعي بين الموظفين، وكفالة التواصل القائم على الاحترام، والدعم المهني وإدارة المرافق لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، حسب الحاجة، وينبغي أخذ الجزء الأخير في الاعتبار في سياق مركز عمل شاق وما يرتبط به من قيود، بما في ذلك الاعتبارات والقيود المتعلقة بالأمن.
- 220 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، أُنيطت بالبعثة بموجب قرار مجلس الأمن 2542 (2020) مهمة تنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة دعماً للجهود التي تقودها حكومة ليبيا في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد. وستسعى البعثة إلى تحقيق أقصى قدر من النتائج الجماعية في جميع السياقات من خلال الشراكات مع الجهات الشريكة المحلية والدولية والمنظمات الإقليمية وجماعات المجتمع المدني المعنية، بسبل منها عقد جلسات إحاطة دبلوماسية والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي (المجموعة الرباعية المعنية بليبيا) لكفالة اتباع نهج موحد دعماً للعمليات السياسية والأمنية في البلد وتسوية الأزمة الليبية. وعلاوة على ذلك، ستواصل فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي العمل على مسائل منها تحديدًا حالة المهاجرين واللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا.

221 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري كبعثة متكاملة. ومن خلال تقديم البعثة والفريق القطري الدعم معا لليبيا في إطار وحدة العمل في الأمم المتحدة، فإنهما سيمضيان قدماً بنهج الأمين العام المتعلق بالتركيز على الصلة بين ركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والركائز الإنسانية، إلى جانب الجهود التي تركز على معالجة الأزمات الإنسانية بغية تيسير السلام والأمن والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. واعترافاً بأن التدخلات السياسية والأمنية سيكون لها أثر كبير على الجهود الإنمائية، والعكس بالعكس، فإن اتباع نهج متكامل سيعزز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها ويزيد قدرة الفريق القطري على الاضطلاع بدوره، ويعزز بالتالي قدرة الأمم المتحدة على خدمة الشعب الليبي. وستعمل البعثة بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري على تقديم الدعم الانتخابي للسلطات الليبية، وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة، وزيادة الدعم المقدم للخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية والأمن في جنوب ليبيا.

أنشطة التقييم

222 - ستقود إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييماً منهجياً يهدف عموماً إلى تحسين مراعاة الجانب الجنساني في التحليلات التي تقوم بإعدادها الإدارة والبعثات السياسية الخاصة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

الانتقال نحو تولي الدولة قيادة الأمن وجعل سلطة استخدام القوة حكرًا عليها⁽⁷⁾

223 - استمر النزاع العنيف الذي بدأ في عام 2019 مع هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس وما تلاه من اقتتال بين قوات حكومة الوفاق الوطني وقوات الجيش الوطني الليبي، حيث كان العديد من المقاتلين ينتمون إلى جماعات مسلحة غير حكومية، إلى عام 2020، الأمر الذي تطلب من البعثة إعطاء الأولوية في جهودها لوضع حد للنزاع والتركيز على ذلك. وطوال فترة النزاع، واصلت البعثة جهودها في مجال الاتصال وتقديم المشورة التقنية وبعض أنشطة بناء القدرات مع العاملين في قطاع الأمن الليبي. وقد وفرت هذه الجهود، في إطار استنتاجات مؤتمر برلين وبدعم من لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، الأساس للوساطة المكثفة التي قامت بها البعثة بين الطرفين من أجل التوصل إلى حل للنزاع ولموافقة الطرفين على إنشاء لجنة 5+5 العسكرية المشتركة، التي تضم خمسة ضباط عسكريين كبار من حكومة الوفاق الوطني ومن الجيش الوطني الليبي. وتعمل هذه اللجنة المشتركة كآلية للبعثة للقيام بطريقة مستدامة بجهود الوساطة والتيسير بشأن الجوانب الأمنية بين الجانبين. وفي أعقاب جهود الدبلوماسية المكوكية بين الطرفين المتنازعين التي قامت بها البعثة، اجتمعت اللجنة المشتركة للمرة الأولى في شباط/فبراير 2020. وأعقب ذلك عدة أشهر من الوساطة المتقانية والمستمرة من جانب البعثة عن طريق اجتماعات افتراضية (بسبب جائحة كوفيد-19)، توجت بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، تحت رعاية الأمم المتحدة. وعقدت اللجنة العسكرية المشتركة بعد ذلك بوقت قصير أول اجتماع لها ذاتي التنظيم في ليبيا، وفيه وافقت بالإجماع على آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويشرفون عليها، وطلبت لها الدعم من البعثة.

224 - وبدعم من فريق تخطيط مخصص معني بليبيا، أنشأت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بمرور الأمم المتحدة، تحركت البعثة بسرعة لتقديم دعم مخصص لتنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويشرفون عليها. وشمل ذلك وضع ترتيبات أمنية مشتركة في منطقة وقف إطلاق النار والتخطيط لإنشاء قوة أمنية مشتركة للشرطة الليبية ونشرها في المنطقة. وخلال هذه الفترة، نفذت بعض مشاريع بناء القدرات والتدريب من خلال تطوير وافتتاح مركز شرطة نموذجي في طرابلس وبدء مبادرة مماثلة في بنغازي؛ ومع ذلك، ظل التركيز منصبا على التوصل إلى اتفاق لوقف

(7) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.4).

إطلاق النار. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة للتهديد المتزايد بسبب الذخائر المتفجرة، قدمت البعثة الخبرة والدعم للكيانات الوطنية لمسح الذخائر المتفجرة وإزالتها وتدميرها، بما في ذلك من خلال التنسيق مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بزيادة التهديدات والاحتياجات من المساعدة. ونظمت البعثة أنشطة للتوعية بالذخائر المتفجرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأسهمت في التوعية بالمخاطر بلغات مستهدفة للمهاجرين واللاجئين.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

225 - أسهم العمل المذكور أعلاه في استعادة احتكار الدولة لسلطة استخدام القوة، وفي عملية انتقال بقيادة ليبية، إلى قدر أكبر من الأمن البشري وسيادة القانون والتوزيع الأكثر عدلاً للثروات والفرص لصالح جميع الليبيين. كما دعم ذلك تحقيق هدف التوحيد الكامل للجيش، وأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، ووضع إطار للأمن الوطني، وجهود بناء القدرات، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وقد تمثل التحدي الذي تواجهه البعثة لتقديم الدعم الفعال في استمرار النزاع وتوسعه في النصف الأول من عام 2020، وهو ما تطلب من البعثة تعديل نهجها وتركيز جهودها على إنهاء النزاع والسعي إلى إيجاد حل سياسي. وتمكنت البعثة من تحقيق هذا الهدف بجهود وساطة مكثفة ومستمرة عبر المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية المترابطة. وأدى التقدم المحرز على المسار الأمني إلى تيسير إحراز تقدم على المسارين السياسي والاقتصادي. وفي أعقاب الهدنة التي أعلنت في حزيران/يونيه 2020، خفت حدة النزاع المسلح بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأرست لجنة 5+5 العسكرية المشتركة، ولجانها الفرعية، وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويشرفون عليها، والترتيبات الأمنية المشتركة المقترحة التي توجهها البعثة، الأساس للمصالحة وبناء توافق الآراء وتوحيد الجيش على نطاق أوسع ومعالجة دور الجماعات المسلحة. وترسخت جذور العملية الشاملة في تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، التي أسهمت بشكل مباشر وإيجابي في هذا التقدم الكبير المحرز على أرض الواقع.

الجدول 33

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
اعتماد وقف إطلاق النار في طرابلس وتدابير طارئة أخرى للتصدي للعنف في العاصمة	بسبب اندلاع النزاع، حولت البعثة تركيزها إلى الوساطة المكثفة وتخفيف حدة النزاع، مما أدى إلى إنشاء لجنة 5+5 العسكرية المشتركة. وبمساعدة مباشرة من البعثة، ساهمت هذه الهيئة المشتركة بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي في الحد من الأعمال العدائية وشكلت نواة لاتفاق وقف إطلاق النار الكامل في عام 2020	يسرت البعثة وضع ترتيبات أمنية مشتركة في وسط ليبيا والتخطيط لإنشاء ونشر قوة أمنية مشتركة، تمثيا مع اتفاق وقف إطلاق النار
إنجاز النقل الجزئي للسيطرة على البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك مطار معيتيقة، من الجماعات المسلحة إلى القوات التابعة للدولة	نجحت البعثة في مناصرة توسيع قدرات الشرطة في بنغازي ومناطق أخرى على حد سواء. وشمل ذلك بدء مشروع لمركز الشرطة النموذجي في طرابلس، وبصورة منفصلة،	اكتمل إنشاء مركز الشرطة النموذجي في حي الأندلس، طرابلس. وبدأ التخطيط لمركز الشرطة النموذجي في بنغازي
		قدم البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن التدريب على أعمال الشرطة وإجراءاتها التشغيلية الموحدة في بيئة يتفشى فيها كوفيد-19

حشد الدعم المالي الدولي للبرنامج المشترك
بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لأعمال الشرطة والأمن

من خلال إيفاد ملحق الفريق العامل المعني
بالدفاع والشرطة إلى ليبيا شهرياً، قامت البعثة
ببناء تفاهم وتوافق دوليين بشأن النزاع، وهو
ما شكل دعماً مباشراً للأهداف السياسية للبعثة

إنهاء الاحتجاز التعسفي وتحسين ظروف الاحتجاز⁽⁷⁾

226 - في عام 2020، واصلت البعثة إسداد المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لصالح موظفي نظام العدالة الليبية، بما في ذلك بناء قدراتهم بشأن معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم، والفرز القضائي للمحتجزين، والإصلاح القانوني والمؤسسي، وإصلاح السجون. ومن خلال لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، عملت البعثة مع أعضاء الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان للتركيز على دعم المساواة والعدالة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، نظمت البعثة ويسرت عقد اجتماعات ومشاورات افتراضية ووجاهية بشأن دور القضاة القيادي في إطار عملية السلام الجارية. كما ساعدت البعثة مجلس القضاء الأعلى على كفالة العدالة للمحتجزين المرتبطين بالنزاع كجزء من عملية سلام مستدامة. وأسهمت البعثة كذلك في النهوض بحقوق المرأة والطفل في ليبيا من خلال إنشاء محكمتين متخصصتين في العنف ضد المرأة وتعيين خمس قاضيات، بالإضافة إلى إطلاق مشروع لتتقيق مشروع القانون الليبي لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات الذي يشمل هيئات إنفاذ القانون. ونتيجة لذلك، اتفق 12 من الخبراء القانونيين الليبيين، من بينهم 10 نساء، على خطة عمل.

227 - ومن أجل التصدي لانتشار كوفيد-19، قامت البعثة، بالتعاون مع وزارة العدل والشرطة القضائية، بجهود الدعوة لتوفير الرعاية الصحية الأساسية للسجناء، وقدمت المساعدة التقنية إلى وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى لفرز المحتجزين وإطلاق سراحهم. وفي سياق مشروع الشرطة والأمن المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدم الدعم التقني أيضاً إلى الشرطة القضائية لزيادة قدراتها واعتماد إجراءات تشغيل موحدة لتعزيز إدارة وتنظيم المرافق الإصلاحية. وقدمت البعثة الدعم إلى وزارة العدل لكفالة احترام حقوق المحتجزين في المرافق الإصلاحية الخاضعة لاختصاص الوزارة، وللدعوة لدى الجماعات المسلحة من أجل الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية أو تسليمهم إلى السلطات القضائية للتحقيق معهم ومحاكمتهم. وفي أعقاب جهود الدبلوماسية الهادئة والدعوة لدى المسؤولين الليبيين، ساعدت البعثة في الحصول على إطلاق سراح عشرات الأشخاص المحتجزين تعسفاً.

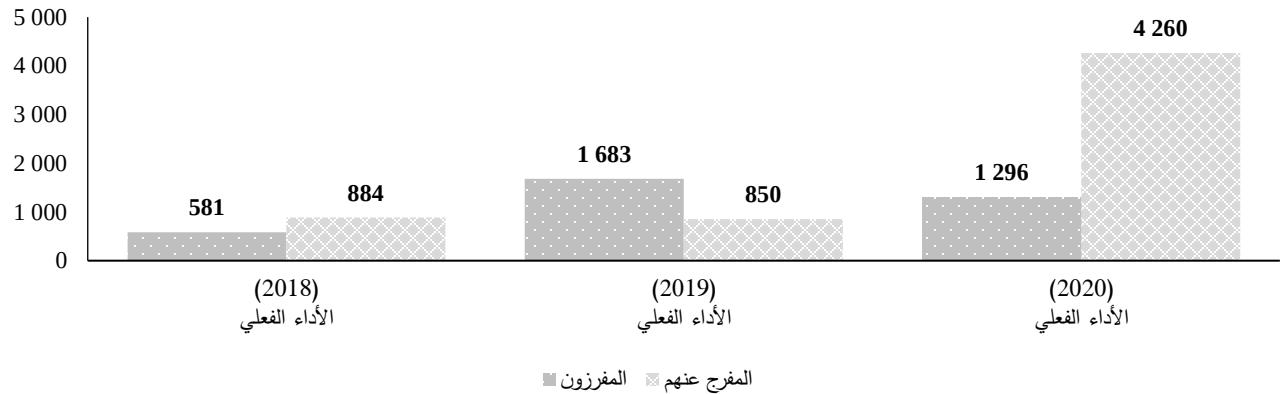
التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

228 - أسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون وفقاً للصوصك الدولية والتشريعات الوطنية الليبية، بحيث تم فرز 1 296 سجيناً والإفراج عن 4 260 من المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم المهاجرون وطالبو اللجوء. وفي حين أن عدد المحتجزين الذين تم فرزهم لم يبلغ الهدف المحدد البالغ 1 800 محتجز نظراً للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، فإن عدد المحتجزين الذين أفرج عنهم تجاوز الهدف المحدد البالغ 1 200 شخص، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (انظر الشكل الرابع).

229 - وفيما يتعلق باحتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء، ساعدت جهود الدعوة التي قامت بها البعثة في إطلاق سراح 355 مهاجرا وطالب لجوء في مركز الاحتجاز بزوار، من بينهم 62 امرأة، أربع منهن حوامل، و 48 طفلا. كما أدى ذلك إلى إغلاق مراكز الاحتجاز في زوار ودهمان. وقد قامت البعثة برصد ومتابعة عودتهم الآمنة إلى أوطانهم.

الشكل الرابع

مقياس الأداء : عدد المحتجزين الذين جرى فرزهم والإفراج عنهم



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

230 - خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للبعثة، وتأثير مباشر على أنشطة الوساطة التي تقوم بها البعثة بهدف إنهاء النزاع المسلح بين الجانبين. وعقب ظهور الجائحة، حافظت البعثة في البداية على اتصال افتراضي مع كلا الجانبين، بحيث أجرت "دبلوماسية مكوكية افتراضية"، تمهيدا لإنهاء النزاع. وعُقدت اجتماعات وجاهية في الجزء الأخير من السنة عندما أصبح ذلك ممكنا مرة أخرى مع تطبيق تدابير وقائية صارمة لمكافحة كوفيد-19. وكان لتغيير التركيز على الوساطة لإنهاء النزاع وتأجيل المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة أثر على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي لعام 2020. وفي حين أن تأثير جائحة كوفيد-19 على أعمال الوساطة التي تقوم بها البعثة كان ملموسا، فإن النزاع العنيف في حد ذاته كان له أثر مباشر أكثر على تحقيق النتائج المقررة.

النتائج المقررة لعام 2022

تمكين المؤسسات الوطنية الموحدة وتعزيز المصالحة

231 - أسفرت جهود الوساطة المتعددة الجوانب، التي بدأتها البعثة في عام 2020 من خلال الحوار التكميلي بين الليبيين، عن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ورسمت خريطة طريق تونس لملتقى الحوار السياسي الليبي الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مسار استعادة الشرعية الديمقراطية من خلال تحديد موعد واضح للانتخابات الوطنية وإنشاء سلطة تنفيذية موحدة مؤقتة، تضمنت إصلاحات اقتصادية ومالية طال انتظارها. ووفر مؤتمر برلين في كانون الثاني/يناير 2020 مظلة دولية داعمة للأمم المتحدة للعمل مباشرة مع الأطراف والضباط العسكريين والقوى السياسية وقادة المجتمع المدني في ليبيا من أجل التوصل إلى تسوية ليبية خالصة للنزاع السياسي في البلد.

232 - ونتيجة لذلك، أمكن استئناف العملية التي تحظى بدعم الأمم المتحدة لإنهاء المرحلة الانتقالية التي طالت في ليبيا، بعد توقفها بسبب النزاع في الفترة 2019-2020، وذلك بهدف إدخال ليبيا في فترة جديدة من الاستقرار والأمن عن طريق إجراء الانتخابات وبناء مؤسسات الدولة الموحدة. وفي 10 آذار/مارس 2021، أقر مجلس النواب حكومة الوحدة الوطنية التي ستمضي

في التحضير لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي 5 نيسان/أبريل، أعلن المجلس الرئاسي عن إنشاء لجنة عليا للمصالحة الوطنية، ستعمل في مختلف مدن ليبيا، مع التركيز على المدن الأكثر تضرراً أثناء النزاع الأخير. وستخصص لجنة فرعية تابعة لهذه اللجنة العليا لمعالجة احتياجات النازحين. ويسرت البعثة جهود اللجنة الدستورية التي شكلها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لتحديد الأساس الدستوري للانتخابات، بالتزامن مع مساعدة اللجنة القانونية التابعة لملتقى الحوار السياسي الليبي المكلفة بمتابعة عمل اللجنة الدستورية. وأبرز رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة الحاجة إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 وتحسين الخدمات الأساسية ودعم المصالحة كأولويات رئيسية للحكومة الجديدة.

233 - وفي عام 2022، ستقدم البعثة دعمها وخبرتها التقنية لترجمة التقدم المحرز من خلال عملية الحوار بين الليبيين لإرساء الإصلاحات وتعزيز قدرة مؤسسات الحوكمة والأمن والاقتصاد والمال الليبية على الصمود. وستدعم تنفيذ سياسات ترشيد الإنفاق وتحسين توحيد مؤسسات الدولة وإجراءاتها وأدائها الوظيفي. ويشمل ذلك مواصلة الجهود لتوحيد المؤسسات الوطنية مثل مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية، وما يتصل بهذه المؤسسات من عمليات صياغة الميزانية والإنفاق. وستستكمل زيادة القدرة في المركز بالعمل على زيادة اللامركزية المالية والسياسية لصالح السلطات المحلية. ومن شأن تعزيز الحوكمة أن ييسر الدعم المقدم لتحسين الخدمات الحيوية، بما في ذلك في قطاعي الكهرباء والمياه. وسيتم تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، لمتابعة إجراء العمليات الانتخابية ووضع اللامسات الأخيرة على عملية وضع الدستور الليبي. وللتغلب على النمط الدوري للنزاع، ستعزز البعثة جهود المصالحة من القاعدة إلى القمة وستعزز احترام حقوق الإنسان والمساءلة والعدالة في ظل سيادة القانون.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

234 - تمثل الدرس المستفاد للبعثة في ضرورة إنشاء آلية متابعة (لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا) تشترك أعضاء المجتمع الدولي بالكامل في عملية متابعة الالتزامات التي قطعت خلال مؤتمر برلين وفوائد العمليات المواضيعية المترابطة من خلال أفرقة عاملة مكرسة، وكلاهما أسهم في تيسير استجابة دولية أكثر شمولية لمعالجة النزاع الليبي. ومن خلال آلية المتابعة تلك وأفرقتها العاملة، تمكنت البعثة من إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين مباشرة في العملية لدعم المفاوضات والتعاون مع الأطراف الليبية. كما أبرزت هذه العملية الترابط بين العمل المنجز على مختلف المسارات، مما أدى إلى تكامل أفضل وترابط الاتصالات بشأن الإجراءات. وستسعى البعثة، في سياق تطبيق هذا الدرس، إلى تعزيز تعبئتها الخارجية للدعم وتنسيقها واتصالاتها الداخلية لتعزيز تطبيقها للنهج القائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

235 - من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال القبول على نطاق البلد بالانتخابات الوطنية وتشكيل حكومة بشكل منظم وزيادة ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة (انظر الجدول 34).

الجدول 34

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
قامت البعثة برعاية المرحلة الاستشارية من عملية المؤتمر الوطني التي شارك فيها حوالي	اقترح البعثة خريطة طريق من ثلاثة أجزاء لوقف الأعمال العدائية، وإنفاذ والعسكري الأمني والسياسي بين الليبيين	بدء مسارات الحوار الاقتصادي المالي والعسكري الأمني والسياسي بين الليبيين	اختيار سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة من جانب ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي تيسره البعثة،	حدوث انتقال سلمي للسلطة بعد إجراء الانتخابات الوطنية

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
7 000 ليبي في اجتماعا تشاوريا عاما في أكثر من 40 موقعا في جميع أنحاء ليبيا، إضافة إلى مجموعات الشبكات المقيمة في الخارج. ويعرض التقرير الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر مجالات رئيسية لتوافق الآراء، بما في ذلك ما يتعلق بمبادئ الحوكمة، والإصلاحات الاقتصادية والمالية الحاسمة، ومركزية الانتخابات في إنهاء المرحلة الانتقالية	تطبيق حظر الأسلحة واستئناف الحوار السياسي كفالة إدماج الإيرادات الإضافية التي تضاهي إيرادات النفط في عملية الميزانية العادية	ودعمها من جانب مجموعات العمل المعنية في إطار عملية برلين للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020 واعتماد خريطة الطريق السياسية في تشرين الثاني/نوفمبر للفترة الانتقالية حتى إجراء الانتخابات الوطنية في كانون الأول/ديسمبر، المساعدة في إعادة تنشيط مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي لتمكينه من تنسيق السياسات النقدية إبرام ترتيبات تعاقدية مع شركة مراجعة الحسابات، واستهلال عمليات تدقيق موازية منفصلة لفرعي مصرف ليبيا المركزي؛ وتيسير طلبات المعلومات من جانب شركة التدقيق إضفاء الطابع الرسمي على تشكيل لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبية كهيئة استشارية مؤقتة لتنسيق السياسة الاقتصادية وتهيئة الظروف للتوحيد المؤسسي	ومصادقة مجلس النواب على إدارتها لحكم ليبيا للفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية المقرر عقدها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 التوصل إلى اتفاق من خلال اللجنة الدستورية لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة أو ملتقى الحوار السياسي الليبي على أساس دستوري لإجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير، وحد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي أسعار الصرف من خلال خفض قيمة الدينار، مما عزز القيمة الحقيقية للعملة وشطب تشوهات السوق الناجمة عن رسوم أسعار الصرف الأجنبي	الحكومة المنتخبة تتولى مهامها بسلطة فعالة في جميع أنحاء البلد توفير الدعم لنهج وطني متعدد الأوجه للمصالحة مع معالجة مشاكل المساواة في الوقت نفسه الانتهاء من عملية اعتماد دستور يتسق مع المعايير الدنيا المعترف بها دوليا دعم توحيد مصرف ليبيا المركزي وإدارة وجوه العجز الوطني وإمكانية الوصول إلى الصرف الأجنبي بطريقة تحافظ على قيمة العملة وثبتت أسعار السلع الحيوية تعزيز عملية توحيد مصرف ليبيا المركزي، بما في ذلك تنسيق حساباته وعملياته الإشرافية على المصارف التجارية؛ وتعزيز عملية المساواة الوطنية مواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي لجعل الاقتصاد الليبي أكثر إنتاجية وكفاءة وشفافية توحيد القطاع الأمني واحتكار الدولة لسلطة استخدام القوة
دعمت البعثة المحادثات الاقتصادية قبل تطبيق رسوم أسعار الصرف الأجنبي في أيلول/سبتمبر 2018 لتقليل مساحة تهريب العملات وتحفيز الودائع لمعالجة مشكلة السيولة وخلق مصدر إضافي للدخل العام	بدء الحوار الاقتصادي الليبي من خلال طلب مشاركة خبراء اقتصاديين ليبين لتعزيز وتطوير إصلاح السياسة الاقتصادية	مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي لتمكينه من تنسيق السياسات النقدية إبرام ترتيبات تعاقدية مع شركة مراجعة الحسابات، واستهلال عمليات تدقيق موازية منفصلة لفرعي مصرف ليبيا المركزي؛ وتيسير طلبات المعلومات من جانب شركة التدقيق إضفاء الطابع الرسمي على تشكيل لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبية كهيئة استشارية مؤقتة لتنسيق السياسة الاقتصادية وتهيئة الظروف للتوحيد المؤسسي	إنجاز ونشر تقرير مراجعة الحسابات بعد التشاور مع الفرعين؛ واستخدام التقرير لإطلاق عمليات لاستعادة عملية المساواة الوطنية والمضي قدما في توحيد الفرعين دعم الخبراء الاقتصاديين لعملية الانتقال إلى	

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
إجراء دراسات خبراء عن الاقتصاد السياسي الليبي وعقد حلقات عمل بشأن القطاعات الاقتصادية			حكومة وطنية موحدة جديدة من خلال دعم توحيد الموازنة الوطنية والعمليات الاقتصادية الأخرى	

236 - منذ عام 2012، أصبحت عملية توفير الأمن في ليبيا تتم بشكل متزايد على أيدي جماعات مسلحة غير حكومية. وقد استغلت الجهات الفاعلة الخارجية هذه الحالة لتعزيز الأجندات السياسية والمالية والأيدولوجية بالوكالة. ولم يؤد ذلك إلى تآكل احتكار الدولة للأمن فحسب، بل أدى أيضا إلى تآكل نسيج المؤسسات الأمنية والثقافة الإدارية للدولة إلى درجة أن الأمن غير الحكومي أصبح هو الإطار القائم بحكم الواقع. وأصبحت ليبيا بحاجة إلى وضع إطار أمني موحد يخدم مصالح الشعب، ويستجيب لحكومة مدنية، ويمثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان لإنهاء الحلقة المفرغة للنزاع الدائر بين الجهات الفاعلة من غير الدول وفرص تدخل الجهات الفاعلة الأجنبية.

237 - وفي الفترة 2019-2020، قادت البعثة جهود الوساطة التي وضعت حدا للنزاع المسلح وجمعت الجانبين معا لتوقيع وقف لإطلاق النار على مستوى البلد في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وقد أرسيت هذه الجهود، إلى جانب وقف إطلاق النار، الأساس لتوحيد قطاع الأمن والانتقال نحو تولي الدولة قيادته وجعل سلطة استخدام القوة حكرا عليها في عام 2022. ويمثل إنشاء لجنة 5+5 العسكرية المشتركة عنصرا رئيسيا في عملية التوحيد. وتشمل العناصر الأخرى وضع ترتيبات أمنية مشتركة في منطقة وقف إطلاق النار؛ وإنشاء لجان فرعية للجنة العسكرية المشتركة، بما في ذلك تصنيف الجماعات المسلحة وتسريحها في المستقبل؛ والإنشاء والنشر المقررين لقوات أمنية وعسكرية ليبية مشتركة في المنطقة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرر

238 - تمثل الدرس المستفاد للبعثة في الترابط العميق بين المسارين الأمني والسياسي، إلى جانب الأثر الذي أحدثه المسار الاقتصادي مع جميع الجوانب التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وضرورة معالجة احتكار الدولة لقطاع الأمن في بداية أي تقارب سياسي. كما يشمل ذلك الأهمية الحاسمة للحفاظ على علاقة قوية بين السلطات الليبية والأمم المتحدة. وستسعى البعثة، في سياق تطبيق هذا الدرس، إلى دعم وضع إطار استراتيجي لقطاع الأمن ذي صلة بالحوكمة والإصلاحات، وإضفاء الطابع المهني على المؤسسات الأمنية الموحدة للدولة وتمكينها، وتنسيق المساعدات الدولية لقطاع الأمن من أجل تحقيق هذه الإصلاحات ودعم بناء القدرات. وسيشمل ذلك تقديم دعم كبير في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والتصدي للتهديد الكبير الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب والإجراءات المتعلقة بالألغام.

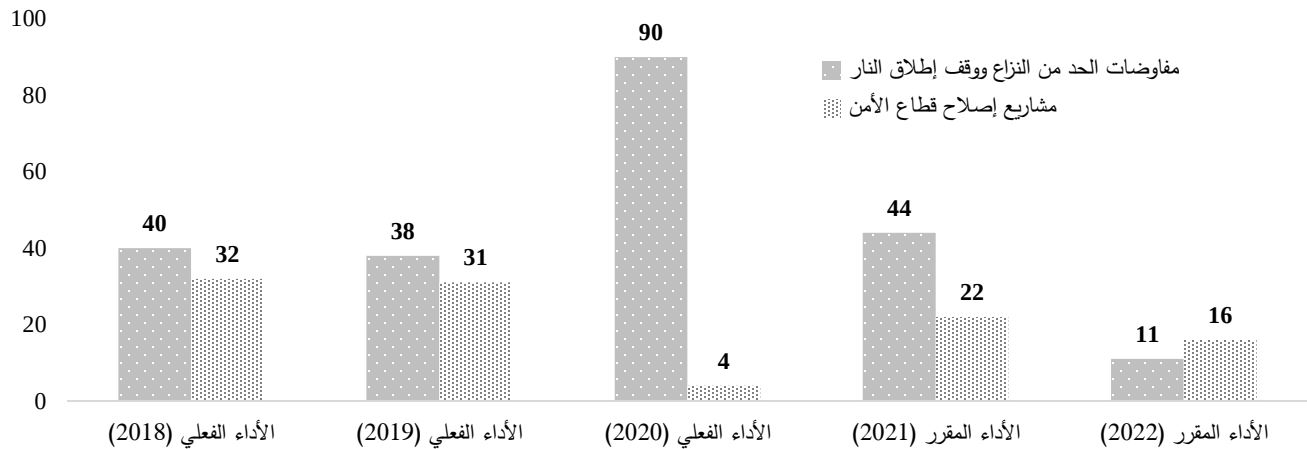
التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

239 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال وقوع تحول من مفاوضات الحد من النزاع ووقف إطلاق النار إلى دعم الأمم المتحدة لعمليات الأمن وسيادة القانون، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تحت رعاية سلطات الدولة الشرعية. وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تبذل جهود للارتقاء بهذا البرنامج الحيوي إلى المستوى الوطني لكي يشمل الحكومة ككل، من أجل تحديد وفهم عوامل التمكين لتسريح مئات الآلاف من الرجال المسلحين الذين يقوضون احتكار الدولة للأمن واستخدام القوة. وبالنسبة لإصلاح قطاع الأمن، ستركز الجهود على

إعادة توحيد الجيش تحت السلطة المدنية والإعداد للدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لوضع الأطر والقدرات المطلوبة لقطاع الأمن كجزء من عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

مقياس الأداء: التحول من مفاوضات الحد من النزاع ووقف إطلاق النار التي تقودها الأمم المتحدة إلى جهود إصلاح قطاع الأمن والتنمية التي تيسرها الأمم المتحدة



المنجزات المستهدفة

240 - يعرض الجدول 35 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويُتَوَقَّع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 35

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
3	3	3	3	3
1 - تقديم تقارير إلى مجلس الأمن				
3	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
6	6	6	6	6
2 - جلسات مجلس الأمن				
6	6	6	6	6
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
16	22	4	57	16
3 - مشاريع بشأن البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن				
15	20	1	55	15
4 - مشاريع تتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة ومكافحة الانتشار وأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية				
1	2	3	2	1

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

138 140 101 158

5 - عقد حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن العملية السياسية، وبناء الثقة، ووضع الدستور، والإصلاح التشريعي والاقتصادي، وإدارة الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية، والوساطة وتسوية النزاعات، ومنع التحريض على العنف والكراهية والتصدي له، ووسائل الإعلام، والناشطات الشباب في وسائل التواصل الاجتماعي، والحوار الرقمي الليبي، وتوحيد صفوف الجيش، وتسريح الجماعات المسلحة، والتدريب على التوعية بمخاطر الذخائر غير المنفجرة وتطوير القدرات في هذا الشأن

138 140 101 158

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: تقديم خدمات المساعي الحميدة لتعزيز عملية سياسية شاملة للجميع وإجراء حوار أمني واقتصادي؛ وإنشاء مؤسسات حكومية موحدة وفاعلة، وتوطيد ترتيبات الحوكمة والترتيبات الأمنية والاقتصادية؛ وبذل المساعي الحميدة لوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية بما في ذلك النزاعات المحلية؛ والانتقال إلى وضع يكون فيه استخدام القوة حكراً على الدولة، وتوحيد صفوف الجيش، ومعالجة مشكلة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، والسياسات والأطر الأمنية الاستراتيجية. ودعم المساواة والعدالة الانتقالية وتعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بالقيادة القضائية؛ وبذل المساعي الحميدة لدعم السلطة القضائية ونظام الادعاء العام.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إفاد بعثات الرصد في إطار آلية رصد وقف إطلاق النار الليبية؛ وإفاد بعثات لرصد حالة حقوق الإنسان من خلال تنظيم زيارات إلى السجون ومراكز الاحتجاز.

التشاور والمشورة والدعوة: دعم المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، بما في ذلك العملية الدستورية وتنظيم الانتخابات لإعادة بناء النظام السياسي الوطني في البلد من خلال معالجة جذور المظالم بواسطة عملية للمصالحة الوطنية وآليات للعدالة الانتقالية؛ وإعادة ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة الرشيدة وتيسير اللامركزية؛ وتخطيط وتنفيذ أنشطة رصد وقف إطلاق النار؛ والسياسات والأطر الأمنية؛ والحوكمة والإصلاح والتنمية في قطاع الأمن؛ وإعادة إدماج الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة؛ وإسداء المشورة والإرشاد بشأن تخطيط وتنفيذ الترتيبات الأمنية، والأطر الأمنية، والإصلاح والتنمية القطاعيين، وتسريح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة؛ وإدارة مهام تحديد الأسلحة الثقيلة والأسلحة والذخائر، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، والفخاخ المتفجرة، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام؛ وعقد اجتماعات لبناء الثقة مع السلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني في سياق مبادرات الحوار من أجل المصالحة؛ والنهوض بعملية وضع الدستور بهدف إنهاء فترة الانتقال السياسي؛ وإسداء المشورة إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية بشأن المسائل الانتخابية؛ وتقديم المساعدة في تعزيز القدرات التقنية لهيئات إدارة الانتخابات؛ وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية؛ ودعم التخطيط لأمن العملية الانتخابية، ودعم اللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية فيما يتعلق بالانتخابات البلدية من خلال العمل مع أصحاب المصلحة الانتخابيين المحليين؛ وأنشطة الدعوة لتنفيذ إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك استراتيجية الرصد والإبلاغ والاتصال؛ وأنشطة الدعوة للإفراج عن الأفراد المحتجزين دون أساس قانوني؛ وأنشطة الدعوة لحقوق المرأة والطفل وإسداء المشورة بشأن تمكين المرأة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم حملات إعلامية وتواصلية من خلال وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية للترويج لعملية السلام في حوارها الليبي الثلاثي المسارات، إضافة إلى تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي واحترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛ وعقد اجتماعات وفعاليات موجهة لتحفيز الشباب والناشطات وتعزيز دورهم الرئيسي في بناء السلام وعملية السلام في ليبيا، بما في ذلك من خلال الجهود الخاصة بحوار مسار الشباب، وبالترويج للجهود الخاصة بحوارات مساري المرأة والبلديات، كجزء من ملتقى الحوار السياسي الليبي؛ وإنتاج شعارات للهوية وعلامات تجارية ومنتجات للوسائط المتعددة؛ وإنتاج مواد مرئية، بما في ذلك اللافتات، وحملات اللافتات، ولوازم النظافة الصحية، والقرطاسيات، وأقنعة الوجه.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إجراء مقابلات وتفاعلات إعلامية استراتيجية مع وسائل إعلام دولية وإقليمية رفيعة المستوى باللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية؛ والتفاعل المتكرر مع وسائل الإعلام المحلية في جميع أجزاء ليبيا لتشجيع إصدار تقارير تراعي حالة النزاع؛ وإعمال جهود حل المشاكل وإدارة الأزمات فيما يتعلق بحملات الاستقطاب الإعلامية التي تهدف إلى تقويض تنفيذ ولاية البعثة؛ وإقامة شراكات مع منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز الجهود في مجال مكافحة خطاب الكراهية والأخبار الزائفة والمعلومات المضللة؛ وتعزيز الشراكة مع كل من شعبة شمال أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، وخلية الابتكار في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، لتعزيز رصد وتحليل وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وإنتاج تقارير يومية عن رصد وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وتعزيز العلاقات المهنية مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية. وإعداد تقارير عن حالة حقوق الإنسان والعمل كمصدر عام للمعلومات؛ وإصدار نشرات صحفية بشأن التقدم المحرز في عملية بذل المساعي الحميدة؛ وإحاطات إعلامية منتظمة يقدمها المبعوث الخاص إلى المجتمع الدولي؛ وإنتاج الأفلام القصيرة داخليا ونشرها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث الموقع الشبكي للبعثة يوميا وتوفير موجز إخباري يومي على منصات البعثة الرسمية في وسائل التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والإنكليزية، لإبراز الأنشطة والاجتماعات والمناسبات والرسائل العامة وما يتم تنفيذه من مشاريع وبرامج للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري؛ ومن خلال المساعدة التي تقدمها خلية الابتكار في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، إجراء حوارات إعلامية رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي مع الجمهور الليبي وحوارات مواضيعية مع الفئات الاجتماعية (بما في ذلك الشباب والنساء) طلبا لأرائهم وتوصياتهم.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

- 241 - قرر مجلس الأمن في قراره 2542 (2020) أن يقود البعثة مبعوث خاص للأمين العام يتولى القيادة العامة للبعثة، مع التركيز بوجه خاص على المساعي الحميدة والوساطة لدى الجهات الفاعلة الليبية والدولية لإنهاء النزاع، وأن يتولى منسق للبعثة، تحت سلطة المبعوث الخاص، مسؤولية العمليات اليومية والشؤون الإدارية للبعثة.
- 242 - كما طلب المجلس إلى البعثة، في جملة أمور، مواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، والمساعدة على التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتقديم الدعم المناسب لتنفيذه، بمجرد موافقة الأطراف الليبية عليه، وتقديم الدعم لليبيا، بناء على طلبها، للتصدي لجائحة كوفيد-19.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 36 الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2020	2021	2022	الفرق	فئة الإنفاق
النفقات	الاعتمادات	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	2022 مقابل 2021
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(3)-(2)
6 881,3	6 296,8	6 676,5	-	379,7
31 512,3	32 322,5	34 164,8	-	1 842,3
33 186,1	30 624,8	29 653,1	-	(971,7)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	71 579,7	69 244,1	-	1 250,3

الجدول 37 الوظائف

فئة الفنية والفئات العليا															
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها															
الموظفون الوطنيون															
الخدمة فئة مجموع الموظفين من الرتبة الأمم المتحدة المجموع															
المجموع الميدانية/ الخدمات الوظائف الدولية الفئة الفنية المحلية المتحدة المجموع															
و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	الفرعي	خدمات الأمن العامة ^(أ)	الدولية	الفئة الفنية	المحلية	المتحدة	المجموع	الوظائف	المعمدة
1	2	-	7	13	35	29	2	89	120	1	210	14	84	6	314
1	2	-	7	14	34	30	2	90	119	3	212	14	84	6	316
-	-	-	-	1	(1)	1	-	1	(1)	2	2	-	-	-	2

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

243 - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للبعثة لعام 2022 ما قدره 70 494 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي تكاليف نشر 230 فردا من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة (6 676 500 دولار)؛ والمرتبات والتكاليف ذات الصلة (34 164 800 دولار) لتغطية تكاليف نشر 212 من الوظائف الدولية (1 وكيل أمين عام، و 2 أمين عام مساعد، و 7 مد-1، و 14 ف-5، و 34 ف-4، و 30 ف-3، و 2 ف-2، و 119 من فئة الخدمة الميدانية، و 3 من فئة الخدمات العامة)، و 98 من الوظائف الوطنية (14 موظفا فنيا وطنيا، و 84 موظفا من الرتبة المحلية)، و 6 من متطوعي الأمم المتحدة، و 7 أفراد مقدمين من الحكومات، بما في ذلك اقتراح إنشاء وظيفتين دوليتين؛ والتكاليف التشغيلية (29 653 100 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (198 800 دولار)، والسفر في مهام رسمية (940 600 دولار)، والمرافق والبنية التحتية (18 388 500 دولار)، والنقل البري (237 900 دولار)، والعمليات الجوية (4 292 200 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2 162 200 دولار)، والخدمات الطبية (416 400 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (3 016 500 دولار).

244 - وفيما يلي التغييرات التنظيمية المقترحة لعام 2022:

- (أ) إنشاء مركز عمل جديد في جنيف؛
- (ب) إعادة تسمية مكتب الممثل الخاص للأمين العام ليصبح مكتب المبعوث الخاص؛
- (ج) إعادة تسمية مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية بمكتب منسق البعثة؛
- (د) إعادة تسمية مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام - المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية ليصبح مكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية.

245 - وبغية كفالة التنفيذ الفعال لولاية البعثة، يُقترح إدخال عدد من التغييرات على هيكل ملاك الموظفين لعام 2022: إنشاء وظيفتين، وإعادة ندب 7 وظائف، وإعادة تصنيف وظيفتين، ونقل 13 وظيفة، على النحو المفصل أدناه:

مكتب المبعوث الخاص

- (أ) إعادة ندب الممثل الخاص للأمين العام من طرابلس ليصبح مبعوثا خاصا للأمين العام في جنيف، عملا بقرار مجلس الأمن 2542 (2020)؛
- (ب) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة) في جنيف يكون مسؤولا عن الإدارة المتسمة بالفعالية والكفاءة لجميع المسائل الإدارية في المكتب، إلى جانب تقديم الدعم الإداري العام للمبعوث الخاص؛
- (ج) إعادة ندب المستشار العسكري الحالي (مد-1) ليصبح موظفا رئيسيا للشؤون السياسية (مد-1)، ونقله من طرابلس إلى مكتب المبعوث الخاص في جنيف، استنادا إلى الحاجة المحددة لتعزيز قدرات إسداء المشورة الاستراتيجية وقدره الدعم للمبعوث الخاص فيما يتعلق بجميع جوانب تنفيذ الولاية، خاصة مع التركيز على المساعي الحميدة والوساطة السياسية؛
- (د) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) كمساعد إداري (فئة الخدمات العامة)، ونقله من طرابلس إلى جنيف، لتوفير الدعم الإداري الكافي والمتواصل للمبعوث الخاص في أداء المكتب اليومي؛
- (هـ) نقل وظيفة المساعد الخاص للشؤون السياسية الحالية (ف-4) من طرابلس إلى مكتب المبعوث الخاص في جنيف لتقديم الدعم المكثف المستمر لجميع جوانب عمل المبعوث الخاص أثناء اضطراره بالمسؤوليات المنوطة به؛

- (و) نقل وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون السياسية (ف-5) من دائرة الشؤون السياسية في طرابلس إلى مكتب المبعوث الخاص في جنيف لتعزيز القدرات الفنية للمكتب فيما يتعلق بالمساعي الحميدة السياسية والوساطة؛
- (ز) نقل وظيفة مترجم تحريري واحد للغة العربية (ف-3) من وحدة الترجمة التحريرية والشفوية إلى مكتب المبعوث الخاص في جنيف استناداً إلى الحاجة المحددة إلى تقديم الدعم المباشر والوجهي للمبعوث الخاص فيما يتعلق بترجمة المراسلات والترجمة الشفوية أثناء التفاعل مع المحاورين الليبيين؛
- (ح) نقل وظيفة واحدة لمساعد خاص للشؤون السياسية (ف-5) من طرابلس إلى تونس العاصمة لكفالة إدارة وتنسيق أكثر فعالية لارتباطات المبعوث الخاص مع أعضاء المجتمع الدولي في تونس العاصمة؛

مكتب منسق البعثة

- (ط) إعادة نذب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية ليصبح منسقاً للبعثة، عملاً بقرار مجلس الأمن 2542 (2020)؛
- (ي) إنشاء وظيفة واحدة لرئيس قسم إدارة البرامج (ف-5) لقيادة عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة. وهذه ليست وظيفة جديدة؛ فقد تعاقد حتى الآن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه شريك دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في التنفيذ، مع رئيس عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتمويل من ميزانية البعثة. ويهدف اقتراح إنشاء هذه الوظيفة في جدول ملاك موظفي البعثة إلى كفالة قيادة الأمانة العامة لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام وزيادة المساءلة والفعالية والكفاءة في الخدمات التي تقدمها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى البعثة. ويتوافق ذلك مع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات التي دعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الحد من الاعتماد على المكتب وزيادة الجهود الرامية إلى التنفيذ المباشر لجوانب برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام؛
- (ك) إعادة تصنيف ونقل وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-4) من مكتب المنسق المقيم ليصبح مساعداً خاصاً (ف-3) في مكتب منسق البعثة، لتزويد منسق البعثة بالدعم الكافي؛

مكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية

- (ل) إعادة نذب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية ليصبح منسقاً مقيماً، عملاً بقرار مجلس الأمن 2542 (2020)؛

مكتب رئيس الموظفين

- (م) إعادة نذب وظيفة واحدة لمساعد إداري (الخدمة الميدانية) من مكتب المبعوث الخاص ليصبح مساعداً مراسماً (الخدمة الميدانية) في مكتب رئيس الموظفين، لتلبية الحاجة إلى وجود جهة تنسيق مخصصة لإدارة التفاعلات مع الحكومتين المضيفتين لمنطقة البعثة (ليبيا وتونس)، وكذلك تقديم المساعدة المراسيمية للمبعوث الخاص ومنسق البعثة وكبار مسؤولي الأمم المتحدة أثناء الزيارات إلى منطقة البعثة، والمساعدة في تنظيم اجتماعات رسمية رفيعة المستوى مع السلطات المحلية أو المهام الرسمية حسب الاقتضاء؛
- (ن) نقل وظيفة مترجم تحريري للغة العربية (ف-3) من تونس العاصمة إلى طرابلس لتعزيز قدرات وحدة الترجمة التحريرية والشفوية، مع مراعاة الزيادة المتوقعة في التفاعلات مع المحاورين الليبيين بهدف التوصل إلى حل سياسي

للنزاع في البلد وإنهاء عملية الانتقال السياسي، إلى جانب الحاجة إلى سد الفجوة في القدرات الناجمة عن اقتراح نقل وظيفة واحدة لمترجم تحريري للغة العربية (ف-3) من طرابلس إلى جنيف لتقديم الدعم في خدمات الترجمة إلى المبعوث الخاص؛

الوحدة المشتركة للتحليل وإعداد التقارير

(س) نقل وظيفة محلل معلومات واحد للشؤون السياسية (ف-3) من تونس العاصمة إلى بنغازي لتعزيز قدرة الوحدة على توسيع شبكة تعاونها في المنطقة، ودعم جهود الرصد الأكثر انتظاماً والتحليل المتعمق للحالة السياسية والاجتماعية الاقتصادية والأمنية، بغية تعزيز إلمام البعثة بالحالة في الأجزاء الشرقية من البلد؛

دائرة الشؤون السياسية

(ع) نقل ثلاث وظائف: كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-5)، وموظف للشؤون السياسية (ف-3)، وموظف مساعد للشؤون السياسية (موظف فني وطني)، من طرابلس إلى بنغازي، لكفالة تعاون أكثر فعالية واتساعاً مع المحاورين وتعزيز الإلمام بالحالة في المنطقة الشرقية، مع مراعاة التطورات السياسية والأمنية الجارية على أرض الواقع، وكذلك الزيادة المتوقعة في الأنشطة البرنامجية والتنفيذية في المنطقة الشرقية بما يتماشى مع تنفيذ الولاية؛

شعبة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية

(ف) نقل وظيفة واحدة لكبير موظفي شؤون سيادة القانون (ف-5) من تونس العاصمة إلى طرابلس، لتعزيز التفاعل بين السلطات الليبية والمحاورين، بالنظر إلى عامل القرب، وكذلك لكفالة فعالية التنسيق المركزي والرقابة والدعم ومبادرات بناء القدرات للشعبة؛

دائرة المؤسسات الأمنية

(ص) إعادة ندب مراقب حدود واحد (ف-3) من طرابلس ليصبح موظفاً لشؤون إصلاح قطاع الأمن إلى بنغازي من أجل معالجة الضرورات الأمنية التي نشأت في أعقاب التطورات الجارية في المسار الأمني، ولا سيما اتفاق الوقف التام والمستدام لإطلاق النار في ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في إطار الدعم المباشر لتنفيذ الولاية؛

مركز المعلومات والعمليات الأمنية

(ق) إعادة ندب ضابط تنسيق مساعد للأمن الميداني (ف-2) من طرابلس إلى تونس العاصمة، لتوفير الدعم في مجال التنسيق والرقابة الأمنيين في تونس العاصمة، مع مراعاة الزيادة في عبء العمل وأنشطة التنسيق بين البعثة وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في تونس العاصمة والمحاورين الأمنيين في السلطة المضيفة، إضافة إلى تحقيق الامتثال للمساءلة ذات الصلة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وعمليات الإبلاغ الإلزامية والرقابة الإدارية نيابة عن رئيس مستشاري الأمن في قوة العمل الأمنية المتكاملة في ليبيا؛

مكتب رئيس دعم البعثة

(ر) نقل وظيفة مساعد واحد لشؤون أمن الطيران (الخدمة الميدانية) من طرابلس إلى تونس العاصمة لتلبية الحاجة المحددة في وجود قدرة إشرافية في البلد المضيف للوحدة. ونظراً لأن وحدة الطيران التابعة للبعثة موجودة حالياً في تونس العاصمة، فإن نشر هذه الوظيفة سيكفل أن يقوم شاغلها بمهامه الرقابية في الوقت الحقيقي، بما يتيح للبعثة

الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب للمسائل التي يمكن أن تنشأ، بغية كفالة الامتثال الكامل للسياسات والمعايير المنطبقة، ولكفالة حسن سير الأنشطة اليومية لسلامة الطيران التي تضطلع بها الوحدة؛

(ش) نقل وظيفة مساعد إداري واحد (الرتبة المحلية) من تونس العاصمة إلى طرابلس، لتعزيز قدرة المكتب على تقديم الدعم فيما يتعلق بالأنشطة الإدارية لدعم البعثة؛

وحدة التخزين وطلبات التوريد المركزية

(ت) إعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (الخدمة الميدانية) ليصبح مساعداً لشؤون الاستلام والفحص (الخدمة الميدانية) استناداً إلى حاجة محددة في تعزيز إدارة سلسلة الإمداد وجهود تقديم الخدمات.

246 - وطُبق معدل شواغر قدره 24,3 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية على أساس المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر في عام 2020، في حين طُبق معدل شواغر قدره 50 في المائة على تقديرات الوظائف المقترح إنشاؤها في عام 2022. وطُبق معدل شواغر نسبته 60 في المائة على وظائف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وآخر نسبته 27 في المائة على الوظائف من الرتبة المحلية. وطُبق معدل شواغر نسبته 16,7 في المائة على التقديرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة وآخر نسبته 28,6 في المائة على الأفراد المقدمين من الحكومات. وتستند التقديرات المتعلقة بأفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة إلى افتراض النشر الكامل.

247 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021، أساساً إلى الزيادة المسجلة فيما يلي:

(أ) تكاليف الموظفين المدنيين الناجمة أساساً عن: '1' تطبيق نسبة مئوية أعلى فيما يخص التكاليف العامة للموظفين بالنسبة للوظائف الدولية، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة؛ '2' والاحتياجات الإضافية المتصلة باقتراح نقل 6 وظائف قائمة من ليبيا إلى جنيف؛ '3' واقتراح إنشاء وظيفتين دوليتين جديدتين؛ '4' والوظائف الوطنية، الناجمة عن تطبيق معدلات شغور أدنى، استناداً إلى مستويات شغل الوظائف في الآونة الأخيرة، وتنقيح متوسط تكاليف المرتبات المستخدم كأساس للتقديرات؛

(ب) الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، الناجمة أساساً عن ارتفاع تكاليف تركز أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة وإعادتهم إلى الوطن وتناوبهم من البلد الأصلي للوحدة إلى ليبيا، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة. وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض الاحتياجات من التكاليف التشغيلية، ولا سيما في: (أ) المرافق والبنى التحتية بسبب انخفاض حجم عمليات شراء المعدات واللوازم بسبب توافر المخزون؛ (ب) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بسبب انخفاض حجم اقتناء المعدات وقطع الغيار، وكذلك انخفاض الاحتياجات من خدمات الإعلام والنشر؛ (ج) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، بسبب انخفاض الاحتياجات من: '1' خدمات الكشف عن الألغام وإزالة الألغام فيما يتعلق باقتراح إنشاء وظيفة لمدير برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جدول ملاك موظفي البعثة؛ '2' وحصى الإعاشة، بسبب التوافر المتوقع للمخزون؛ '3' وتكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة، بسبب انخفاض الحجم الإجمالي لعمليات الشراء المخطط لها في عام 2022.

248 - وقد وسع مجلس الأمن، في قراره 2570 (2021)، ولاية البعثة لتشمل مجالات عمل جديدة. ونظراً لتوقيت القرار، الذي اتخذ في 16 نيسان/أبريل 2021، لا تزال الأمانة العامة في مرحلة تقييم الآثار المترتبة على تنفيذ الأنشطة الإضافية الصادر بها تكليف، وستقدم مقترحات في هذا الصدد في مرحلة لاحقة، عن طريق الإجراءات المعمول بها، حسب الاقتضاء.

الموارد الخارجة عن الميزانية

249 - لم تكن هناك أي موارد خارجة عن الميزانية متاحة لبعثة الأمم المتحدة في عام 2021، ولا يُتوقع توافرها لعام 2022.

8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

(700 669 60 دولار)

تصدير

مرت كولومبيا بالسنة الخامسة من الإطار الزمني المحدد بخمسة عشر عاما لتنفيذ كامل الاتفاق النهائي التاريخي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الموقع بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقا. وقد أسفر تنفيذ الاتفاق حتى الآن عن نتائج جديرة بالملاحظة في عدة أقسام رئيسية، وكلها مترابطة ترابطا عميقا، بسبب التزام الأطراف، وكذلك المشاركة النشطة للجهات الفاعلة الكولومبية والدعم الحاسم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

ومن الأمثلة على التقدم الكبير الذي شهدناه حتى الآن انخفاض الجرائم المتصلة بالنزاع على الصعيد الوطني، مثل القتل والاختطاف؛ وعملية إعادة إدماج ما فتئت تزداد متانة، إذ استطاع أكثر من 13 000 مقاتل ومقاتلة سابقين البدء في بناء حياة جديدة جنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية؛ ونظام عدالة انتقالية مبتكر يضع الأساس للمصالحة من خلال العمل على دعم حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر؛ والتنفيذ المطرد للبرامج الإنمائية الرامية إلى إتاحة الفرص للمجتمعات المحلية المتضررة من الفقر والعنف؛ وتوسيع مساحات المشاركة السياسية أمام المجتمع المدني والأحزاب السياسية، بما في ذلك الحزب السياسي للقوة الشعبية الثورية البديلة المنبثق عن الاتفاق النهائي والذي أعيدت تسميته بحزب "كومونيس" (8) في أوائل عام 2021.

ومع ذلك، فإلى جانب الأسباب العديدة التي تدعو إلى الأمل، لا يزال تنفيذ السلام يواجه تحديات كبيرة. ويتمثل أبرز هذه التحديات في العنف المتواصل الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير القانونية ضد المجتمعات المحلية وقادتها والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في المناطق المتضررة من النزاع. وقد تفاقم هذه العقبات وغيرها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تركت آثارها في جميع مجالات تنفيذ السلام، بما في ذلك المجالان اللذان تشملهما ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا: الفرعان 2-3 و 3-4 من الاتفاق النهائي المتعلقان بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية. وبما أن الكولومبيين سيظلون بالتأكيد يشعرون بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة، فمن الأهمية بمكان أن تنظر الأطراف وجميع الجهات الفاعلة إلى التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي على أنه مفيد ليس فقط لتعزيز السلام، ولكن أيضا للجهود الطموحة للتعافي من الجائحة.

وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية، تركز بعثة التحقق على خمسة مجالات ذات أولوية، وهي كفالة حماية وأمن المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ وكفالة استدامة عملية إعادة الإدماج؛ وتوطيد وجود الدولة؛ وتعزيز الحوار البناء بين الأطراف؛ والترويج للمصالحة. وسيكون للعمل الحاسم بشأن هذه الأولويات والالتزام المستمر من جانب جميع الأطراف أهمية أكبر في حماية المكاسب التي تحققت والبناء عليها، وكفالة استمرار وتعزيز تنفيذ الاتفاق في خضم الدورة الانتخابية المؤدية إلى الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس لعام 2022.

وحتى في ظل هذه الظروف، فإنني على ثقة بأن التزام الأطراف والمجتمع الكولومبي وكيانات الدولة والسلطات المحلية، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ستشكل كلها عوامل مساعدة في التغلب على التحديات الملازمة للمهمة المعقدة المتمثلة في بناء سلام دائم، وكذلك في التغلب على التحديات الناجمة عن الجائحة. وبغية إنجاز هذه المهمة الهائلة، سيظل دعم الأمم المتحدة قويا كما كان دائما.

(توقيع) كارلوس رويز ماسيو

الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا

ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

(8) يشار في جميع أجزاء هذه الوثيقة إلى الحزب السياسي المنبثق عن الاتفاق النهائي باسم القوة الشعبية الثورية البديلة لفترة

العام 2020، وبحزب "كومونيس" لفترة العام 2022، بما يعكس تغيير الاسم مؤخراً.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

250 - كلف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بناء على طلب حكومة كولومبيا ومنظمة حرب الغوار السابقة المسماة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بالتحقق من الجانبين الرئيسيين التاليين من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي اعتمدته الحكومة والقوات المسلحة الثورية في عام 2016: (أ) إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الجزء 3-2 من الاتفاق)؛ (ب) تنفيذ تدابير للأمن والحماية على المستويين الفردي والجماعي لصالح المقاتلين السابقين، وبرامج شاملة للأمن والحماية لصالح المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم (الجزء 3-4 من الاتفاق). وقد حدد مجلس الأمن ولاية البعثة، في قراره 2366 (2017)، ثم جردها المجلس في قراراته 2435 (2018) و 2487 (2019)، و 2545 (2020)، و 2574 (2021)، حيث وسّع القرار الأخير ولاية بعثة التحقق لتشمل التحقق من امتثال وتنفيذ الأحكام التي سيصدرها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

251 - وتتعاون بعثة التحقق عن كثب مع الطرفين، في أطر منها هيئات التحقق ذات الصلة المنشأة بموجب الاتفاق النهائي، ولا سيما لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، والمجلس الوطني لإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، وكذلك مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، والسلطات المحلية، والسلطات على مستوى المقاطعات، والمجتمع المدني. وسيظل لعمل بعثة التحقق أهمية حيوية في عام 2022 لدعم الطرفين في تنفيذ عملية إعادة الإدماج، وتنفيذ تدابير توفر الأمن والحماية للمجتمعات المحلية الضعيفة، والزعماء الاجتماعيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمقاتلين السابقين، وفي التنفيذ الشامل لآليات وأقسام الاتفاق النهائي الشديدة الترابط والتعاوض مع الآليات والأقسام الخاضعة لولاية بعثة التحقق.

برنامج العمل

الهدف

252 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في بلوغه هو النهوض بالتنفيذ الفعال لأحكام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، المتعلقة بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية.

الاستراتيجية

253 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستواصل البعثة تطبيق نهج استباقي للتحقق، يشمل الدعوة والمساعي الحميدة والعمل الوثيق مع طرفي الاتفاق النهائي والمؤسسات والسلطات ذات الصلة، على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي. ويشمل هذا النهج مشاركة البعثة، بالاشتراك مع الطرفين، في المنصات والمؤسسات الرئيسية المنشأة لتنفيذ الاتفاق النهائي، وتعزيز الحوار البناء، وبناء الثقة بين الحكومة وحزب "كومونيس". وهذه الآليات الثلاثية الأطراف تعالج القضايا المتعلقة بمتابعة تنفيذ السلام، وتحافظ على استمرار التنسيق والحوار مع الجهات المحاور الرئيسية، بما فيها الأطراف الفاعلة من مختلف ألوان الطيف السياسي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، وحشد التأييد لتنفيذ الاتفاق النهائي.

254 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن النواتج التالية:

(أ) زيادة الثقة بين طرفي الاتفاق النهائي؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى كفالة استمرارية عملية إعادة الإدماج؛ وتحقيق تقدم مستمر فيما يتعلق بمسائل ملموسة تعوق نجاح إعادة الإدماج، بما في ذلك الحصول على الأراضي من أجل توطيد المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، وكذلك المشاريع الإنتاجية للمقاتلين السابقين، ولحلول الإسكان؛ وتشجيع إعادة الإدماج على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية، والمشاركة النشطة للمقاتلات السابقين؛ وقيام الحكومة بتوفير حلول أكثر استدامة للمقاتلين السابقين المقيمين داخل المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، وخارجها؛

(ب) تعزيز قدرة الدولة وتجاوبها من أجل تحسين منع الهجمات ضد المقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين والتحقيق فيها، وكذلك زيادة الثقة والتفاهم بين الطرفين فيما يتعلق بآليات الأمن والحماية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمقاتلين السابقين ذوي الأصول الإثنية، وكذلك احتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأخرى المعرضة للخطر.

العوامل الخارجية لعام 2022

255 - تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار الدعم الدولي لعمل الأمم المتحدة والبعثة الوثيق في عملية السلام؛
- (ب) استمرار الحكومة في التركيز على تنفيذ الاتفاق النهائي بعد الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس لعام 2022؛
- (ج) زيادة العنف الذي تسببه الجماعات المسلحة غير القانونية خلال السنة الانتخابية، مما يتطلب زيادة تعزيز العمل مع السلطات المحلية والمؤسسات الأمنية، وكذلك مع مكتب المدعي العام.

256 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن يكون المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة قابلاً للتنفيذ. غير أنه إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة ستُعَدَّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ بأي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

257 - وتدمج البعثة منظورها جنسانياً في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وعلى سبيل المثال، سيعمل الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع للبعثة بشكل وثيق مع جميع عناصر البعثة، في المقر وفي الميدان على حد سواء، لكفالة تنفيذ الأمر التوجيهي للبعثة المتعلق بالشؤون الجنسانية واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين، على النحو الملائم. وسيقدم الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التوجيه والدعم لأفرقة التحقق من أجل ضمان إدماج الاحتياجات الخاصة للعضوات السابقات في القوات المسلحة الثورية إدماجاً كاملاً في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها، مع التركيز على الضمانات الأمنية الخاصة بالقيادات الاجتماعية النسائية.

258 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل البعثة الاضطلاع بأنشطة تعاون واتصال واسعة النطاق مع الأطراف الفاعلة على الصُّعد الدولي والوطني ودون الوطني والتي تدعم تنفيذ الاتفاق النهائي. فعلى الصعيد الدولي، ستواصل البعثة تعاونها الوثيق مع السلك الدبلوماسي والمنظمات الإقليمية من أجل تحديد أوجه التآزر ومجالات الاهتمام المشترك والدعم المتبادل في مجال تنفيذ السلام. وعلى الصعيدين الوطني ودون الوطني، ستواصل البعثة تعاونها الواسع النطاق مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في الأوساط السياسية وفي المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات المجتمعية

والدينية والشبابية والنسائية والعرقية، ومنظمات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ومؤسسات العدالة الانتقالية. وفي كولومبيا، حيث بلغ المجتمع المدني درجة عالية من التطور وحقق مشاركة كبيرة في عملية السلام، لا تزال هذه المشاركة وهذا التعاون مع الكيانات الأخرى جانباً أساسياً وقِيماً من عمل البعثة. كما ستواصل البعثة تمتين علاقاتها مع سلطات المقاطعات والسلطات المحلية، نظراً لأنها تؤدي دوراً نشطاً بآطراد في عملية السلام، ولا سيما مع تزايد مسؤولية هذه السلطات في عملية إعادة الإدماج والضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية.

259 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع مكتب المنسق المقيم. ويسترشد الفريق القطري في عمله بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، الذي وقّع في بداية عام 2020. وبإمكان البعثة، من خلال التنسيق في آليات مشتركة على مختلف المستويات، أن تتقاسم تحليل النزاعات، وأن تشجع على اتخاذ إجراءات متسقة، وأن تشارك عبر ركيزتي السلام والأمن، والتنمية. وعلاقات العمل الوثيقة هذه قائمة، ليس على الصعيد الوطني فحسب، حيث تشارك البعثة في اجتماعات منتظمة للفريق القطري، بل على الصعيد المحلي أيضاً، حيث يعمل الموظفون بشكل وثيق مع الأفرقة التي تنتشرها مختلف الوكالات والصناديق والبرامج. وعلاوة على ذلك، وانطلاقاً من روح الحفاظ على السلام والمساهمة في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، استفادت البعثة والفريق القطري من أوجه التآزر في تنفيذ مشاريع إنتاجية لصالح أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية، وعملوا معاً فيما يتعلق بالجهود المتصلة بالضمانات الأمنية، وكذلك على تنفيذ مشاريع يضطلع بها صندوق بناء السلام والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء.

أنشطة التقييم

260 - شرعت البعثة في استعراض شامل للملاك الوظيفي يُتوقع أن يضيف قيمة كبيرة إلى عملية التفكر المستمرة التي تقوم بها وإلى الجهود التي تبذلها من أجل مواءمة مواردها من الموظفين وهياكلها على أفضل وجه مع أولويات ولايتها في سياق دائم التغير.

261 - وستقود إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييماً منهجياً يهدف عموماً إلى تحسين مراعاة الجانب الجنساني ما يجري إعداده من تحليلات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز المسؤولية المحلية المشتركة عن الضمانات الأمنية المقدمة للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية والمجتمعات المحلية⁽⁹⁾

262 - واصلت البعثة مشاركتها النشطة في آليات الضمانات الأمنية التي أنشأها الاتفاق النهائي على الصعيدين الوطني والمحلي، والدعوة إلى تلك الآليات. كما واصلت العمل مع الحكومة ومع مؤسسات الدولة المسؤولة عن عملية المنع والحماية والتحقيق المتعلقة بالضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، وتقديم الدعم للحكومة والمؤسسات عن كثب، كما واصلت دعم العلاقة بين المقاتلين السابقين وتلك المؤسسات. وعلاوة على ذلك، قامت البعثة بأنشطة دعوية من أجل مشاركة مقاتلين سابقين كمحللين وضباط اتصال في آليات ثلاثية الأطراف على الصعيدين الإقليمي والمحلي، مخصصة لتعزيز رؤية شاملة للمسائل الأمنية.

(9) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.4).

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

263 - قدمت البعثة دعماً وثيقاً لمقاتلين سابقين في القوات المسلحة الثورية من أجل تحسين علاقتهم بوزارة الدفاع وبالقوات المسلحة، واضطلعت بأنشطة دعوية من أجل تنفيذ الضمانات الأمنية المقدمة لهم، بما في ذلك اتباع نهج جماعي. وكذلك، عملت البعثة بشكل وثيق مع مكتب المدعي العام، ومع خلية التحقيق الخاصة التابعة له، في سياق الدعوة إلى التحقيق في حالات عنف ضد مقاتلين سابقين. وأسهم العمل المذكور أعلاه في الحفاظ على سير عمل آليات الضمانات الأمنية الثلاثية الأطراف رغم الجائحة، عندما كانت المخاطر الأمنية آخذة في التزايد. واضطلعت الآلية الثلاثية الأطراف بدور منتدئ دائم لتحليل تلك المخاطر واتخاذ تدابير مناسبة. وأدت دوراً حاسماً في تنسيق عمليات إجلاء مقاتلين سابقين مهددين، على سبيل المثال، أثناء تنفيذ الإغلاق الوطني الشامل. ونتيجة للجائحة وما يتصل بها من قيود الانتقال، بات الوصول إلى المجتمعات الريفية والسلطات المحلية، وكذلك الجهات المحاوره الأخرى المعنية بالتحقق من الضمانات الأمنية، أمراً متزايد الصعوبة، مما حدّ من قدرة البعثة على جمع وتحليل المعلومات ذات الأهمية البالغة للدعوة إلى تنفيذ الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمجتمعات المحلية، وكذلك للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحقهم. غير أن البعثةواصلت، في خضم الجائحة، المشاركة في التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وساعدت في إنشاء مساحات افتراضية لذلك، مما أسهم في استمرار الآلية والعمليات المنشأة، والتخفيف من آثار المخاطر الأمنية التي يتعرض لها المقاتلون السابقون، والزعماء الاجتماعيون، والمجتمعات المحلية. وحققت الإنجازات الهدف المقرر في زيادة التشميل بآليات الضمانات الأمنية على المستوى دون الوطني، والاتصال بين المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية ومؤسسات الدولة، على نحو ما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الجدول 38

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تسهم آليات الضمانات الأمنية والمؤسسات المنشأة على الصعيد الوطني في زيادة التنسيق والاتصال بين الطرفين	يسهم توسيع نطاق آليات الضمانات الأمنية على الصعيد دون الوطني في جميع أنحاء البلد، وما ينتج عن ذلك من زيادة التنسيق والاتصال مع الجهات الفاعلة المحلية، في زيادة الوعي بضرورة التحول من نهج الحماية الفردية إلى منظور جماعي للضمانات الأمنية مع التركيز على المجتمعات المحلية	تجذب زيادة التغطية على نطاق البلد بآليات الضمانات الأمنية على الصعيد دون الوطني مشاركةً مستتيرةً وواسعة النطاق من الجهات الفاعلة المحلية، بما يتيح مرونة الاتصال والتنسيق بينها وبين الدولة وتعزيز التحول من نهج الأمن الفردي إلى نهج الأمن الفردي والجماعي
يرسي إنشاء هذه الآليات في مناطق مختارة الأساس لإدخال تحسينات مماثلة في العمل مع الجهات صاحبة المصلحة في مجالات ذات أولوية		

توسيع نطاق المشاركة السياسية والجغرافية في إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي⁽¹⁰⁾

264 - وضعت البعثة استراتيجية مشتركة مع الوكالة الوطنية لإعادة الإدماج، من أجل التواصل مع الحكومات المحلية المنتخبة حديثاً كيما تُدرج مسائل إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي في خططها الإنمائية، بما يعزز توسيع المشاركة السياسية والجغرافية في إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي. كما زارت البعثة أهم السلطات المحلية بهدف إيجاد التزام بالتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي.

(10) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.4).

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

265 - أسهم العمل المذكور أعلاه في مساعدة 198 بلدية، تستضيف ما نسبته 84 في المائة من المقاتلين السابقين، بعد أن أدرجت هذه البلديات العناصر ذات الصلة لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في خططها الإنمائية. وإدراج هذه العناصر دليل على نتيجة جهود الدعوة التي بذلتها البعثة لتوسيع نطاق المشاركة السياسية والجغرافية في إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، أنشئت ثلاثة أفرقة عاملة محلية جديدة معنية بإعادة الإدماج في مقاطعتي ريسارالدا وتوليمبا، وفريق عامل واحد في مقاطعة بوغوتا العاصمة، حيث يخضع حاليا 800 مقاتل سابق لإعادة إدماجهم الاجتماعي الاقتصادي. وتضطلع آليات التنسيق الإقليمية والبلدية الخمس عشرة القائمة بدور حاسم في عملية إعادة الإدماج من خلال دعم المبادرات الاجتماعية الاقتصادية على الصعيد المحلي، وفي بعض الحالات، دعم إعادة التوطين بسبب التهديدات الأمنية، على نحو ما تم في أنتيوكيا وميتا وكاكيتا. وفي خضم القيود ذات الصلة بكوفيد-19، حافظت البعثة على تواصل دائم مع أعضاء المجلس الوطني لإعادة الإدماج، واللجان الإقليمية لإعادة الإدماج، والإدارات المحلية والإقليمية، بهدف مواصلة أنشطتها الدعوية، وخلقت مساحات افتراضية للتبادل والتعاون عن بُعد، ساعدت على الدفع قدما بعملية إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي. وقد حققت هذه الإنجازات الهدف المخطط له وهو إدراج عناصر إعادة الإدماج في الخطط الإنمائية في جميع أنحاء البلد، وكانت دليلا على الإرادة السياسية للسلطات المحلية الرئيسية لدعم عملية إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي.

الجدول 39

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
بدء تشغيل لجان إقليمية لإعادة الإدماج، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما بينها	زيادة عدد اللجان الإقليمية لإعادة الإدماج واتساع نطاقها، بدعم كامل من الحكومة الوطنية ومشاركة مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية الجديدة في إعادة الإدماج والتنمية الريفية	قيام اللجان الإقليمية لإعادة الإدماج بمهامها، بمستويات عالية من المشاركة والدعم على الصعيد المحلي، والشروع في تنفيذ مشاريع مناسبة ومتمايزة في معظم المناطق التي يعيش فيها عدد كبير من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية. وتتضمن الخطط الإنمائية المحلية والإقليمية الجديدة جوانب من عملية إعادة الإدماج

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

266 - نتيجة لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، قامت البعثة مؤقتا بتكييف أنشطتها السياسية وأنشطة التحقق التي تضطلع بها بحيث تتلاءم مع أسلوب للعمل عن بُعد، سهّل المشاركة المستمرة مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة خلال الجزء الأول من السنة، ولكنه طرح أيضا تحديات من حيث التحقق وبناء الثقة، ولا سيما في المناطق الريفية النائية. وفي الجزء الثاني من العام، شرعت البعثة من جديد وبشكل تدريجي في زيارات إلى المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، وغيرها من مناطق إعادة الإدماج، وكذلك في أنشطة على المستوى المحلي تعزز المصالحة والحوار، مع التقيد الصارم بالقواعد والبروتوكولات المتصلة بكوفيد-19.

267 - وفي الوقت نفسه، حدّدت البعثة أنشطة لدعم الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمعات المحلية بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافها. وفي إطار الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإعادة الإدماج، قام كل من الفريق القطري وبعثة التحقق بتنسيق جهد مشترك لدعم المقاتلين السابقين في ظل الجائحة في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الصحة (بقيادة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية)، وإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي، والأمن الغذائي. وفي أعقاب انتشار الجائحة، قدمت بعثة التحقق، إلى جانب الفريق القطري، الدعم للوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ووزارة الصحة، والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، في الجهود التي تبذلها تلك الجهات لتنسيق الاستجابة لحالات كوفيد-19 في صفوف المقاتلين السابقين، والتوعية بالتدابير الوقائية، وتنسيق الإجراءات الرامية إلى تعزيز حصول المقاتلين السابقين على الخدمات الصحية. وشملت هذه الجهود عقد اجتماعات تنسيقية بين المستويين الوطني والمحلي، سواء للاستجابة لحالات جديدة ولمنع انتقال العدوى في المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، حيث يواصل المقاتلون السابقون المضي قدماً في جهودهم لإعادة الإدماج. وفي سياق الجائحة، يَسُرُّ البعثة أيضاً إيصال المعونة الإنسانية ومجموعات أدوات السلامة الأحيائية إلى المجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك مجموعات المقاتلين السابقين، بناء على طلب الحكومة، كما في ماندي (أنتيوكيا) وفيسا هيرموسا (ميثا) وأكاندي ونوكي وباهيا سولانو (شوكو). وقدمت البعثة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم لتصميم مشاريع خصيصاً للمقاتلين السابقين من أجل إنتاج كِمَامات للمجتمعات المحلية.

النتائج المقررة لعام 2022

تعزيز التحقيقات في الهجمات التي شُنّت على مقاتلين سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والزعماء الاجتماعيين والمجتمعات المحلية

268 - منذ توقيع الاتفاق النهائي، تحققت البعثة من 262 جريمة قتل لأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية (من بينهم سبع نساء)، وقع 73 منها في عام 2020. وإضافة إلى ذلك، تحققت البعثة من حدوث 59 جريمة شروع في القتل (ثلاث نساء) و 20 حالة اختفاء (جميعهم من الرجال) خلال الفترة نفسها. وتُركّز معظم جرائم القتل هذه خارج المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، في المناطق الريفية حيث يقترن ضعف تواجد الدولة بالاقتصاد غير القانوني والفقر. ومنذ عملية إلقاء السلاح التي انتهت في عام 2017، احتلت جماعات مسلحة غير قانونية ومنظمات إجرامية تلك المناطق تدريجياً، مما تسبب في زيادة انعدام الأمن وإلحاق الضرر بالمجتمعات المحلية، بما في ذلك المقاتلون السابقون وأسرهم.

269 - وستواصل البعثة العمل عن كثب مع سلطات الدولة (بما في ذلك مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع) وحزب "كومونيس"، على الصعيدين الوطني والإقليمي، لتعزيز تدابير الدولة الرامية إلى منع هذه الجرائم وتعزيز التحقيقات في المنظمات الإجرامية التي تقف خلف الهجمات على مقاتلين سابقين. ومن العناصر الهامة لتعزيز الآلية الثلاثية الأطراف للحماية والأمن، على الصعيدين الوطني والمحلي، (وهي تضم المديرية الفرعية للوحدة الوطنية للحماية المتخصصة بحماية المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، والبعثة، وقوات الأمن الوطنية) قبل انتخابات عام 2022 وأثناءها وبعدها. ولا يزال من بين العناصر الأخرى الفريق العامل الثلاثي الأطراف المعني بالتحقيقات في الهجمات على مقاتلين سابقين، والذي يشارك في قيادته كل من البعثة، وحزب "كومونيس"، ووحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام، وهو يعمل على تعزيز بناء الثقة فيما بين الأطراف. وينظر الفريق العامل في تدابير لتعزيز إمكانية لجوء المقاتلين السابقين إلى القضاء، وتحسين تحليل المخاطر استجابة للتحديات المذكورة أعلاه. كما ستواصل البعثة، من خلال أنشطة دعوية وتوعوية تتخذ مع الجهات المعنية الرئيسية، تشجيع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على الاجتماع بصورة أكثر انتظاماً ووضع سياسة لتفكيك المنظمات الإجرامية وتعزيز أمن المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، والزعماء الاجتماعيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية الريفية. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة أنشطة الدعوة من أجل مشاركة المرأة في اللجنة مشاركة كافية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

270 - الدرس الذي استخلصته بعثة التحقق هو أن الضمانات الأمنية ذات الصلة بآليات التنسيق التي تعالج حالات العنف المبلغ عنها ضد مقاتلين سابقين - ابتغاء تحديد التهديدات والأنماط العنيفة التي تؤثر على إعادة الإدماج وتنفيذ السلام عموماً - تكون أنجع عندما تُشكّل بطريقة ثلاثية الأطراف تشمل الحكومة وحزب "كومونيس" والبعثة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة دعم الأفرقة العاملة الثلاثية الأطراف على الصعيد الإقليمي لتعزيز التحقيقات في المنظمات الإجرامية التي تنفذ الهجمات، وإجراء تحليل بشأنها، وزيادة إمكانية لجوء المقاتلين السابقين إلى القضاء من خلال برامج معينة وحلقات عمل لبناء القدرات في المجالات ذات الأولوية، وتحسين إدارة المعلومات من أجل المتابعة، وإجراء تحليل شامل للتهديدات والأنماط الكامنة وراء الهجمات.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

271 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال إعطاء الأولوية للتدابير الوقائية على الصعيد المحلي، وتوسيع نطاق التحقيقات في الهجمات، وإحراز تقدم في تفكيك المنظمات الإجرامية التي تؤثر على عملية إعادة الإدماج وتنفيذ السلام، من خلال تنفيذ سياسات عامة.

الجدول 40

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	تعزيز الآليات الثلاثية الأطراف وتحديد أولويات التحقيق في الهجمات المنفذة ضد مقاتلين سابقين في القوات المسلحة الثورية	توسيع نطاق التحقيقات في شأن المنظمات الإجرامية المسؤولة عن الهجمات، بما فيها الجهات المدبرة والجهات المنفذة الفعلية على حد سواء، وزيادة معدلات النجاح في مقاضاة مرتكبيها	إحراز تقدم في تفكيك المنظمات الإجرامية التي تؤثر على عملية إعادة الإدماج وتنفيذ السلام، من خلال تنفيذ سياسات عامة	تعزيز الآليات الثلاثية الأطراف وتحديد أولويات التدابير الوقائية على الصعيد المحلي لمنع الهجمات ضد مقاتلين سابقين
إنشاء برنامج إقليمي لدعاة السلام من أجل تشجيع التحليل والتحقيق المتعمقين في الهجمات على مقاتلين سابقين	إنشاء برنامج إقليمي لدعاة السلام من أجل تشجيع التحليل والتحقيق المتعمقين في الهجمات على مقاتلين سابقين	توسيع نطاق التحقيقات في شأن المنظمات الإجرامية المسؤولة عن الهجمات، بما فيها الجهات المدبرة والجهات المنفذة الفعلية على حد سواء، وزيادة معدلات النجاح في مقاضاة مرتكبيها	إحراز تقدم في تفكيك المنظمات الإجرامية التي تؤثر على عملية إعادة الإدماج وتنفيذ السلام، من خلال تنفيذ سياسات عامة	توسيع نطاق التحقيقات في شأن المنظمات الإجرامية المسؤولة عن الهجمات، بما فيها الجهات المدبرة والجهات المنفذة الفعلية على حد سواء، وزيادة معدلات النجاح في مقاضاة مرتكبيها

التعجيل بالجهود الرامية إلى عملية مستدامة لإعادة الإدماج

272 - بدخول عملية إعادة الإدماج مرحلة التوطيد، يتجه التركيز نحو ضمان استمراريتها. وبعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على إلقاء الأسلحة، يواصل أكثر من 13 000 رجل وامرأة السعي إلى إعادة الاندماج في الحياة المدنية، على الرغم من التحديات الماثلة أمام العملية. ويتابع نحو 2 600 شخص عملية إعادة إدماجهم الجماعي في المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، أما الباقون البالغ عددهم 9 600 شخص (ما نسبته نحو 70 في المائة من المقاتلين السابقين المسجلين) فهم يتابعون عملية إدماجهم الجماعي خارج هذه المناطق، بما في ذلك إدماجهم في مناطق حضرية. ولا تزال فرص حصول هؤلاء الآخرين على بعض استحقاقات إعادة الإدماج محدودة، ولا سيما من يتبع منهم إعادة إدماج جماعي في مناطق ريفية نائية. وقد أثر انعدام الأمن في مناطق النزاع السابقة تأثيراً متزايداً على عملية إعادة الإدماج، ففي إحدى الحالات جعل لزاماً نقل إحدى المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج إلى مكان آخر، وكذلك نقل مشروع منتج ناجح في عام 2020. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى مواصلة دعم الأفراد الذين ما زالوا ملتزمين بالعملية من خلال توفير فرص اقتصادية مستدامة لهم، وتوفير الأراضي والسكن، وإرساء أسس المصالحة في أكثر من 500 بلدية يتابعون فيها حالياً إعادة إدماجهم. ويظل التواصل مع المجتمعات والسلطات المحلية، التي ثبت أنها جهات فاعلة رئيسية في النهوض بإعادة الإدماج، أمراً محورياً في ذلك الصدد.

273 - وستواصل البعثة العمل عن كثب مع كلٍّ من الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ومع حزب "كومونيس"، وكذلك مع الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية، على تعزيز الجهود الرامية إلى استدامة عملية إعادة الإدماج، بسبل منها ضمان استمرار حصول جميع المقاتلين السابقين - بغض النظر عن أماكن تواجدهم - على استحقاقات إعادة الإدماج، بما في ذلك الأراضي والسكن والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية، والفرص المدرة للدخل والقابلة للاستمرار، والبرامج والخدمات المكيفة مع الاحتياجات الخاصة للنساء ولذوي الاحتياجات الخاصة، والأمن والحماية. وساهم انخراط البعثة ودعوتها في كفالة تخصيص موارد لشراء الأراضي من أجل المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، وفي زيادة المبادرات الإنتاجية التي ينتفع بها مقاتلون سابقون يتبعون عملية إعادة الإدماج الجماعي خارج نطاق المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، وفي إشراك السلطات والمجتمعات المحلية مشاركة مجدية في دعم عملية إعادة الإدماج.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

274 - الدرس الذي استخلصته البعثة هو أنها بحاجة إلى المرونة للتكيف مع الواقع الجديد الذي فرضته الجائحة والذي يطرح تحديات، ويُبرز ضعف المشاريع الإنتاجية، ومحدودية فرص حصول المقاتلين السابقين المقيمين في مناطق ريفية نائية على الرعاية الصحية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة تكثيف جهودها الدعوية الرامية إلى لفت الأنظار إلى هذه المجالات في إطار الآليات الثلاثية الأطراف، بسبل منها العمل مع الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ومع وزارة الصحة، وحزب "كومونيس"، على الوقاية من العدوى بكوفيد-19 في أوساط المقاتلين السابقين والاستجابة للإصابات، ومواءمة هذه الجهود مع الجهود التي تقودها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المناطق الريفية. وعلى الشاكلة نفسها، قامت البعثة بجهود دعوية ترمي إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من الهجمات، بما في ذلك تحسين إمكانية وصول المقاتلين السابقين إلى الإنترنت، من أجل ضمان استمرارية المساعدة التقنية. وستواصل البعثة ضمان التنسيق الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة في ذلك الصدد ابتغاء تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد. وإضافة إلى ذلك، ستزيد البعثة من جهودها لتحليل الأثر الناجم عن محدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية على عملية إعادة الإدماج عموماً. وستبذل البعثة كذلك جميع الجهود اللازمة للعودة إلى التحقق الوجيهي للتغلب على التحديات التي تواجهها عند أداء مهامها عن بُعد، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقق من إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي في المناطق الريفية النائية.

التقدم المتوقع المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

275 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال تحقق زيادة كبيرة في عدد المقاتلين السابقين المقيمين داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، والذين يستفيدون من تدابير ترعاها الدولة لضمان حلول مستدامة من أجل إعادة إدماجهم، ومن أجل المجتمعات المضيفة لهم.

الجدول 41
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	زيادة عدد مشاريع إعادة الإدماج الجماعية للمقاتلين السابقين المقامة تحت رعاية الدولة، مما يعكس التقدم المحرز في إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للمقاتلين السابقين داخل المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة إدماج وخارجها	تحقق زيادة كبيرة في عدد مشاريع إعادة إدماج المقاتلين السابقين الجماعية المقامة تحت رعاية الدولة، مما يعزز إدماج المقاتلين السابقين الاجتماعي الاقتصادي في جميع أنحاء كولومبيا	مراعاة وجود عناصر تكفل الاستدامة في جميع مشاريع إعادة الإدماج الجماعية المقامة تحت رعاية الدولة، بما في ذلك تيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق والأراضي والائتمان، والمساعدة التقنية، وتعزيز الروابط الإنتاجية للمقاتلين السابقين، والتأكد من المشاركة النشطة للمرأة	تحقق زيادة كبيرة في عدد المقاتلين السابقين وأسرهم من المستفيدين من تدابير ترعاها الدولة من أجل ضمان حلول مستدامة لإعادة الإدماج داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج

المنجزات المستهدفة

276 - يعرض الجدول 42 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويُتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 42

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء واثاق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)					
1 - تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن	4	4	4	4	
باء - توليد المعارف ونقلها المنشورات (عدد المنشورات)					

2	2	-	-	2 - تقارير مواضيعية عن الضمانات الأمنية
				المواد التقنية (عدد المواد)
1	1	1	1	3 - دليل للتحقق، بما في ذلك دليل للتحقق يراعي الاعتبارات الجنسانية
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
				المساعي الحميدة: بذل مساعي حميدة لتنفيذ الأحكام الواردة في الجزأين 2-3 و 3-4 من الاتفاق النهائي؛ وبذل مساعي حميدة من أجل تعزيز حل المشاكل وبناء الثقة ووحدة الجهود المبذولة في مواجهة تحديات التنفيذ في الميدان؛ وبذل مساعي حميدة وجهود دعوية لإنشاء واستمرارية المساحات والمنديات التي تجمع بين الجهات النظرية المعنية والجهات صاحبة المصلحة توجها للحوار المثمر وصنع القرار؛ وبذل مساعي حميدة وجهود دعوية في زيارات الجهات المعنية الرئيسية إلى مناطق إعادة الإدماج وغيرها من المواقع ذات الصلة، حيث يعمل المقاتلون السابقون على إقامة مشاريع إنتاجية في إطار عملية إعادة إدماجهم؛ وتقديم مساهمات من زاوية موضوعية لدعم الحوار في سبع دورات لمرکزية للمجلس الوطني لإعادة الإدماج.
				التشاور والمشورة والدعوة: إجراء المشاورات وتقديم المشورة لتحديد أو منع أو تذليل الصعوبات والتحديات في الظروف المتعلقة بزيادة المشاركة السياسية لحزب "كومونيس" السياسي، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتحسين تدابير وأوضاع الأمن والحماية، وزيادة المشاركة في تنفيذ الاتفاق النهائي.
				بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات تقصي حقائق للتحقق من عملية إعادة الإدماج والأوضاع الأمنية في المواقع الميدانية، وكذلك لمتابعة حالات محددة متصلة بالجزأين 2-3 و 3-4 من الاتفاق النهائي.
				قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إنشاء قاعدة بيانات ثلاثية الأطراف متعلقة بتسوية الأوضاع القانونية (مكتب المفوض السامي للسلام، وحزب "كومونيس"، والبعثة)؛ ووضع نظام للإبلاغ بشأن التحقق على المستويات المحلي والإقليمي والوطني (المرحلة 1: الإيداع، المرحلة 2: إصدار الاستمارات آليا، المرحلة 3: أدوات التتبع عن النصوص)؛ والمضي قدما في تنفيذ أداة متابعة الاتفاق النهائي على المستويات المحلي والإقليمي والوطني؛ ووضع قواعد بيانات ونظام معلومات للمؤشرات المتصلة بسياق التحقق؛ وقاعدة بيانات للدعوى المرفوعة ضد مقاتلين سابقين في القوات المسلحة الثورية وأقاربهم وأعضاء الأحزاب السياسية والزعماء الاجتماعيين، وحالات احتجاز مقاتلين سابقين؛ وقاعدة بيانات للمشاريع الإنتاجية الثلاثية الأطراف (الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، وحزب "كومونيس"، والبعثة).
				دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
				برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد إعلامية توضح للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية والمجتمعات المحلية التقدم المحرز في ولاية البعثة وفي تنفيذ الاتفاق النهائي؛ وإحياء الذكرى الخمسية لتنفيذ السلام في كولومبيا ونتائج عمل بعثة التحقق؛ وبرنامج توعية لتسليط الضوء بدرجة أكبر على عملية إعادة الإدماج وتدابير الضمانات الأمنية؛ وحلقات عمل مع المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين بشأن التقدم المحرز في عملية إعادة الإدماج والضمانات الأمنية؛ وبرنامج توعية خلال الزيارات الرفيعة المستوى إلى كولومبيا (الأمين العام ومجلس الأمن)؛ وإنتاج ونشر/بث مقاطع فيديو مواضيعية لدعم مجالات عمل البعثة؛ وتنظيم مناسبات لتعزيز عملية المصالحة بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية؛ وإعداد كتيبات ونشرات ولوحات توضيحية ورسوم بيانية وملحقات وموجزات ومواد ترويجية عن ولاية البعثة وتطوراتها؛ وبرنامج للتوعية في ثمانية أقاليم عن طريق البث الإذاعي والتلفزيوني لضمان نشر المعلومات ذات الصلة الصادرة عن البعثة على نطاق واسع من خلال وسائط الإعلام المحلية والإقليمية والوطنية؛ وإقامة شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع مركز الأمم المتحدة للإعلام، من أجل تبادل المعلومات ذات الصلة بشأن التقدم المحرز في ولاية البعثة، وفي تنفيذ الاتفاق النهائي.
				العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: عقد مؤتمرات مع المندوبين والمحريين الرئيسيين لدى الجهات الشريكة الإعلامية على المستويات المحلي والإقليمي والوطني؛ وعقد مؤتمرات صحفية وتقديم إحاطات صحفية وموجزات مكتوبة لإطلاع الجهات الشريكة الخارجية عليها، حسب الاقتضاء؛ وتنظيم زيارات للصحفيين ووسائط الإعلام المجتمعية والقطاع الخاص إلى مناطق إعادة الإدماج والمشاريع الإنتاجية للمقاتلين السابقين؛ وعقد جلسات إحاطة فصلية رفيعة المستوى عن تقارير الأمين العام مع الصحفيين والمجتمع المدني والسلطات المحلية والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في مقر البعثة في بوغوتا وفي المكاتب الإقليمية.
				المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: القيام، يوميا، بإعداد معلومات عن ولاية البعثة وتطوراتها وتطويرها ونشرها على وسائط الإعلام المحلية والوطنية والدولية، وكذلك من خلال قنوات التواصل الاجتماعي المتاحة ومنصات الأمم المتحدة الإعلامية؛ وسلسلة بث صوتي ورسوم متحركة تعرض أنشطة البعثة الصادر بها تكليف، وإعداد تقارير وتحليلات خاصة عن البيانات الضخمة المستخلصة من قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا (تويتر وفيسبوك وإنستغرام) للمساعدة في تحسين نشر أنشطة البعثة؛ وإعداد حملات ومنتجات مخصصة لمنصات معينة من منصات وسائل التواصل الاجتماعي لإظهار تأثير عمل البعثة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 43

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022		2021	2020	
عام 2022 مقابل عام 2021 الزيادة/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات المتكررة	الاعتمادات	الإنفاق	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
15.3	–	4 140.4	4 125.1	3 717.7	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
170.6	–	33 398.1	33 227.5	31 618.7	تكاليف الموظفين المدنيين
(2 458.7)	–	23 131.2	25 589.9	23 965.3	التكاليف التشغيلية
(2 272.8)	–	60 669.7	62 942.5	59 301.7	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 44

الوظائف المؤقتة

الفئة الفنية والفئات العليا																فئة الخدمات العامة		الموظفون الوطنيون				
و أ ع أ ع م مد-1 مد-2 مد-3 ف-4 ف-5 ف-6 ف-7 ف-8 ف-9 ف-10 ف-11 ف-12 ف-13 ف-14 ف-15 ف-16 ف-17 ف-18 ف-19 ف-20 ف-21 ف-22 ف-23 ف-24 ف-25 ف-26 ف-27 ف-28 ف-29 ف-30 ف-31 ف-32 ف-33 ف-34 ف-35 ف-36 ف-37 ف-38 ف-39 ف-40 ف-41 ف-42 ف-43 ف-44 ف-45 ف-46 ف-47 ف-48 ف-49 ف-50 ف-51 ف-52 ف-53 ف-54 ف-55 ف-56 ف-57 ف-58 ف-59 ف-60 ف-61 ف-62 ف-63 ف-64 ف-65 ف-66 ف-67 ف-68 ف-69 ف-70 ف-71 ف-72 ف-73 ف-74 ف-75 ف-76 ف-77 ف-78 ف-79 ف-80 ف-81 ف-82 ف-83 ف-84 ف-85 ف-86 ف-87 ف-88 ف-89 ف-90 ف-91 ف-92 ف-93 ف-94 ف-95 ف-96 ف-97 ف-98 ف-99 ف-100 ف-101 ف-102 ف-103 ف-104 ف-105 ف-106 ف-107 ف-108 ف-109 ف-110 ف-111 ف-112 ف-113 ف-114 ف-115 ف-116 ف-117 ف-118 ف-119 ف-120 ف-121 ف-122 ف-123 ف-124 ف-125 ف-126 ف-127 ف-128 ف-129 ف-130 ف-131 ف-132 ف-133 ف-134 ف-135 ف-136 ف-137 ف-138 ف-139 ف-140 ف-141 ف-142 ف-143 ف-144 ف-145 ف-146 ف-147 ف-148 ف-149 ف-150 ف-151 ف-152 ف-153 ف-154 ف-155 ف-156 ف-157 ف-158 ف-159 ف-160 ف-161 ف-162 ف-163 ف-164 ف-165 ف-166 ف-167 ف-168 ف-169 ف-170 ف-171 ف-172 ف-173 ف-174 ف-175 ف-176 ف-177 ف-178 ف-179 ف-180 ف-181 ف-182 ف-183 ف-184 ف-185 ف-186 ف-187 ف-188 ف-189 ف-190 ف-191 ف-192 ف-193 ف-194 ف-195 ف-196 ف-197 ف-198 ف-199 ف-200 ف-201 ف-202 ف-203 ف-204 ف-205 ف-206 ف-207 ف-208 ف-209 ف-210 ف-211 ف-212 ف-213 ف-214 ف-215 ف-216 ف-217 ف-218 ف-219 ف-220 ف-221 ف-222 ف-223 ف-224 ف-225 ف-226 ف-227 ف-228 ف-229 ف-230 ف-231 ف-232 ف-233 ف-234 ف-235 ف-236 ف-237 ف-238 ف-239 ف-240 ف-241 ف-242 ف-243 ف-244 ف-245 ف-246 ف-247 ف-248 ف-249 ف-250 ف-251 ف-252 ف-253 ف-254 ف-255 ف-256 ف-257 ف-258 ف-259 ف-260 ف-261 ف-262 ف-263 ف-264 ف-265 ف-266 ف-267 ف-268 ف-269 ف-270 ف-271 ف-272 ف-273 ف-274 ف-275 ف-276 ف-277 ف-278 ف-279 ف-280 ف-281 ف-282 ف-283 ف-284 ف-285 ف-286 ف-287 ف-288 ف-289 ف-290 ف-291 ف-292 ف-293 ف-294 ف-295 ف-296 ف-297 ف-298 ف-299 ف-300 ف-301 ف-302 ف-303 ف-304 ف-305 ف-306 ف-307 ف-308 ف-309 ف-310 ف-311 ف-312 ف-313 ف-314 ف-315 ف-316 ف-317 ف-318 ف-319 ف-320 ف-321 ف-322 ف-323 ف-324 ف-325 ف-326 ف-327 ف-328 ف-329 ف-330 ف-331 ف-332 ف-333 ف-334 ف-335 ف-336 ف-337 ف-338 ف-339 ف-340 ف-341 ف-342 ف-343 ف-344 ف-345 ف-346 ف-347 ف-348 ف-349 ف-350 ف-351 ف-352 ف-353 ف-354 ف-355 ف-356 ف-357 ف-358 ف-359 ف-360 ف-361 ف-362 ف-363 ف-364 ف-365 ف-366 ف-367 ف-368 ف-369 ف-370 ف-371 ف-372 ف-373 ف-374 ف-375 ف-376 ف-377 ف-378 ف-379 ف-380 ف-381 ف-382 ف-383 ف-384 ف-385 ف-386 ف-387 ف-388 ف-389 ف-390 ف-391 ف-392 ف-393 ف-394 ف-395 ف-396 ف-397 ف-398 ف-399 ف-400 ف-401 ف-402 ف-403 ف-404 ف-405 ف-406 ف-407 ف-408 ف-409 ف-410 ف-411 ف-412 ف-413 ف-414 ف-415 ف-416 ف-417 ف-418 ف-419 ف-420 ف-421 ف-422 ف-423 ف-424 ف-425 ف-426 ف-427 ف-428 ف-429 ف-430 ف-431 ف-432 ف-433 ف-434 ف-435 ف-436 ف-437 ف-438 ف-439 ف-440 ف-441 ف-442 ف-443 ف-444 ف-445 ف-446 ف-447 ف-448 ف-449 ف-450 ف-451 ف-452 ف-453 ف-454 ف-455 ف-456 ف-457 ف-458 ف-459 ف-460 ف-461 ف-462 ف-463 ف-464 ف-465 ف-466 ف-467 ف-468 ف-469 ف-470 ف-471 ف-472 ف-473 ف-474 ف-475 ف-476 ف-477 ف-478 ف-479 ف-480 ف-481 ف-482 ف-483 ف-484 ف-485 ف-486 ف-487 ف-488 ف-489 ف-490 ف-491 ف-492 ف-493 ف-494 ف-495 ف-496 ف-497 ف-498 ف-499 ف-500 ف-501 ف-502 ف-503 ف-504 ف-505 ف-506 ف-507 ف-508 ف-509 ف-510 ف-511 ف-512 ف-513 ف-514 ف-515 ف-516 ف-517 ف-518 ف-519 ف-520 ف-521 ف-522 ف-523 ف-524 ف-525 ف-526 ف-527 ف-528 ف-529 ف-530 ف-531 ف-532 ف-533 ف-534 ف-535 ف-536 ف-537 ف-538 ف-539 ف-540 ف-541 ف-542 ف-543 ف-544 ف-545 ف-546 ف-547 ف-548 ف-549 ف-550 ف-551 ف-552 ف-553 ف-554 ف-555 ف-556 ف-557 ف-558 ف-559 ف-560 ف-561 ف-562 ف-563 ف-564 ف-565 ف-566 ف-567 ف-568 ف-569 ف-570 ف-571 ف-572 ف-573 ف-574 ف-575 ف-576 ف-577 ف-578 ف-579 ف-580 ف-581 ف-582 ف-583 ف-584 ف-585 ف-586 ف-587 ف-588 ف-589 ف-590 ف-591 ف-592 ف-593 ف-594 ف-595 ف-596 ف-597 ف-598 ف-599 ف-600 ف-601 ف-602 ف-603 ف-604 ف-605 ف-606 ف-607 ف-608 ف-609 ف-610 ف-611 ف-612 ف-613 ف-614 ف-615 ف-616 ف-617 ف-618 ف-619 ف-620 ف-621 ف-622 ف-623 ف-624 ف-625 ف-626 ف-627 ف-628 ف-629 ف-630 ف-631 ف-632 ف-633 ف-634 ف-635 ف-636 ف-637 ف-638 ف-639 ف-640 ف-641 ف-642 ف-643 ف-644 ف-645 ف-646 ف-647 ف-648 ف-649 ف-650 ف-651 ف-652 ف-653 ف-654 ف-655 ف-656 ف-657 ف-658 ف-659 ف-660 ف-661 ف-662 ف-663 ف-664 ف-665 ف-666 ف-667 ف-668 ف-669 ف-670 ف-671 ف-672 ف-673 ف-674 ف-675 ف-676 ف-677 ف-678 ف-679 ف-680 ف-681 ف-682 ف-683 ف-684 ف-685 ف-686 ف-687 ف-688 ف-689 ف-690 ف-691 ف-692 ف-693 ف-694 ف-695 ف-696 ف-697 ف-698 ف-699 ف-700 ف-701 ف-702 ف-703 ف-704 ف-705 ف-706 ف-707 ف-708 ف-709 ف-710 ف-711 ف-712 ف-713 ف-714 ف-715 ف-716 ف-717 ف-718 ف-719 ف-720 ف-721 ف-722 ف-723 ف-724 ف-725 ف-726 ف-727 ف-728 ف-729 ف-730 ف-731 ف-732 ف-733 ف-734 ف-735 ف-736 ف-737 ف-738 ف-739 ف-740 ف-741 ف-742 ف-743 ف-744 ف-745 ف-746 ف-747 ف-748 ف-749 ف-750 ف-751 ف-752 ف-753 ف-754 ف-755 ف-756 ف-757 ف-758 ف-759 ف-760 ف-761 ف-762 ف-763 ف-764 ف-765 ف-766 ف-767 ف-768 ف-769 ف-770 ف-771 ف-772 ف-773 ف-774 ف-775 ف-776 ف-777 ف-778 ف-779 ف-780 ف-781 ف-782 ف-783 ف-784 ف-785 ف-786 ف-787 ف-788 ف-789 ف-790 ف-791 ف-792 ف-793 ف-794 ف-795 ف-796 ف-797 ف-798 ف-799 ف-800 ف-801 ف-802 ف-803 ف-804 ف-805 ف-806 ف-807 ف-808 ف-809 ف-810 ف-811 ف-812 ف-813 ف-814 ف-815 ف-816 ف-817 ف-818 ف-819 ف-820 ف-821 ف-822 ف-823 ف-824 ف-825 ف-826 ف-827 ف-828 ف-829 ف-830 ف-831 ف-832 ف-833 ف-834 ف-835 ف-836 ف-837 ف-838 ف-839 ف-840 ف-841 ف-842 ف-843 ف-844 ف-845 ف-846 ف-847 ف-848 ف-849 ف-850 ف-851 ف-852 ف-853 ف-854 ف-855 ف-856 ف-857 ف-858 ف-859 ف-860 ف-861 ف-862 ف-863 ف-864 ف-865 ف-866 ف-867 ف-868 ف-869 ف-870 ف-871 ف-872 ف-873 ف-874 ف-875 ف-876 ف-877 ف-878 ف-879 ف-880 ف-881 ف-882 ف-883 ف-884 ف-885 ف-886 ف-887 ف-888 ف-889 ف-890 ف-891 ف-892 ف-893 ف-894 ف-895 ف-896 ف-897 ف-898 ف-899 ف-900 ف-901 ف-902 ف-903 ف-904 ف-905 ف-906 ف-907 ف-908 ف-909 ف-910 ف-911 ف-912 ف-913 ف-914 ف-915 ف-916 ف-917 ف-918 ف-919 ف-920 ف-921 ف-922 ف-923 ف-924 ف-925 ف-926 ف-927 ف-928 ف-929 ف-930 ف-931 ف-932 ف-933 ف-934 ف-935 ف-936 ف-937 ف-938 ف-939 ف-940 ف-941 ف-942 ف-943 ف-944 ف-945 ف-946 ف-947 ف-948 ف-949 ف-950 ف-951 ف-952 ف-953 ف-954 ف-955 ف-956 ف-957 ف-958 ف-959 ف-960 ف-961 ف-962 ف-963 ف-964 ف-965 ف-966 ف-967 ف-968 ف-969 ف-970 ف-971 ف-972 ف-973 ف-974 ف-975 ف-976 ف-977 ف-978 ف-979 ف-980 ف-981 ف-982 ف-983 ف-984 ف-985 ف-986 ف-987 ف-988 ف-989 ف-990 ف-991 ف-992 ف-993 ف-994 ف-995 ف-996 ف-997 ف-998 ف-999 ف-1000																المجموع	الخدمات العامة	الوظائف العامة	مجموع الموظفين	الوظائف الفنية	الرتبة	المتطوعو
و أ ع أ ع م مد-1 مد-2 مد-3 ف-4 ف-5 ف-6 ف-7 ف-8 ف-9 ف-10 ف-11 ف-12 ف-13 ف-14 ف-15 ف-16 ف-17 ف-18 ف-19 ف-20 ف-21 ف-22 ف-23 ف-24 ف-25 ف-26 ف-27 ف-28 ف-29 ف-30 ف-31 ف-32 ف-33 ف-34 ف-35 ف-36 ف-37 ف-38 ف-39 ف-40 ف-41 ف-42 ف-43 ف-44 ف-45 ف-46 ف-47 ف-48 ف-49 ف-50 ف-51 ف-52 ف-53 ف-54 ف-55 ف-56 ف-57 ف-58 ف-59 ف-60 ف-61 ف-62 ف-63 ف-64 ف-65 ف-66 ف-67 ف-68 ف-69 ف-70 ف-71 ف-72 ف-73 ف-74 ف-75 ف-76 ف-77 ف-78 ف-79 ف-80 ف-81 ف-82 ف-83 ف-84 ف-85 ف-86 ف-87 ف-88 ف-89 ف-90 ف-91 ف-92 ف-93 ف-94 ف-95 ف-96 ف-97 ف-98 ف-99 ف-100 ف-101 ف-102 ف-103 ف-104 ف-105 ف-106 ف-107 ف-108 ف-109 ف-110 ف-111 ف-112 ف-113 ف-114 ف-115 ف-116 ف-117 ف-118 ف-119 ف-120 ف-121 ف-122 ف-123 ف-124 ف-125 ف-126 ف-127 ف-128 ف-129 ف-130 ف-131 ف-132 ف-133 ف-134 ف-135 ف-136 ف-137 ف-138 ف-139 ف-140 ف-141 ف-142 ف-143 ف-144 ف-145 ف-146 ف-147 ف-148 ف-149 ف-150 ف-151 ف-152 ف-153 ف-154 ف-155 ف-156 ف-157 ف-158 ف-159 ف-160 ف-161 ف-162 ف-163 ف-164 ف-165 ف-166 ف-167 ف-168 ف-169 ف-170 ف-171 ف-172 ف-173 ف-174 ف-175 ف-176 ف-177 ف-178 ف-179 ف-180 ف-181 ف-182 ف-183 ف-184 ف-185 ف-186 ف-187 ف-188 ف-189 ف-190 ف-191 ف-192 ف-193 ف-194 ف-195 ف-196 ف-197 ف-198 ف-199 ف-200 ف-201 ف-202 ف-203 ف-204 ف-205 ف-206 ف-207 ف-208 ف-209 ف-210 ف-211 ف-212 ف-213 ف-214 ف-215 ف-216 ف-217 ف-218 ف-219 ف-220 ف-221 ف-222 ف-223 ف-224 ف-225 ف-226 ف-227 ف-228 ف-229 ف-230 ف-231 ف-232 ف-233 ف-234 ف-235 ف-236 ف-237 ف-238 ف-239 ف-240 ف-241 ف-242 ف-243 ف-244 ف-245 ف-246 ف-247 ف-248 ف-249 ف-250 ف-251 ف-252 ف-253 ف-254 ف-255 ف-256 ف-257 ف-258 ف-259 ف-260 ف-261 ف-262 ف-263 ف-264 ف-265 ف-266 ف-267 ف-268 ف-269 ف-270 ف-271 ف-272 ف-273 ف-274 ف-275 ف-276 ف-277 ف-278 ف-279 ف-280 ف-281 ف-282 ف-283 ف-284 ف-285 ف-286 ف-287 ف-288 ف-289 ف-290 ف-291 ف-292 ف-293 ف-294 ف-295 ف-296 ف-297 ف-298 ف-299 ف-300 ف-301 ف-302 ف-303 ف-304 ف-305 ف-306 ف-307 ف-308 ف-309 ف-310 ف-311 ف-312 ف-313 ف-314 ف-315 ف-316 ف-317 ف-318 ف-319 ف-320 ف-321 ف-322 ف-323 ف-324 ف-325 ف-326 ف-327 ف-328 ف-329 ف-330 ف-331 ف-332 ف-333 ف-334 ف-335 ف-336 ف-337 ف-338 ف-339 ف-340 ف-341 ف-342 ف-343 ف-344 ف-345 ف-346 ف-347 ف-348 ف-349 ف-350 ف-351 ف-352 ف-353 ف-354 ف-355 ف-356 ف-357 ف-358 ف-359 ف-360 ف-361 ف-362 ف-363 ف-364 ف-365 ف-366 ف-367 ف-368 ف-369 ف-370 ف-371 ف-372 ف-373 ف-374 ف-375 ف-376 ف-377 ف-378 ف-379 ف-380 ف-381 ف-382 ف-383 ف-384 ف-385 ف-386 ف-387 ف-388 ف-389 ف-390 ف-391 ف-392 ف-393 ف-394 ف-395 ف-396 ف-397 ف-398 ف-399 ف-400 ف-401 ف-402 ف-403 ف-404 ف-405 ف-406 ف-407 ف-408 ف-409 ف-410 ف-411 ف-412 ف-413 ف-414 ف-415 ف-416 ف-417 ف-418 ف-419 ف-420 ف-421 ف-422 ف-423 ف-424 ف-425 ف-426 ف-427 ف-428 ف-429 ف-430 ف-431 ف-432 ف-433 ف-434 ف-435 ف-436 ف-437 ف-438 ف-439 ف-440 ف-441 ف-442 ف-443 ف-444 ف-445 ف-446 ف-447 ف-448 ف-449 ف-450 ف-451 ف-452 ف-453 ف-454 ف-455 ف-456 ف-457 ف-458 ف-459 ف-460 ف-461 ف-462 ف-463 ف-464 ف-465 ف-466 ف-467 ف-468 ف-469 ف-470 ف-471 ف-472 ف-473 ف-474 ف-475 ف-476 ف-477 ف-478 ف-479 ف-480 ف-481 ف-482 ف-483 ف-484 ف-485 ف-486 ف-487 ف-488 ف-489 ف-490 ف-491 ف-492 ف-493 ف-494 ف-495 ف-496 ف-497 ف-498 ف-499 ف-500 ف-501 ف-502 ف-503 ف-504 ف-505 ف-506 ف-507 ف-508 ف-509 ف-510 ف-511 ف-512 ف-513 ف-514 ف-515 ف-516 ف-517 ف-518 ف-519 ف-520 ف-521 ف-522 ف-523 ف-524 ف-525 ف-526 ف-527 ف-528 ف-529 ف-530 ف-531 ف-532 ف-533 ف-534 ف-535 ف-536 ف-537 ف-538 ف-539 ف-540 ف-541 ف-542 ف-543 ف-544 ف-545 ف-546 ف-547 ف-548 ف-549 ف-550 ف-551 ف-552 ف-553 ف-554 ف-555 ف-556 ف-557 ف-558 ف-559 ف-560 ف-561 ف-562 ف-563 ف-564 ف-565 ف-566 ف-567 ف-568 ف-569 ف-570 ف-571 ف-572 ف-573 ف-574 ف-575 ف-576 ف-577 ف-578 ف-579 ف-580 ف-581 ف-582 ف-583 ف-584 ف-585 ف-586 ف-587 ف-588 ف-589 ف-590 ف-591 ف-592 ف-593 ف-594 ف-595 ف-596 ف-597 ف-598 ف-599 ف-600 ف-601 ف-602 ف-603 ف-604 ف-605 ف-606 ف-607 ف-608 ف-609 ف-610 ف-611 ف-612 ف-613 ف-614 ف-615 ف-616 ف-617 ف-618 ف-619 ف-620 ف-621 ف-622 ف-623 ف-624 ف-625 ف-626 ف-627 ف-628 ف-629 ف-630 ف-631 ف-632 ف-633 ف-634 ف-635 ف-636 ف-637 ف-638 ف-639 ف-640 ف-641 ف-642 ف-643 ف-644 ف-645 ف-646 ف-647 ف-648 ف-649 ف-650 ف-651 ف-652 ف-653 ف-654 ف-655 ف-656 ف-657 ف-658 ف-659 ف-660 ف-661 ف-662 ف-663 ف-664 ف-665 ف-666 ف-667 ف-668 ف-669 ف-670 ف-671 ف-672 ف-673 ف-674 ف-675 ف-676 ف-677 ف-678 ف-679 ف-680 ف-681 ف-682 ف-683 ف-684 ف-685 ف-686 ف-687 ف-688 ف-689 ف-690 ف-691 ف-692 ف-693 ف-694 ف-695 ف-696 ف-697 ف-698 ف-699 ف-700 ف-701 ف-702 ف-703 ف-704 ف-705 ف-706 ف-707 ف-708 ف-709 ف-710 ف-711 ف-712 ف-713 ف-714 ف-715 ف-716 ف-717 ف-718 ف-719 ف-720 ف-721 ف-722 ف-723 ف-724 ف-725 ف-726 ف-727 ف-728 ف-729 ف-730 ف-731 ف-732 ف-733 ف-734 ف-735 ف-736 ف-737 ف-738 ف-739 ف-740 ف-741 ف-742 ف-743 ف-744 ف-745 ف-746 ف-747 ف-748 ف-749 ف-750 ف-751 ف-752 ف-753 ف-754 ف-755 ف-756 ف-757 ف-758 ف-759 ف-760 ف-761 ف-762 ف-763 ف-764 ف-765 ف-766 ف-767 ف-768 ف-769 ف-770 ف-771 ف-772 ف-773 ف-774 ف-775 ف-776 ف-777 ف-778 ف-779 ف-780 ف-781 ف-782 ف-783 ف-784 ف-785 ف-786 ف-787 ف-788 ف-789 ف-790 ف-791 ف-792 ف-793 ف-794 ف-795 ف-796 ف-797 ف-798 ف-799 ف-800 ف-801 ف-802 ف-803 ف-804 ف-805 ف-806 ف-807 ف-808 ف-809 ف-810 ف-811 ف-812 ف-813 ف-814 ف-815 ف-816 ف-817 ف-818 ف-819 ف-820 ف-821 ف-822 ف-823 ف-824 ف-825 ف-826 ف-827 ف-828 ف-829 ف-830 ف-831 ف-832 ف-833 ف-834 ف-835 ف-836 ف-837 ف-838 ف-839 ف-840 ف-841 ف-842 ف-843 ف-844 ف-845 ف-846 ف-847 ف-848 ف-849 ف-850 ف-851 ف-852 ف-853 ف-854 ف-855 ف-856 ف-857 ف-858 ف-859 ف-860 ف-861 ف-862 ف-863 ف-864 ف-865 ف-866 ف-867 ف-868 ف-869 ف-870 ف-871 ف-872 ف-873 ف-874 ف-875 ف-876 ف-877 ف-878 ف-879 ف-880 ف-881 ف-882 ف-883 ف-884 ف-885 ف-886 ف-887 ف-888 ف-889 ف-890 ف-891 ف-892 ف-893 ف-894 ف-895 ف-896 ف-897 ف-898 ف-899 ف-900 ف-901 ف-902 ف-903 ف-904 ف-905 ف-906 ف-907 ف-908 ف-909 ف-910 ف-911 ف-912 ف-913 ف-914 ف-915 ف-916 ف-917 ف-918 ف-919 ف-920 ف-921 ف-922 ف-923 ف-924 ف-925 ف-926 ف-927 ف-928 ف-929 ف-930 ف-931 ف-932 ف-933 ف-934 ف-935 ف-936 ف-937 ف-938 ف-939 ف-940 ف-941 ف-942 ف-943 ف-944 ف-945 ف-946 ف-947 ف-948 ف-949 ف-950 ف-951 ف-952 ف-953 ف-954 ف-955 ف-956 ف-957 ف-958 ف-959 ف-960 ف-961 ف-962 ف-963 ف-964 ف-965 ف-966 ف-967 ف-968 ف-969 ف-970 ف-971 ف-972 ف-973 ف-974 ف-975 ف-976 ف-977 ف-978 ف-979 ف-980 ف-981 ف-982 ف-983 ف-984 ف-985 ف-986 ف-987 ف-988 ف-989 ف-990 ف-991 ف-992 ف-993 ف-994 ف-995 ف-996 ف-997 ف-998 ف-999 ف-1000																المجموع	الخدمات العامة	الوظائف العامة	مجموع الموظفين	الوظائف الفنية	الرتبة	المتطوعو
451	131	80	78	162	1	45	116	1	46	38	22	6	1	1	1	الوظائف المؤقتة لعام 2021						
453	131	82	80	160	1	44	115	1	46	37	22	6	1	1	1	الوظائف المؤقتة لعام 2022						
2	–	2	2	(2)	–	(1)	(1)	–	–	(1)	–	–	–	–	–	التغير						

277 - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام 2022 لبعثة التحقق ما مقداره 60 669 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف نشر 120 مراقبا عسكريا (4 140 400 دولار)؛ والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (33 398 100 دولار) اللازمة لاستمرار 160 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، و 1 أمين عام مساعد، و 1 مد-2، و 6 مد-1، و 22 ف-5، و 37 ف-4، و 46 ف-3، و 1 ف-2، و 44 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و 1 من فئة الخدمات العامة)، و 162 وظيفة وطنية (80 وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية و 82 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 131 من متطوعي الأمم المتحدة، إضافة إلى التكاليف التشغيلية (23 131 200 دولار)، التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (296 900 دولار)، والسفر في مهام رسمية (1 591 300 دولار)، والمرافق والبنى

التحتية (5 909 100 دولار)، والنقل البري (2 947 200 دولار)، والعمليات الجوية (5 252 300 دولار)، والعمليات البحرية (321 600 دولار)، وتكنولوجيا الاتصالات المعلومات (4 826 300 دولار)، والخدمات الطبية (511 100 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 475 400 دولار).

278 - وفي عام 2022، يقترح إدخال التغييرات التالية على ملاك الموظفين: إنشاء ثلاث وظائف، وإلغاء وظيفة واحدة، وتحويل وظيفة واحدة، على النحو المفصل أدناه:

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

(أ) إنشاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون الجنسانية (موظف فني وطني)، للاضطلاع بأنشطة تتعلق بالتحقق من الضمانات الأمنية، والأمن والحماية للنساء والفتيات، وللمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وتنفيذ الإجراءات الواردة في الأمر التوجيهي للبعثة المتعلق بالشؤون الجنسانية، ولا سيما فيما يتصل بالتحليل والإبلاغ المراعيين للاعتبارات الجنسانية، وبناء القدرات في هذا المجال؛

وحدة العمليات اللوجستية

(ب) إلغاء وظيفة واحدة لرئيس الوحدة، في وحدة اللوجستيات (ف-4)، عقب إغلاق عدة مخيمات وما طرأ من تغييرات في حجم البعثة؛

المكتب الميداني الإقليمي في كالي

(ج) إنشاء وظيفة واحدة لموظف إداري (موظف وطني من الفئة الفنية)، من أجل إسداء المشورة والتوجيه الأوليين إلى رئيس مكتب إقليم كالي بشأن جميع المسائل اللوجستية والإدارية، ورصد وتنسيق الدعم التشغيلي اليومي؛

الفريق الطبي

(د) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد طبي (الرتبة المحلية)، لتنسيق أذن الخدمات الصحية، وتلقي حسابات العيادات والمستشفيات والإجلاء الطبي وخدمات الإسعاف، وغيرها من الخدمات التي تعاقدت عليها البعثة، والتحقق من صحتها، والقيام بأنشطة إدارية؛

وحدة المشتريات

(هـ) تحويل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون المشتريات (الخدمة الميدانية) إلى مساعد لشؤون المشتريات (الرتبة المحلية)، من أجل الاستفادة مما سيأتي به شاغل الوظيفة المحولة إلى وظيفة وطنية من معرفة لظروف السوق وممارسات القطاع واللغة.

279 - وطُبق معدل شواغر قدره 17 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية المستمرة، مع مراعاة متوسط معدل الشواغر في عام 2020. وطُبق معدل شواغر قدره 12 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الوطنية المستمرة، في حين طُبق معدلاً شغوراً قدرهما 50 في المائة و 35 في المائة على التوالي، على الوظائف اللتين الاثنتين الخاصتين بموظف فني وطني والوظيفة الواحدة من الرتبة المحلية، وهما وظيفتان سيتم إنشاؤهما في عام 2022. وطُبق معدل شواغر قدره 1 في المائة على التقديرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين. وطُبق معدل شواغر قدره 3 في المائة على التقديرات المتعلقة بالمستشارين العسكريين.

280 - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات لعام 2022، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021، في المقام الأول، إلى ما يلي:

(أ) العمليات الجوية، نتيجة إبرام اتفاق تعاقدى جديد نجم عنه تخفيض مبلغ العقد اللازم لاستئجار وتشغيل خدمات الطائرات؛

(ب) المرافق والبنية التحتية، بسبب اتفاق تعاقدى منقح على ممتلكات مؤجرة، لإدراج رسوم الصيانة والمرافق العامة ضمن مبلغ الإيجار، وبسبب عدم اقتناء مولدات ومعدات كهربائية إضافية؛ (ج) التكاليف المتعلقة بالموظفين الدوليين بسبب تطبيق نسبة مئوية أدنى لتكاليف الموظفين العامة على تقديرات تكاليف الوظائف الدولية، استناداً إلى أنماط الإنفاق لعام 2020؛ يقابلها (د) تكاليف الموظفين الوطنيين، بسبب تطبيق مستوى جديد لجدول المرتبات لكل من الوظائف الفنية الوطنية، والموظفين من الرتبة المحلية؛ واقتراح إنشاء وظيفتين اثنتين لموظف وطني من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية.

281 - وقد وسع مجلس الأمن، في قراره 2574 (2021)، ولاية بعثة التحقق لتشمل مجالات عمل جديدة. ونظراً لتوقيت القرار، الذي اتخذ في 11 أيار/مايو 2021، لا تزال الأمانة العامة في مرحلة تقييم الآثار المترتبة على تنفيذ الأنشطة الإضافية الصادر بها تكليف، وستقدم مقترحات في هذا الصدد في مرحلة لاحقة، عن طريق الإجراءات المعمول بها، حسب الاقتضاء.

الموارد الخارجة عن الميزانية

282 - لم تتوفر لبعثة التحقق أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021، ولا يتوقع أن تتوفر لها أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

(100 559 45 دولار)

تصدير

تضم بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مجموعة متنوعة من الأفراد، منهم أفراد عسكريون وأفراد شرطة ومدنيون، بهدف دعم الطرفين اليمنيين في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، ولا سيما الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى (اتفاق الحديدة)، الذي تم التوصل إليه في السويد في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018. وقد ركزت البعثة، منذ إنشائها، على دعم الطرفين في تنفيذ الاتفاق، وهدفت إلى إيجاد حضور مناسب في بيئة تشغيلية شديدة الصعوبة لضمان تنفيذ ولايتها بفعالية.

وعلى الرغم من التحديات الجسام التي واجهتها البعثة في عام 2020، فقد واصلت تعديل نهجها، واستكشاف سبل مختلفة، للحفاظ على الزخم نحو التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة. وركزت البعثة جهودها على دعم الطرفين في مضيئهما قدما في إعادة انتشار القوات وتعزيز آلية تخفيف التوتر ورصد وقف إطلاق النار، وتيسير الحوار بشأن إعادة فتح الطرق لإيصال المساعدات الإنسانية. وفي أعقاب وقف حكومة اليمن مشاركتها في لجنة تنسيق إعادة الانتشار والطرائق ذات الصلة، في نيسان/أبريل 2020، والذي تزامن مع التأثير المتزايد للطرائق اللازمة للتخفيف من خطر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عملت البعثة على تحقيق استئناف دائم لآليات الاتفاق ودعم التقيد بوقف إطلاق النار. ولا يزال اتفاق الحديدة يوطر للحد من العنف بشكل عام، وحماية موانئ البحر الأحمر، وزيادة النشاط الاقتصادي داخل مدينة الحديدة.

وتواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في محافظة الحديدة، مستغلةً وضعها لتيسير وزيادة مساحة العمل للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وإضافةً إلى ذلك، تتعاون البعثة مع جهات شريكة أخرى تضطلع بدور أساسي في تنفيذ اتفاق الحديدة، وهي مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والبرنامج الإنمائي، وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

وتعرب قيادة البعثة عن امتنانها للدعم الذي ما زالت تتلقاه من مجلس الأمن والطائفة الواسعة من الجهات الشريكة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وما كان للبعثة أن تؤدي عملها لولا المستوى الرفيع من التفاني والمهنية الذين يبديهما موظفوها الذين يواصلون أداء عملهم في بيئة تشغيلية صعبة.

(توقيع) الفريق (المتقاعد) أبيجيت غوها

رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

283 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مسؤولة عن دعم طرفي اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق) في تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى (اتفاق الحديدة)، والتزاماتهما وفقا لاتفاق الحديدة. وقد حُدِّدَت الولاية في قرار مجلس الأمن 2452 (2019) لفترة أولية مدتها ستة أشهر، ومُددت في القرارين 2481 (2019)، و 2505 (2020)، وكان آخر تمديد في القرار 2534 (2020) لغاية 15 تموز/يوليه 2021.

284 - وتتضمن ولاية البعثة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2534 (2020)، ما يلي: (أ) قيادة ودعم أداء لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بمساعدة أمانة تتألف من موظفين من الأمم المتحدة، للإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة انتشار القوات، وعمليات إزالة الألغام على نطاق المحافظة؛ (ب) رصد امتثال الطرفين لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة وإعادة انتشار القوات على أساس متبادل من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ (ج) العمل مع الأطراف لضمان أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى بموجب القانون اليمني؛ (د) تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة.

285 - وفي ظل استمرار نزاع تسبب في آثار مدمرة على الصعيدين الإنساني والأمني، فإن الجهود المتواصلة المبذولة لتعزيز وقف إطلاق النار وبناء الثقة بين الطرفين ومواصلة الحوار للمضي قدما في تنفيذ اتفاق الحديدة، تظل أساسا حيويا للدفع بجهود السلام في الحديدة، وعلى نطاق أوسع، في اليمن. وستواصل البعثة، من أجل الاضطلاع بولايتها، القيام بدور قيادي في إتاحة استمرار عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، ودعم الأطراف في التمسك بالتزامهما بالتنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة، بسبل منها، على سبيل المثال لا الحصر، الامتثال لوقف إطلاق النار، وإعادة نشر قواتهما، والوفاء بالمسؤولية عن أمن الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، على أن تضطلع بها قوات الأمن المحلية، وفقا للاتفاق.

286 - وسيظل وصول البعثة المتساوي إلى الطرفين، والحوار معهما، من خلال قواعد منشأة ضمن أراضي كل منهما على جانبي خط المواجهة في الحديدة وموقع للمقر متفق عليه، من أجل تعزيز القدرة على الرصد، وتوطيد الامتثال لوقف إطلاق النار، والإشراف على إعادة نشر القوات، أمرا محوريا في عمل البعثة في عام 2022. وتحقيقا لتلك الغاية، ستركز البعثة جهودها على الاشتراك في موقع واحد بين المراقبين الدوليين وبين الآلية المشتركة لتخفيف التوتر، ومراكز المراقبة المشتركة، والدوريات داخل أراضي الطرفين عبر محافظة الحديدة، لتشمل خطوط المواجهة والموانئ والمناطق الجنوبية. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة أداء دورها بوصفها رئيسة وميسرة للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للجنة تنسيق إعادة الانتشار، من أجل تعزيز الامتثال لوقف إطلاق النار وتخفيف التوتر، وإقامة حوار قائم على الثقة، والعمل على إعادة نشر كاملة للقوات. كما ستركز البعثة على تعزيز التواصل مع الشبكات المجتمعية، وضمان عملية تنفيذ شاملة للجميع، وتعزيز التنسيق من أجل إيصال المساعدة الإنسانية. وحيثما أمكن ذلك، سيشمل ذلك من خلال المشاركة مع مختلف ممثلي النساء والشباب.

برنامج العمل

الهدف

- 287 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو دعم الطرفين في تنفيذ الاتفاق بشأن مدينة الخُدَيْدة وموانئ الحديد والصليف ورأس عيسى، والتزاماتهما وفقا لاتفاق الخُدَيْدة.

الاستراتيجية

- 288 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستواصل البعثة التكيف مع البيئة المتغيرة في جميع أنحاء محافظة الخُدَيْدة لضمان أن تكون في أفضل وضع وهيكله للنهوض بولايتها. وتحقيقا لتلك الغاية، ستقوم البعثة بإنشاء و/أو تشغيل قواعد لضمان وجودها الفعلي وأنشطتها في أراضي الطرفين على جانبي خطوط المواجهة في الخُدَيْدة. كما ستتهض البعثة بالتنفيذ التدريجي لعمليات مقرها في موقع متفق عليه يعتبر مكانا يتيسر للطرفين الوصول إليه على قدم المساواة، ويكون ذا موقع استراتيجي، بحيث يمكنها الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها على أكمل وجه في محافظة الخُدَيْدة تعزيزا للاتفاق.

- 289 - وبالإشارة إلى أن التصميم الأولي للبعثة قد وُضع في أوائل عام 2019، فإن البعثة ستستفد مجالات رئيسية لعملية إعادة هيكلة لا تترتب عليها أي آثار في الميزانية، من أجل التكيف مع بيئة العمليات القائمة والمتغيرة، وبالتالي، تعزيز تنفيذ الولاية من خلال اتباع نهج متسق ومنسق وصالح لتحقيق الغرض المنشود. وهذا سيركز على أن يتحقق للبعثة تمثيل متوازن وقدرة يمكن المحافظة عليها في الأراضي التي يسيطر عليها كل جانب من الجانبين. كما سيتيح أداء البعثة لدور المساعي الحميدة المنوط بها من أجل تسهيل حوار مستمر مع الطرفين في عدن وصنعاء وفيما بينهما، والاستفادة من دعم الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للمضي قدما بتنفيذ الاتفاق. وسيكون تعزيز المشاركة على مستوى المجتمعات المحلية من خلال زعامات القبائل وفئات النساء والشباب والمجتمع المدني، في إطار السعي إلى ضمان مشاركة السكان المحليين في هذا المسعى نفسه. كما ستستفد البعثة تعديلا مستعرضا وغير ذي أثر على الكلفة لهيكل دعم البعثة من أجل تعزيز قدرتها على تلبية احتياجات البعثة المتنوعة ومتطلباتها من البنى التحتية بفعالية.

- 290 - وفيما يتعلق بآليات الاتفاق، ستقوم البعثة بقيادة ودعم استمرار سير عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بوصفها الهيئة الرقابية الرئيسية لاتفاق الخُدَيْدة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقود رئيس البعثة، بصفته رئيسا، اجتماعات دورية للجنة التنسيق تُعقد بين الطرفين في مقر البعثة، في موقع يمكن للطرفين الوصول إليه، أو في مواقع أخرى متفق عليها، للإشراف على تنفيذ ما يلي وضمان تنفيذه: (أ) عملية إعادة نشر كاملة للقوات من مدينة الخُدَيْدة وموانئها؛ (ب) وقف إطلاق النار على مستوى المحافظة من خلال الحوار والتعاون لبناء الثقة؛ (ج) قيام قوات الأمن المحلية بتوفير الأمن داخل مدينة الخُدَيْدة وموانئها وفقا للقانون اليمني.

- 291 - كما ستواصل البعثة تعزيز الهياكل المشتركة المتفق عليها سابقا ضمن إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بما في ذلك آلية تخفيف التوتر. وسيحقق ذلك، جزئيا، من خلال الاشتراك في موقع واحد على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع بين مراقبي البعثة وضباط الاتصال المعيّنين من كلا الطرفين في مراكز المراقبة المشتركة في الخُدَيْدة. وستقوم البعثة أيضا بتسيير دوريات وبرصد ميداني في الأراضي التي يسيطر عليها الطرفان على جانبي خطوط المواجهة، كما ستقوم بزيارة مناطق الاضطراب الساخنة في جميع أنحاء المحافظة. وبالاتزان مع تلك الجهود، ستواصل البعثة تقديم الخبرة التقنية للدفع بجهود إزالة الألغام في مدينة الخُدَيْدة وموانئها وحقول الألغام في المحافظة.

- 292 - وتعتزم البعثة مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان صحة وسلامة جميع أفراد البعثة فيما يتصل بكوفيد-19، وذلك بالعمل مع مقر الأمم المتحدة ومع منظومة الأمم المتحدة في اليمن على اتخاذ جميع التدابير الممكنة للتخفيف من المخاطر الناجمة عن

المرض وما يتصل به من آثار على البعثة وعلى السكان المحليين. وستواصل البعثة، خلال عمليات التواصل التي تقوم بها للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق، الامتثال الكامل لتدابير التوعية المتصلة بكوفيد-19 ولبروتوكولات كوفيد-19 التي حددتها منظمة الصحة العالمية.

293 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن النواتج التالية: (أ) تعزيز الثقة المتبادلة والاطمئنان والحوار بين الطرفين لتعزيز تنفيذ اتفاق الحديدة بوصفه دعامة أساسية لعملية السلام الأوسع؛ (ب) وصول البعثة المتساوي والمستمر إلى الجانبين والحوار معهما في أراضي كل منهما في الحديدة؛ (ج) تعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء المحافظة، وتحسين أمن السكان المحليين، بما في ذلك الحد من الإصابات الناجمة عن انتهاكات وقف إطلاق النار؛ (د) تعزيز الأوضاع الأمنية في مدينة الحديدة وموانئها بعد إعادة نشر القوات واضطلاع قوات الأمن المحلية بمسؤوليات أمنية؛ (هـ) الحد من العنف في محافظة الحديدة بفضل تخفيف التوتر بين الطرفين في الميدان؛ (و) تنفيذ عمليات متقدمة لإزالة الألغام في مدينة الحديدة وموانئها، وغيرها من المواقع ذات الأولوية، مما يؤدي إلى الحد من خطر وقوع إصابات بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو غيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب؛ (ز) وجود عملية معززة وشاملة للجميع من أجل كفالة تنفيذ الاتفاق على أساس تعزيز المشاركة المجتمعية.

294 - ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن تعزيز الوعي والتتقيف ببروتوكولات كوفيد-19؛ وعن تحقيق سلامة موظفي البعثة وأمنهم لدى تنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف؛ وتدابير الوقاية التي تكفل سلامة السكان المحليين أثناء فترة الاتصالات التي تجريها البعثة.

العوامل الخارجية لعام 2022

295 - تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) توفر إرادة سياسية كافية ومشاركة كافية من الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية للتمكن من تنفيذ اتفاق الحديدة؛
- (ب) عدم استئناف العمليات القتالية الكبرى بين الطرفين في محافظة الحديدة، وعدم وجود عوائق عسكرية مستمرة تحول دون استخدام طرق الإمداد الرئيسية من منطقة البعثة وإليها؛
- (ج) استئناف الطرفين مشاركتهم الكاملة في أنشطة لجنة تنسيق إعادة الانتشار والآليات المشتركة الفرعية لرصد وقف إطلاق النار وتعزيز تخفيف التوتر؛
- (د) توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن موقع مقر البعثة، يتضمن إمكانية وصول الطرفين إلى الأراضي على قدم المساواة، ويتيح النشر الكامل للبعثة واستمرار عملها دون عوائق؛
- (هـ) توفر بيئة تشغيل آمنة ومأمونة ومواتية بشكل مناسب، وبناء ما يكفي من الثقة بين الطرفين ومع الجهات الشريكة الأخرى لتوليد الدعم لأنشطة البعثة والمشاركة فيها باستمرار؛
- (و) وجود بيئة سياسية لا تعرقل عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة الفرعية، وتمكن الطرفين من تحديد تسلسل إعادة انتشار قوات الأمن المحلية وتفعيلها؛
- (ز) استمرار التعاون العملي مع وجود هياكل فعالة للقيادة والتحكم لدى الطرفين لتمكينهما من الامتثال على جميع المستويات؛

- (ح) قيام الطرفين بإتاحة إمكانية الوصول وحرية التنقل في جميع المناطق التي يلزم فيها ذلك من أجل المراقبة والرصد بشكل فعال على جانبي الخطوط الأمامية لمدينة الحديدة وجميع أحياء المحافظة؛
- (ط) قيام الطرفين بتوفير إمكانية الوصول والتعاون اللازمين للمضي قدما في عمليات إزالة الألغام في مدينة الحديدة، والموانئ والمناطق ذات الأولوية في المناطق الأخرى.
- 296 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن يكون المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة قابلا للتنفيذ. غير أنه، إذا استمرت الجائحة في التأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سَتُعَدَّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ بأي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.
- 297 - وتراعي البعثة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وللإسهام في النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ستعمل البعثة على تعزيز مشاركة المرأة في أعمال لجنة تنسيق إعادة الانتشار والأنشطة والآليات ذات الصلة بأفضل درجة ممكنة. وسيُضطلع بهذا العمل من أجل زيادة مشاركة المرأة ووجهات النظر النسائية في تخطيط وتنفيذ أنشطة إعادة الانتشار والأنشطة الأمنية المحلية، وتنفيذ وقف إطلاق النار، وغير ذلك من جوانب تنفيذ الاتفاق. وإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة على تعزيز المساواة في الحقوق والفرص للمرأة والمراعاة الكاملة والفعالة للمنظورات الجنسانية في تخطيط وتنفيذ أنشطة البعثة والأنشطة التي يضطلع بها الطرفان أثناء تنفيذ اتفاق الحديدة.
- 298 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستتابع البعثة التواصل والتنسيق مع الطرفين لكفالة سلامة وأمن أفراد البعثة وتقليلها ومبانيها، وكفالة التحرك السريع بلا عوائق لأفراد البعثة ومعدات وإمداداتها ولولازمها الأساسية إلى اليمن وفي داخله. ويتطلب ذلك استمرار وجود قدرة مدنية مكرسة للحفاظ على الاتصال المباشر مع السلطة الفعلية على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، ستتعاون البعثة، قدر الإمكان، مع جهات محلية صاحبة مصلحة، وجهات شريكة، ومع سائر الهيئات في محافظة الحديدة، لحشد أقصى قدر من النفوذ، وضمان توافر فهم ونهج موحدين لدعم اتفاق الحديدة وتنفيذه.
- 299 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة تيسير الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وجهات شريكة أخرى، لمساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاق الحديدة تنفيذا كاملا. وعلى وجه التحديد، سَتُبْقِي البعثة على علاقات عمل وثيقة مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة القطري، المشاركين في تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق ستوكهولم، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، والبرنامج الإنمائي، وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في محافظة الحديدة في مجالي التنمية والعمل الإنساني. وسعيا إلى التنفيذ الكامل للاتفاق بشأن مدينة الحديدة، ستعزز البعثة الرصد في مدينة الحديدة، وفي مينائها، ومينائي رأس عيسى والصليف، والمناطق الجنوبية وغيرها من المناطق. كما ستعمل على تعزيز إصلاح الموانئ، ودعم إعادة نشر القوات، وإنشاء قوات أمن محلية، فضلا عن تنفيذ عمليات إزالة الألغام. وستقوم البعثة أيضا بالتشاور والتنسيق، حسب الاقتضاء، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، لتعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار وإمكانية الوصول إلى المناطق المحتاجة.

أنشطة التقييم

- 300 - ستقوم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بقيما منهجيا يهدف عموما إلى تحسين مراعاة الجانب الجنساني في ما يجري إعداده من تحليلات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

مواصلة رصد وقف مستمر لإطلاق النار وإعادة نشر القوات⁽¹¹⁾

301 - على الرغم من التحديات الجسام المواجهة في عام 2020، فقد ظل اتفاق الخُديعة قائماً إلى حد كبير، مع أن حكومة اليمن أوقفت مشاركتها في لجنة تنسيق إعادة الانتشار والآليات المشتركة الفرعية. وفي حين وقعت حوادث قتل مستمرة وتصعيد متقطع للعنف عبر خطوط المواجهة، لم تحدث أي تحولات كبيرة في المواقع على طول خطوط المواجهة. وظلت البيئة التشغيلية والأمنية والسياسية شديدة التعقيد، وقد أدى عدم وجود لجنة فاعلة إلى زيادة إفشال الجهود الرامية إلى التواصل المستمر مع الطرفين في إطار اتفاق الخُديعة. وأدى ذلك تالياً إلى إضعاف قدرة البعثة على دعم التخفيف من حدة العنف ومنعه عموماً في المحافظة.

302 - وخلال الربع الأول من عام 2020، وقبل نقشي جائحة كوفيد-19 في اليمن، واصلت البعثة دعمها للجنة تنسيق إعادة الانتشار، وتفعيل آلية التهدة ووقف إطلاق النار. وشمل ذلك إدارة مركز عمليات مشترك، يتألف من عضوين معينين من كل طرف من الطرفين، يتواجدان في موقع مشترك مع موظفي البعثة على متن السفينة التي ترفع علم الأمم المتحدة. ويسر المركز التواصل المباشر على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع بين الطرفين، والاتصال المباشر دعماً لجهود الرصد وتخفيف التوتر في الميدان. وتحقق ذلك من خلال التواصل والتنسيق المستمرين مع مراكز المراقبة المشتركة التي يديرها الطرفان على مدار الساعة في خمسة مواقع استراتيجية على طول خطوط المواجهة. وقد زارت قيادة البعثة تلك المراكز خلال عدة زيارات إلى خطوط المواجهة في إطار جهود التهدة. وعمل أفراد البعثة بشكل مباشر مع الطرفين على تحسين سير عمل المراكز وعملياتها، وعلى الاتفاق على طرائق لنشر مراقبي البعثة في الميدان في كل موقع حيث يعملون لمدة تصل إلى 24 ساعة ويتواجدون في موقع مشترك مع الطرفين.

303 - وفي موازاة ذلك، واصلت البعثة، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020، العمل مع الطرفين على تنفيذ إعادة نشر القوات عموماً، بما في ذلك فتح طرق لوصول المساعدات الإنسانية من أجل دعم إيصال المعونة إلى المستفيدين المحتاجين إلى المساعدة. وفي 11 آذار/مارس، وقع حادث إطلاق نار على مقربة من أحد مراكز المراقبة المشتركة، مما تسبب في إصابة أحد ضباط الاتصال التابعين للحكومة اليمنية بجروح خطيرة قضى على إثرها. ورداً على ذلك، أوقفت حكومة اليمن، في 12 آذار/مارس، مشاركتها في لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وبقيت على موقفها طوال عام 2020. ونتيجة لذلك، لم تعقد أي اجتماعات للجنة خلال عام 2020، في حين أن حكومة اليمن سحبَت ضباط الاتصال التابعين لها من السفينة التي ترفع علم الأمم المتحدة، وكذلك من مراكز المراقبة المشتركة، مما أدى فعلياً إلى توقف الهيئات الفرعية للجنة تنسيق إعادة الانتشار (مركز العمليات المشترك، وآلية التهدة، ومراكز المراقبة) مما حال، في نهاية المطاف، دون قدرة البعثة على رصد وقف إطلاق النار والإبلاغ بشأنه بطريقة منصفة ومستتيرة، وفي نفس الوقت، إعاقة القدرة على التهدة في حينها بشكل خطير.

304 - وتزامنت هذه الانتكاسة الكبيرة في تنفيذ اتفاق الخُديعة مع بداية جائحة كوفيد-19، التي اضطرت البعثة، استجابةً لها، إلى تعديل وضعيتها ونهجها العمليتين تعديلاً كبيراً. وعلى نحو ما ذكر أعلاه، فإن قيود التنقل الشديدة المتصلة بالجائحة جعلت قيادة البعثة تتخذ قراراً بنقل السفينة التي تحمل على متنها 40 فرداً من أفراد البعثة إلى عُمان، مستبقةً موظفين أساسيين يبلغ عددهم 12 شخصاً في الخُديعة، وأربعة في صنعاء. وخلال تلك الفترة، عمل الموظفون المدنيون خارج الخُديعة عن بُعد لدعم الجهود المبذولة في اليمن، في حين أعيد المراقبون الذين قدمتهم الدول الأعضاء إلى بلدانهم الأصلية أثناء نقشي الجائحة. وبدخول البعثة حالة إغلاق شامل في الخُديعة، من منتصف أيار/مايو حتى أوائل أيلول/سبتمبر، ثبت أن الاتصال المباشر مع الطرفين أمر صعب، ولا سيما فيما يتعلق بحكومة اليمن. وربطت حكومة اليمن كذلك، عقب وفاة ضابط الاتصال

(11) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.7)

التابع لها نتيجة لحادث إطلاق نار وقع في آذار/مارس عند مركز المراقبة، عودتها إلى الآليات المشتركة بنقل مقر البعثة إلى أرض "محايدة" (وهي منطقة يتيسر للطرفين الوصول إليها على قدم المساواة)، واستئناف برنامج البعثة المتعلق بتسيير دوريات إلى مناطق الموانئ، وإجراء تحقيق في مقتل ضابط الاتصال. وفيما يخص المسألة الأخيرة، وفي ضوء القيود العملية السائدة، أجرت البعثة تحرياً للاستعراض المستندي، بناء على وثائق قدمها الطرفان تتعلق بالحادث. وقُدِّم للطرفين، في 17 تشرين الأول/أكتوبر، مقترح مسودة مشروع لنقل مقر البعثة إلى منطقة المطار، وذلك الموقع يُعد مرجحاً أن يلبي متطلبات وصول الطرفين إليه على قدم المساواة.

305 - وفي أوائل أيلول/سبتمبر، خففت الأمم المتحدة في اليمن القيود المتعلقة بكوفيد-19، مما مكن البعثة من استئناف عملياتها بمستوى بسيط. وفيما يتعلق بلجنة تنسيق إعادة الانتشار، عُقدت عدة اجتماعات ثنائية مع الطرفين لمعالجة الحالة في الميدان، وبحث الخطوات الكفيلة بإعادة تفعيل اللجنة وطرائقها. وتحقيقاً لتلك الغاية، بذلت البعثة جهوداً متزايدة للوساطة من أجل تهدئة التوترات، ولا سيما وأن العنف في المحافظة قد ارتفع، في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، إلى مستويات غير مسبوقة منذ سريان اتفاق الحديدة. وفي الوقت نفسه، عملت البعثة على الدفع باتفاق بشأن تدابير لضمان عودة الحكومة إلى المشاركة الكاملة في اللجنة والآليات المتصلة بها، بوسائل منها عقد لقاءات عبر الإنترنت ولقاءات مباشرة مع الطرفين، والقيام بزيارات إلى خطوط المواجهة جنوب الحديدة. وتركزت الجهود على ما يلي: (أ) عقد اجتماع للجنة في المستقبل القريب؛ (ب) تنفيذ وقف إطلاق النار؛ (ج) إنشاء وجود لبعثة الأمم المتحدة من أجل دعم اتفاق الحديدة في مناطق خاضعة لسيطرة حكومة اليمن. وواصلت البعثة زيادة الحوار مع الجهات المعنية إقليمياً ودولياً لتشجيع دعم جهود الأمم المتحدة بهدف استئناف سير عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار والحفاظ على وقف إطلاق النار.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

306 - ساهمت هذه الجهود في تنفيذ وقف إطلاق النار على النحو المنصوص عليه في اتفاق الحديدة، وهو ما يتضح من خلال زيادة خفض العنف والإصابات بين المدنيين في جميع أنحاء المحافظة، على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، فإن استمرار الموانئ في العمل جزئياً في استقبال وتفريغ السفن، واستمرار نمو النشاط الاقتصادي داخل مدينة الحديدة، وزيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحتاجة، يُظهر كذلك تقدماً مستمراً تحرزه البعثة. وتوج التوصل المستمر لكل من رئيس البعثة ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار مع الطرفين من خلال الوسائل مباشرة وعن بُعد بعقد 12 اجتماعاً ثنائياً مع الرئيس المشارك للجنة تنسيق إعادة الانتشار من الطرف الحوثي، وعقد اجتماع 1 مع الرئيس المشارك من طرف حكومة اليمن، وكذلك 11 مشاركة مع القيادة السياسية في صنعاء، و 4 اجتماعات مع حكومة اليمن. وإضافة إلى ذلك، عقد نائب رئيس البعثة 4 اجتماعات ثنائية غير رسمية، في عام 2020، مع الرئيس المشارك للجنة تنسيق إعادة الانتشار من طرف حكومة اليمن، و 8 اجتماعات مع رئيس اللجنة المشارك في صنعاء والحديدة، وما مجموعه 11 اجتماعاً مع القيادات السياسية (3 اجتماعات مع حكومة اليمن، و 8 اجتماعات مع السلطات في الحديدة وصنعاء)، وكذلك 3 على المستوى الإقليمي.

307 - بيد أن تنفيذ الاتفاق كاملاً فيما يتعلق بإعادة نشر قوات الطرفين لم يتحقق. وإضافة إلى الديناميات المحلية المتغيرة والمعقدة على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإن أسباب ذلك تتمحور حول تحديين مترسخين يعيقان تنفيذ الاتفاق، وهما: (أ) تعنت الطرفين فيما يتعلق بالإذن سياسياً بعملية إعادة نشر القوات، وتنفيذ تلك العملية فعلياً، على نحو ما اتفق عليه في المفهوم العام للعمليات، في كانون الأول/ديسمبر 2019 - وهي مسألة مرتبطة بعدم إحراز تقدم في عملية السلام عموماً؛ (ب) قيام حكومة اليمن بتعليق مشاركتها في لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المتعلقة بالتهدئة، بما في ذلك نشر ضباط في مراكز المراقبة؛ (ج) نقشي جائحة كوفيد-19، الذي أسفر عن قرار البعثة بخفض القدرات في الميدان من أجل ضمان سلامة أفرادها وسلامة

السكان المحليين - بسبب القيود الرئيسية المحددة للطاقت الطبية المحلية، والتحدي الذي تواجهه عمليات الإجلاء الطبي في الحديدة والمتعلق بجائحة كوفيد-19.

الجدول 43

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	اتفاق الطرفين على جميع الجوانب التقنية	تنفيذ مفاهيم العمليات التي وافقت عليها لجنة لإعادة النشر على النحو المنصوص عليه
	في اتفاق الحديدة	على مراحل من الموانئ ومن مدينة الحديدة

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

308 - خلال عام 2020، أعاقَت جائحة كوفيد-19 بشدة مناطق عمليات البعثة بالسبل التالية: (أ) عن طريق الحد بشدة من قدرتها على الاضطلاع بدورها في المساعي الحميدة من خلال المشاركة المباشرة المستمرة مع الطرفين والجهات صاحبة المصلحة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي، لإعادة تنشيط لجنة تنسيق إعادة الانتشار؛ (ب) من خلال وقف دوريات البعثة والرصد الميداني لمدة خمسة أشهر؛ (ج) من خلال محدودية القدرة على تنسيق تنفيذ الاتفاق مع الأطراف الشريكة الرئيسية، بما في ذلك جهود الرصد المشتركة وإعادة تأهيل الميناء؛ (د) من خلال عدم القدرة على تعزيز المشاركة على مستوى المجتمع المحلي مع تركيزها على مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق.

309 - ومع ذلك، ففي الوقت نفسه، حددت البعثة أنشطة جديدة، ضمن النطاق العام لأهدافها، من أجل دعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وعلى نحو ما هو مبين أعلاه، تطور تأثير كوفيد-19 على عمليات البعثة على ثلاث مراحل تتطلب من البعثة تعديل نهجها لمعالجة الحالة والسياق السريع التغير في الميدان. ففي المرحلة الأولى، وفي ضوء المخاطر الشديدة في سياق الحديدة، والتي تفاقمَت جراء بيئة متقلبة عقب قيام الحكومة بوقف المشاركة في لجنة تنسيق إعادة الانتشار، اتخذت خطوات بشأن الوضع الفوري لخطط الطوارئ واستمرارية الأعمال في سياق جائحة كوفيد-19. وكفل ذلك استمرار الولاية الأساسية للبعثة، وفي نفس الوقت، تقليص وجود البعثة مع بقاء فريق في الحديدة يتلقى الدعم من أفراد في صنعاء ومن أفراد يعملون عن بُعد من داخل اليمن وخارجه. وفي المرحلة الثانية، عملت البعثة في حالة تامة من القيود التشغيلية الكبيرة المتعلقة بالإغلاق الشامل بسبب الحالة السياسية والأمنية وبيئة كوفيد-19. وفي حين استمر رصد وقف إطلاق النار من خلال التعامل مع الطرفين، فقد تقلصت بشدة عمليات تسيير الدوريات والإبلاغ. واقتصرت المعلومات على تقارير طرف واحد فقط، إلى جانب معلومات واردة من مصادر وتقييمات أخرى. بيد أنه بُذلت جهود للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق عن طريق وسائل الاتصال عن بُعد، ولا سيما للتوصل إلى اتفاق بشأن مفهوم منقح للعمليات من أجل تنظيم مراحل إعادة الانتشار. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، وبعد فترة الإغلاق الشامل التام، اتخذت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة خطوات لاستئناف عملياتها البرية ووجودها الميداني تدريجياً. وشمل ذلك تسيير دوريات إلى الموانئ، والقيام بزيارات إلى المناطق الجنوبية لإجراء عمليات رصد ميداني، مع استئناف الاجتماعات الثنائية المباشرة مع الطرفين والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على المستوى الإقليمي بشأن إعادة تنشيط لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وقد اضطلع بتلك الأنشطة كلها في مراعاة لتدابير صارمة متخذة للوقاية والتخفيف والحجر الصحي متعلقة كوفيد-19 في ظروف الإغلاق الجزئي.

النتيجة المقررة لعام 2022

إعادة نشر القوات، وتولي قوات الأمن المحلية مسؤولية الأمن والرصد الفعّال لوقف إطلاق النار

310 - إن إعادة نشر القوات وتولي قوات الأمن المحلية مسؤولية الأمن وفقا للقانون اليمني هما هدفان شاملان لاتفاق الخُديدة. ونظرا للأسباب المذكورة أعلاه، لم يُحرز أي تقدم آخر في إعادة نشر القوات وتولي قوات الأمن المحلية المسؤولية عن الأمن في عام 2020. ويشكل استمرار عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وما تأخذ به من طرائق لتخفيف التوتر، شرطا حاسما لتحقيق إعادة الانتشار وفعالية تخفيف التوتر إلى جانب تعزيز الامتثال لوقف إطلاق النار. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت البعثة استراتيجية للمشاركة السياسية وخطة عمل داخلية "فعالة" تركز على الخطوات اللازمة لإعادة تنشيط لجنة تنسيق إعادة الانتشار على نحو مستدام وعلى طرائقها في تخفيف التوتر، وبدأت في تنفيذها. وللمضي قدما في دعم هاتين المبادرتين، تعمل البعثة مع الطرفين من خلال الرئيسين المشاركين للجنة تنسيق إعادة الانتشار والقيادة السياسية للطرفين، فضلا عن الجهات الإقليمية والدولية صاحبة المصلحة، من أجل تنفيذ خطوات رئيسية على مرحلتين، هما تحديداً: (أ) إعادة تنشيط اللجنة فوراً وتعديل موقف البعثة لتمكين تحديد المواقع المتوازنة والمتساوية بين الطرفين؛ (ب) تفعيل آلية تخفيف التوتر من خلال مشاركة البعثة مع الطرفين في مراكز المراقبة المشتركة على الخطوط الأمامية وقيامها بدوريات عبر المناطق التي يزداد فيها النشاط العسكري.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

311 - استند التصميم الأولي للبعثة وموقعها إلى توقع أن يلتزم الطرفان بتعهداتهما بموجب اتفاق الخُديدة وأن ينفذا إعادة الانتشار، مما يؤدي إلى تنفيذ البعثة لعملية الرصد من داخل منطقة يتوقع تجريبها من السلاح. بيد أن عدم إعادة الانتشار على مدى دورة حياة البعثة حتى الآن أدى إلى وقوع مقرها داخل منطقة خاضعة لسيطرة طرف واحد فقط. وتمثل الدرس الذي استخلصته البعثة من هذه الحالة في الحاجة الماسة إلى تعديل موقعها بحيث يكون لها وجود مادي مستمر في أراضي الطرفين على طول الخطوط الأمامية للخُديدة وذلك من أجل إتاحة وصولها المحايد إلى الجانبين على قدم المساواة والحوار معهما. وهذا يشكل هدفا مباشرا في الوقت الذي يجري فيه طرح إنشاء مقر للبعثة في منطقة متفق عليها يعتبرها الطرفان محايدة ومجردة من السلاح. ولتحقيق هذا الهدف، ستبذل البعثة جهودا لضمان إعادة تنظيمها بصورة متوازنة من خلال إنشاء موقع فوري على أراضي حكومة اليمن في الخُديدة مع القيام بعملية إعادة هيكلة لا تترتب عليها أي آثار في الميزانية لضمان القدرة الكافية والمتناسبة على التوظيف في مواقع الطرفين وإنشاء مقر يتيسر للجانبين الوصول إليه. وسيعزز ذلك إلى حد كبير قدرة البعثة على الرصد ويتيح تقديم الدعم المتساوي والمستدام لكلا الطرفين فيما يتعلق بامتثالهما لوقف إطلاق النار وتنفيذ الاتفاق. كما سيعزز ذلك الوجود السياسي للبعثة في عدن وصنعاء دعما لتنفيذ اتفاق الخُديدة على الأرض.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

312 - من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال انخفاض مطرد وقابل للقياس في عدد حوادث وقف إطلاق النار واستمرار عمل الموانئ من خلال رسو السفن وتبريغ شحناتها. ومن شأن استمرار عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار وهيئاتها الفرعية أن يوفر بيئة تكفل الشروع في التنفيذ المنهجي لمفاهيم العمليات المتعلقة بإعادة انتشار القوات ونشر مراقبين من البعثة والأطراف في أراضي الطرفين في المناطق التي يزداد فيها النشاط العسكري. كما ستقوم البعثة بتسيير دوريات في جميع أنحاء مدينة الخُديدة وموانئ الخُديدة والصليف ورأس عيسى، والمناطق الجنوبية ومناطق أخرى والمواقع الرئيسية المتصلة بإعادة انتشار القوات.

الجدول 44
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
لا ينطبق	اتفاق الطرفين على جميع جوانب إعادة الانتشار على نحو ما دعا إليه اتفاق الحديدة	تنفيذ مفاهيم العمليات التي وافقت عليها لجنة تنسيق إعادة الانتشار فيما يتعلق بإعادة النشر على مراحل من الموانئ ومن مدينة الحديدة	استئناف مستمر للجنة تنسيق إعادة الانتشار وتنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار وفقاً للقانون اليمني لمفهوم العمليات الذي وافقت عليه اللجنة	الانتهاء من إعادة انتشار القوات وتولي قوات الأمن المحلية مسؤولياتها وفقاً للقانون اليمني

المنجزات المستهدفة

313 - يعرض الجدول 47 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويُتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 47

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	1	1	1	1
1 - الرسائل الموجهة من الأمين العام إلى مجلس الأمن	1	1	1	1
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	18	12	25	39
2 - اجتماعات مجلس الأمن، واجتماع فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن	8	4	13	12
3 - اجتماعات لجنة تنسيق إعادة الانتشار	10	-	9	12
4 - الاجتماعات الثنائية مع الجهات السياسية الإقليمية صاحبة المصلحة	-	2	10	15
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	-	-	8	16
5 - حلقة عمل مع ممثلي المجتمع المحلي حول تنفيذ اتفاق الحديدة	-	-	4	8
6 - حلقة عمل مع الجهات السياسية/المدنية صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ اتفاق الحديدة	-	-	4	8
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة في سياق الجهود التي يبذلها الطرفان من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة، بما في ذلك بالاشتراك مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، حسب الاقتضاء.

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور مع الجهات المعنية اليمنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، بهدف فهم التحديات المطروحة فهماً شاملاً وتقديم أفضل مشورة ممكنة للطرفين فيما يبذلانه من جهود لتنفيذ اتفاق الحديدة؛ والاضطلاع بأنشطة الدعوة في أوساط الجهات المعنية اليمنية والإقليمية والدولية دعماً لتنفيذ الاتفاق وتعزيز وقف إطلاق النار في المحافظة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات رصد بحسب الحالة والسياق للإشراف على تنفيذ الطرفين لوقف إطلاق النار وإعادة نشر القوات وإزالة المظاهر العسكرية في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ وتقصي الحقائق فيما يتعلق بالعثور على معلومات تتعلق بمختلف الحوادث المتصلة بالحفاظ على وقف إطلاق النار، دعماً للجهود التي يبذلها الطرفان للحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيزه.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة علاقات استراتيجية مع شركاء البعثة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة للاتصالات ومقر الأمم المتحدة، والحفاظ عليها، وذلك لكفالة اتساق التراسل والتعاون المشتركين للأمم المتحدة على مختلف المستويات؛ وإعداد الرسائل الرئيسية للبعثة التي ستبث على الجمهور وتستجيب للتطورات الميدانية، وتحديث هذه الرسائل بطريقة منتظمة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية ورسائل ومواد سمعية - بصرية عن أنشطة البعثة والرسائل الرئيسية التي أصدرت ونُشرت؛ والعلاقات التي أُقيمت مع وسائط الإعلام الشريكة لضمان تغطية أكثر إنصافاً ودقة لرسائل البعثة وأنشطتها؛ والردود التي صيغت وأُجيزت في الوقت المناسب رداً على استفسارات وسائط الإعلام.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء مواقع شبكية والقيام بتحديثات متكررة لأنشطة البعثة وبياناتها العامة؛ والقيام بتحديثات منتظمة من خلال قنوات التواصل الاجتماعي بشأن أنشطة البعثة وبياناتها العامة وإبراز رسائل فريق الأمم المتحدة القطري/مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ وتبادل الصور ومقاطع الفيديو التي تعرّف بأنشطة البعثة ورسائلها الرئيسية على جميع المنصات الرقمية.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

314 - خلال عام 2022، سيواصل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن والبعثة استخدام هيكل متكامل لدعم البعثة، يمكن كلا الكيانين من تحقيق وفورات الحجم والتقليل إلى أدنى حد من الازدواجية. وقد استُعرض هذا الهيكل المتكامل لتعزيز قدرته على تقديم الدعم الفعال لمختلف احتياجات البعثتين ومتطلباتهما المتعلقة بالهياكل الأساسية. ويشمل جدول الوظائف المقترح لعام 2022 إعادة التوازن إلى الوظائف إلى حد ما من أجل التركيز على العمليات في الحديدة وصنعاء وعدن، بهدف التكيف مع بيئة تغيرت فعلاً ولا تزال آخذة في التغير، وبذلك تعزيز تنفيذ الولاية من خلال اعتماد نهج متسق ومنسق وملئم للغرض المنشود. كما سيكفل الهيكل التمثيل المتوازن للبعثة وقدرتها في أقاليم سيطرة كل من الطرفين، وسيدعم المساعي الحميدة للبعثة بغية تيسير الحوار المستمر مع الطرفين وبينهما على الصعيد الوطني في صنعاء وعدن، والاستفادة من دعم الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للمضي قدماً بتنفيذ الاتفاق.

315 - وتقتصر حالياً مرافق البعثة البرية في الحديدة على مجمع الفيلات الأربع الذي تشغله منذ 7 أيار/مايو 2020. وتعتزم البعثة إنشاء مقر لها في مطار الحديدة في عام 2021 مع قاعدة عمليات إضافية في المنطقة الخاضعة لسيطرة حكومة اليمن. ومن المتوقع أن تنشأ هذه المرافق البرية الإضافية في عام 2021، وستكون متاحة للاستخدام في عام 2022، شريطة أن تسمح السلطات المحلية للبعثة باستئجار وإقامة هذه المرافق الجديدة المقترحة في الوقت المناسب.

316 - واستعرضت البعثة الخيارات المتاحة للخدمات الطبية الأساسية، فضلاً عن المسائل الأمنية والتشغيلية المتعلقة بالوصول إلى المرافق والحصول على الخدمات الطبية المحلية في الحديدة؛ وهي تقترح مواصلة تشكيل فريق جراحي متقدم مقره الحديدة بعدد أقل قليلاً من العاملين في المجال الطبي، وفريق إجلاء طبي جوي مقره جيبوتي، حيث تتمركز مروحية تُستخدم لدعم أي متطلبات طبية طارئة ولإجلاء المصابين.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 48

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020		
عام 2022 مقابل عام 2021 (الزيادة)/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات المتكررة	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
فئة الإنفاق					
(305,5)	–	2 343,1	2 648,6	649,6	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
965,2	–	13 435,8	12 470,6	8 936,7	تكاليف الموظفين المدنيين
(3 669,8)	–	29 780,2	33 450,0	37 124,6	التكاليف التشغيلية
(3 010,1)	–	45 559,1	48 569,2	46 710,9	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 49

الوظائف المؤقتة

الفئة الفنية والفئات العليا																فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
وأ ع أ ع م		مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	المجموع الفرعي	الخدمات العامة	الميدانية/ الخدمات العامة	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الوطنيون	الرتبة	المتطوعو الأمم المتحدة	المجموع						
لوظائف المعتمدة لعام 2021																33	73	5	80	—	158
لوظائف المقترحة لعام 2022																36	76	8	80	—	164
الوظائف العادية، التغيير																3	3	3	—	6	
وظائف المساعدة لمؤقتة العامة المعتمدة عام 2021																—	1	—	—	—	1
وظائف المساعدة لمؤقتة العامة المقترحة عام 2022																—	1	—	—	—	1
وظائف المساعدة المؤقتة العامة، التغيير																—	—	—	—	—	—
مجموع الوظائف المعتمدة لعام 2021																33	74	5	80	—	159

والوطنية وتعزيزها؛ ولضمان تغطية أكثر توازناً وملاءمة لعمل البعثة ووظائفها؛ وتعزيز وجود البعثة على الإنترنت والتعريف بها؛ وتحسين فهم البعثة على نطاق واسع لمشهد الإعلام والحالة على أرض الواقع في الحديدة.

مكتب نائب رئيس البعثة في الحديدة

(ب) إنشاء وظيفة واحدة لموظف إدارة البرامج (ف-4) في مكتب نائب رئيس البعثة، لتوفير الخبرة في مجال إزالة الألغام في مدينة الحديدة والموانئ والمحافظة على نطاق أوسع. وستنقود هذه المهمة برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام المشمول بعمل البعثة. وهي ليست مهمة جديدة؛ وجرى حتى الآن التعاقد مع رئيس عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الممول من ميزانية البعثة. ويتمثل الإنشاء المقترح لهذه الوظيفة في جدول ملاك موظفي البعثة في كفالة قيادة الأمانة العامة لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام وزيادة المساءلة والفعالية والكفاءة في الخدمات التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى البعثة. ويتوافق ذلك مع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات التي دعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الحد من الاعتماد على المكتب وزيادة الجهود الرامية إلى التنفيذ المباشر لجوانب برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

(ج) نقل وظيفة واحدة من المترجمين الشفويين الميدانيين (فئة الخدمة الميدانية) من مكتب رئيس البعثة/رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، لكفالة تقديم الخدمات الحيوية ومعالجة المعلومات الحساسة.

مكتب رئيس الموظفين في الحديدة

(د) إعادة ندب موظف إداري مساعد (موظف فني وطني) كموظف مراسم معاون (موظف فني وطني) للمساعدة في المسائل المتعلقة بالبروتوكول بالتواصل مع حكومة اليمن في عدن، والسلطات في صنعاء، فضلاً عن الممثل الدبلوماسي المكلف باليمن؛ ومترجم ميداني واحد (الرتبة المحلية) في فريق تنسيق أنشطة الاتصال بالمركز الجنوبي كمساعد لشؤون الموظفين (الرتبة المحلية)، بهدف توفير معالجة تتسم بالكفاءة والفعالية للاحتياجات الإدارية والمتعلقة بالدم.

قسم الشؤون السياسية (الحديدة، صنعاء، عدن)

(هـ) نقل وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون السياسية (ف-5) من مكتب رئيس البعثة/رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار في الحديدة، إلى قيادة القسم الجديد؛ وموظفين اثنين للشؤون السياسية (ف-4) من مكتب نائب رئيس البعثة، للإشراف على الأنشطة في صنعاء وعدن على التوالي؛ وموظفين اثنين للشؤون المدنية (ف-3) من فريق تنسيق أنشطة الاتصال بالمركز الجنوبي وفريق تنسيق أنشطة الاتصال بالمركز الشمالي إلى الحديدة، لإنشاء شبكات محلية لبناء ما يلزم من ثقة مع أصحاب المصلحة المحليين وزرع ما يلزم من طمأنينة في نفوسهم؛ وموظفين معاونين اثنين للشؤون السياسية (موظف فني وطني) من مكتب نائب رئيس البعثة وقسم آلية الاتصال والتنسيق في صنعاء وعدن على التوالي، للدخول في مناقشات متعمقة والتفاعل مباشرة مع المحاورين في العاصمة.

(و) تحويل ونقل وظيفتي موظف شؤون مدنية (ف-3) من فريق الاتصال والتنسيق بالمركز الأوسط إلى موظفين معاونين اثنين للشؤون المدنية (موظف فني وطني)، للعمل مع الأطراف لتعزيز المشاركة على الصعيد المحلي مع مستوى عال من الخبرة المحلية لمعالجة الحساسيات الثقافية والقبلية والنزاعات.

- (ز) إعادة ندب موظف شؤون مدنية واحد (ف-3) في فريق الاتصال والتنسيق بالمركز الأوسط كموظف شؤون سياسية (ف-3) في الحُدَيْدة، لدعم القسم في تنفيذ الاتفاق، وضمان اتباع نهج متسق في جميع المواقع التي تعمل فيها البعثة.

الوحدة الاستشارية للشرطة في الحُدَيْدة

- (ح) نقل وظيفة واحدة لكبير مستشاري الشرطة (ف-5) من مكتب رئيس البعثة/رئيس تنسيق إعادة الانتشار ومستشار شرطة للأمم المتحدة (ف-4) من قسم آلية الاتصال والتنسيق، لتقديم مشورة استراتيجية متخصصة وتشغيلية للإدارة العليا للبعثة ودعم التدريب للسلطات الوطنية في مختلف مجالات الخبرة وإنفاذ القانون ووضع أطر لتطوير وإصلاح الشرطة المحلية وإدارة الشرطة الدولية.

- (ط) نقل وظيفة واحدة لمترجم ميداني (الرتبة المحلية) من فريق الاتصال والتنسيق بالمركز الشمالي، لتوفير الدعم اللغوي المخصص في العمليات اليومية وخدمات الترجمة الشفوية المتخصصة.

- (ي) إعادة ندب وظيفة واحدة لمترجم ميداني (الرتبة المحلية) من فريق الاتصال والتنسيق بالمركز الجنوبي كمساعد لشؤون الموظفين (الرتبة المحلية)، بهدف توفير معالجة تتسم بالكفاءة والفعالية للاحتياجات الإدارية والمتعلقة بالدعم.

قسم آلية الاتصال والتنسيق في الحُدَيْدة

- (ك) إعادة ندب موظف شؤون مدنية واحد (ف-3) من فريق الاتصال والتنسيق بالمركز الشمالي كموظف تنسيق (ف-3)، لضمان مواءمة أنشطة القسم مع الأهداف العامة للبعثة؛ و مترجم ميداني واحد (الرتبة المحلية) من فريق الاتصال والتنسيق بالمركز الشمالي كمساعد إداري (الرتبة المحلية)، لتقديم دعم إداري مخصص لأنشطة القسم.

- (ل) نقل وظيفة واحدة لمترجم شفوي ميداني (الرتبة المحلية) من فريق الاتصال والتنسيق بالمركز الأوسط، لتوفير دعم لغوي مخصص في العمليات اليومية للقسم.

المركز المشترك للتنسيق والاتصالات في الحُدَيْدة

- (م) نقل وظيفة واحدة لمترجم شفوي ميداني (الرتبة المحلية) من فريق الاتصال والتنسيق بالمركز الأوسط، لتوفير الدعم اللغوي المتخصص والمخصص في عمليات المركز اليومية.

مركز العمليات المشتركة في الحُدَيْدة

- (ن) نقل وظيفة واحدة من مترجم شفوي ميداني (الرتبة المحلية) من فريق الاتصال والتنسيق بالمركز الأوسط، لتوفير الدعم اللغوي المتخصص والمخصص في عمليات المركز اليومية.

قسم الأمن والسلامة (الحُدَيْدة، صنعاء، عدن)

- (س) نقل وظيفتين لضابط اتصال أمني (الخدمة الميدانية) من الحُدَيْدة إلى صنعاء وعدن، على التوالي، لدعم وجود أفراد البعثة في جميع المواقع.

مكتب رئيس دعم البعثة (عمان، صنعاء، الحُدَيْدة، جيبوتي، الرياض)

(ع) إنشاء وظيفتي موظف تنسيق (ف-3) في جيبوتي والرياض، على التوالي، للتنسيق مع السلطات بشأن إصدار تصاريح الرحلات الجوية وحركة المرور البرية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في جيبوتي واليمن، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين.

وحدة الموارد البشرية (عمان، صنعاء، الحُدَيْدة)

(ف) إنشاء وظيفة واحدة لموظف الموارد البشرية (الخدمة الميدانية) في صنعاء، لضمان توافر الخبرة والمشورة في مجال الموارد البشرية لموظفي بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحُدَيْدة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن في اليمن.

وحدة التمويل والميزانية (عمان، الحُدَيْدة)

(ص) إنشاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون المالية والميزانية (الخدمة الميدانية) في عمان، لأداء مهام إدارة الموارد والرصد المالي على نطاق البعثة.

وحدة المشتريات (عمان، صنعاء)

(ق) نقل وظيفة واحدة من كبير موظفي المشتريات (ف-4) ومساعد واحد لشؤون المشتريات (الخدمة الميدانية) من صنعاء إلى عمان، لتعزيز القدرات في مجال المشتريات للبعثة ومكتب المبعوث الخاص بهدف تقديم الدعم إلى جميع الأقسام والوحدات في كل موقع.

(ر) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون المشتريات (الخدمة الميدانية) في عمان، لتعزيز القدرات في مجال المشتريات للبعثة ومكتب المبعوث الخاص بهدف تقديم الدعم لجميع الأقسام والوحدات في كل موقع.

وحدة التكنولوجيا الميدانية (الحُدَيْدة، عدن)

(ش) نقل وظيفة واحدة لمساعد لنظام المعلومات الجغرافية (الرتبة المحلية) من الحُدَيْدة إلى عدن، كمساعد لشؤون نظم المعلومات (الرتبة المحلية)، بهدف توفير الدعم التقني اليومي ودعم العملاء للبيانات والصوت والفيديو والتطبيقات والخدمات الشبكية للموظفين المقيمين في عدن.

مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات (عمان، الحُدَيْدة)

(ت) إعادة ندب موظف إداري واحد (ف-3) من مكتب رئيس دعم البعثة في صنعاء كمسؤول للوجستيات (ف-3) في الحُدَيْدة، بهدف ضمان التخطيط للمشتريات واستخدام موارد البعثة على النحو الأمثل بما يتماشى مع الزيادة المقررة في التشييد وإدارة المرافق، فضلاً عن الزيادات المقررة في مستوى الدوريات وأنشطة المراقبة.

وحدة النقل البري (الحُدَيْدة، عدن، صنعاء)

(ث) نقل ستة سائقين (من الرتبة المحلية) من الحُدَيْدة إلى صنعاء لدعم وجود أفراد البعثة ولتوفير خدمات النقل لتحركات الأفراد.

وحدة مراقبة الحركة (صناعات)

(خ) إعادة ندب ثلاثة وظائف لسائق (الرتبة المحلية) من وحدة النقل البري في الحُدَيْدة إلى وحدة مراقبة الحركة في صناعات، كمساعدين لمراقبة الحركة (الرتبة المحلية)، لضمان التخطيط والتنسيق والتنظيم والتنفيذ والتحكم السليم لحركة موظفي الأمم المتحدة والبضائع من مطار عمان إلى وجهاتهم النهائية داخل اليمن.

وحدة الهندسة وإدارة المرافق (صناعات، الحُدَيْدة)

(ذ) نقل وظيفة فني شؤون هندسية بالمبادلة (خدمة ميدانية) من صناعات إلى الحُدَيْدة، ومهندس معاون (موظف فني وطني) من الحُدَيْدة إلى صناعات، بالنظر إلى التركيز المتوقع لأنشطة البناء في الحُدَيْدة في عام 2022.

وحدة التخزين والتموين المركزية (صناعات، الحُدَيْدة)

(ض) نقل وظيفة واحدة من موظف إمدادات (ف-3) من عمان إلى الحُدَيْدة، وتعزيز ركيزة تقديم الخدمات/سلسلة التوريد في الحُدَيْدة.

320 - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح استمرار وظيفة موظف لشؤون المالية والميزانية (ف-3) من فئة المساعدة المؤقتة العامة في شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، في عام 2022. ويقدم موظف شؤون المالية والميزانية خدمات الدعم، ولا يزال دوره أساسياً في كفاءة توافر القدرة الكافية في المقر لإدارة الموارد المالية وإعداد الميزانيات وتقديم الخدمات إلى الهيئات التشريعية أثناء قيامها باستعراض الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة.

321 - وفيما يتعلق بمراقبي الأمم المتحدة، طُبّق معدل شواغر نسبته 25 في المائة على التقديرات، بزيادة عن النسبة المعتمدة لعام 2021 البالغة 15 في المائة. وبالنسبة للموظفين المدنيين، طُبّق معدل شغور نسبته 25 في المائة على التقديرات، مع مراعاة النشر المتوقع. وفيما يتعلق بالأفراد المقدمين من الحكومات، طُبّق معدل شواغر نسبته 25 في المائة على التقديرات.

322 - ويُعزى الانخفاض في الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021 أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات من إيجار الطائرات ذات الأجنحة الدوارة وتشغيلها بسبب انخفاض تكلفة العقود؛ (ب) انخفاض الاحتياجات من الخدمات الطبية بسبب انخفاض تكلفة التعاقد؛ (ج) توظيف 3 وظائف دولية (ف-3) لموظف فني وطني، (د) عدم وجود احتياجات لدى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بسبب إنشاء وظيفة موظف واحد لإدارة البرامج (ف-4)؛ (هـ) اقتراح إنشاء 6 وظائف دولية جديدة (1 ف-4، و 2 ف-3، و 3 وظائف من فئة الخدمات الميدانية)؛ (و) وظائف موظفين وطنيين، لزيادة معدل الأجور غير الداخلة في حساب المعاش التقاعدي للموظفين الوطنيين المقيمين في اليمن، وارتفاع معدلات المرتبات المستخدمة في التقديرات استناداً إلى متوسط جداول المرتبات الفعلية للموظفين الحاليين؛ (ز) الخدمات التشغيلية والأمنية للمباني البرية الجديدة لمقر البعثة في مطار الحُدَيْدة وقاعدة تشغيلية إضافية واحدة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

323 - لم تتوفر للبعثة أي موارد خارجة عن الميزانية لعام 2021 ولا يتوقع أن تتوفر لها أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

(200 936 21 دولار)

تصدير

عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر 2019، على تعزيز الاستقرار السياسي وضمان التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030 في هايتي. وقد سعى المكتب المتكامل جاهداً إلى بذل المساعي الحميدة لتعزيز الحوار والتشجيع على التوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية التي طال أمدها والتي ابتلي بها البلد طيلة سنوات عديدة. كما أسهم في الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لمراقبة تطوير قدرات نظم العدالة والشرطة والإصلاحات، مع دعم مؤسسات الدولة للحد من العنف المجتمعي ومساعدة السلطات الوطنية على تعزيز احترام معايير حقوق الإنسان والتمسك بها.

ومن المتوقع أن تقطع هايتي في عام 2021 العديد من المراحل الرئيسية، بما في ذلك التجديد الديمقراطي لمؤسسات الحكم من خلال إجراء الانتخابات المحلية والبلدية والتشريعية والرئاسية التي انقضى موعدها إجرائها. كما أشارت السلطة التنفيذية المنهكة إلى اعترافها بتنظيم استفتاء دستوري مثير للخلاف خلال العام. وإذا وافق شعب هايتي على المشروع الدستوري الجديد، فسيتمكن إرساء الأساس للقيام بالمزيد من الإصلاحات الزامية إلى معالجة المسائل السياسية ومسائل الحوكمة التي طالما حالت دون تحقيق الاستقرار الدائم وأعاق تقدم نحو تحقيق التنمية. ومع ذلك، لا يزال الغموض يكتنف تحقيق أي من هذه العمليات بالفعل على النحو المقرر. وعلاوة على ذلك، تلوح في الأفق احتمالات وقوع أعمال عنف وفوضى فتاكة في حالة تأخيرها أو الطعن في نتائجها.

ومن المتوقع أن تؤثر الحملات المتعلقة بالاستفتاء والانتخابات تأثيراً سلبياً في السياق الأمني الهش أصلاً في هايتي. ومن المرجح أيضاً أن يظل كبح الأنشطة المتصلة بالعصابات، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف واستهداف المجتمعات المحلية في الأحياء المكتظة بالسكان لتحقيق مكاسب اقتصادية، يشكل تحدياً رئيسياً للسلطات الوطنية.

ونظراً للظروف الهشة التي تمر بها هايتي حالياً، والتي تتسم بأزمة سياسية طال أمدها وحالة أمنية متدهورة، فإن الدعم المقدم لمؤسساتها من قبل المكتب المتكامل في هايتي ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته سيكون أكثر أهمية من أي وقت مضى في عام 2022، في ضوء التشكيل المتوقع لحكومة من قبل رئيس منتخب حديثاً. وإذا ما عقد النظام السياسي والمجتمع في هايتي العزم على إجراء إصلاحات دستورية وإصلاحات تتعلق بالحوكمة، فإن تنفيذ هذه الإصلاحات سيتطلب دعماً ومشورة مستمرين طوال عام 2022، وكذلك الحد من العنف العصابات، ومواصلة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وتوسيع نطاق مكافحة الإفلات من العقاب، ومواصلة تعزيز حقوق الإنسان.

وإذا توفرت الموارد المناسبة، فإن الأنشطة المبينة هنا ستسهم في تعزيز بيئة هادئة يمكن فيها للقادة الهايتيين من الأوساط السياسية والدينية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، أن يتعاونوا بفعالية لمعالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لعدم الاستقرار المزمن في هايتي وتحقيق تطلعات جميع الهايتيين إلى السلام والأمن والتنمية المستدامة.

(توقيع) هيلين لا لايم

الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي

ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

324 - صدرت ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي عن مجلس الأمن، ويتولى هذا المكتب المسؤولية عن إسداء المشورة لحكومة هايتي فيما يتعلق بتعزيز وتوطيد الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك سيادة القانون؛ وترسيخ دعائم بيئة سلمية ومستقرة، بسبل منها دعم إجراء حوار وطني شامل لجميع الهايتيين؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ومقرراته ذات الصلة، بما فيها على وجه الخصوص القرار 2476 (2019). وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، مدد المجلس ولاية المكتب حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بموجب قراره 2547 (2020).

325 - ويواصل المكتب المتكامل بذل المساعي الحميدة؛ والإسهام في بناء القدرات؛ ورصد حقوق الإنسان؛ والعمل مع الجهات صاحبة المصلحة للحد من العنف المجتمعي. وفي عام 2021، تعترف حكومة هايتي بإجراء استفتاء دستوري، ومن المقرر أن تجري انتخابات تشريعية ورئاسية، في خضم تحديات سياسية وأمنية ولوجستية. وفي ضوء ذلك، تتمثل الأولويات الاستراتيجية للمكتب في عام 2022 في التشجيع على إقامة حوار شامل بين الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية؛ وتعزيز الاستقرار الديمقراطي ومواصلة دعم جهود الإصلاح الدستوري والإداري؛ وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على ضمان السلامة العامة؛ وتوطيد قطاع العدالة لضمان سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

برنامج العمل

الهدف

326 - يتمثل الهدف الذي يسهم في تحقيقه المكتب المتكامل في تعزيز الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، بما في ذلك المساواة وسيادة القانون؛ وتهيئة بيئة سلمية ومستقرة؛ وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ وترسيخ المساواة بين الجنسين.

الاستراتيجية

327 - للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيواصل المكتب المتكامل تيسير الحوار والمشاركة بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، وذلك من أجل بناء توافق في الآراء في السعي إلى إيجاد حل سلمي ومستدام للأزمة السياسية الراهنة. وسيواصل المكتب إسداء المشورة الاستراتيجية وتقديم المساعدة التقنية إلى الشرطة والعدالة والإصلاحات وإلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هايتي لتعزيز المعايير الدولية وحقوق الإنسان والتكافؤ بين الجنسين. كما سيسهم في الحد من العنف المجتمعي، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في معالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية الاقتصادية. وستساعد هذه الأنشطة هايتي على إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهيم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ولا يزال عدد الإصابات بكوفيد-19 في هايتي منخفضاً. ومع أن الحكومة أوقفت اللجنة المتعددة التخصصات المعنية بالتصدي لكوفيد-19 التي أنشأتها في آذار/مارس 2020، فإن مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق الإقليمي/المنسق الشؤون الإنسانية سيواصل دعم تنفيذ مبادرة "كوفاكس" لإتاحة لقاءات كوفيد-19.

328 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى ما يلي: (أ) تعزيز بناء توافق الآراء والتعاون بين مؤسسات الدولة لمعالجة أسباب عدم الاستقرار وعدم المساواة في هايتي؛ (ب) إقامة مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تسهم في توطيد الاستقرار وتهيئة بيئة توفر الحماية؛ (ج) تعزيز حماية المرأة والمجتمعات المحلية وسبل العيش من خلال عكس اتجاه تفاقم العنف العصابات؛ (د) تنفيذ خطة "كوفاكس" للتفويض ضد كوفيد-19 مع استهداف تحقيق تغطية بنسبة 20 في المائة من السكان المقدر عددهم بـ 11,2 مليون نسمة.

العوامل الخارجية لعام 2022

329 - تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) ترجيح استمرار مناخ الاستقطاب السياسي، مما يعرض للخطر توافق الآراء السياسي اللازم للمضي قدماً في اتخاذ مبادرات ملموسة من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية؛
- (ب) بقاء الحالة الأمنية هشة، مع أن المؤسسات الوطنية للسلامة العامة تتصدى في الوقت المناسب لمعظم الحوادث التي تقع في البلد، ولا سيما في منطقة بورت أو برنس الحضرية؛
- (ج) استمرار حكومة هايتي في دعم قدرات الشرطة الوطنية الهايتية ومديريتها لإدارة السجون ومواصلة تطويرهما، بطرق منها مواصلة تخصيص اعتمادات كافية للميزانية؛
- (د) بقاء أثر المخاطر الطبيعية على هايتي، بما في ذلك الأعاصير والزلازل، محدوداً؛
- (هـ) اتفاق الجهات المانحة الدولية والسلطات الوطنية على أولويات التنمية الرئيسية المرتبطة بقضايا التنمية الهيكلية وعلى ترتيبات تنسيق أقوى للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى توفير الموارد المناسبة لها.

330 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المقترح لعام 2022 من منجزات مستهدفة وأنشطة سيكون قابلاً للتنفيذ. ومع ذلك، إذا استمرت الجائحة في التأثير في المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإن هذه المنجزات والأنشطة سوف تُعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيلعب عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات عن الأداء البرنامجي.

331 - ويراعي المكتب المتكامل المنظور الجنساني في أنشطته التشغيلية ومنجزاته المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. ويواصل المكتب التشجيع على مشاركة المرأة المجدية في العمليات والحوارات والمفاوضات السياسية، فضلاً عن تمثيلها في مناصب صنع القرار في المؤسسات الهايتية، تمثيلاً مع حصة مشاركة المرأة التي ينص عليها الدستور والبالغة 30 في المائة على جميع المستويات. ويتضمن تقرير المكتب بيانات مصنفة عن أثر انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان للمرأة، وكذلك عن المساواة والعدالة في جرائم العنف ضد النساء والفتيات، جُمعت بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وإضافة إلى ذلك، يعمل المكتب مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مع التركيز على القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان في سياق تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2016 وخلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لهايتي في عام 2016 بشأن حالة حقوق الإنسان.

332 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل المكتب المتكامل، على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، التعاون مع المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الدول الأمريكية والجامعة الكاريبية، للاستفادة من مشورتها التقنية وجهودها السياسية في هايتي. كما سيتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع السلك الدبلوماسي من أجل دعم النهج المنسقة التي تشجع على توافق الآراء السياسي، والتغلب على حالة الجمود عند الاقتضاء.

333 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيواصل المكتب المتكامل العمل بطريقة متكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات التي كُلف بها، وفقا لتوجيهات مجلس الأمن في القرار 2476 (2019). ويعمل المكتب والفريق القطري معا على تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي وضع في عام 2020، والذي يحدد مجموعة مبسطة من الأولويات للتنفيذ تتماشى مع الملاحظات الإرشادية الست لهائتي.

أنشطة التقييم

334 - ستقود إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييما منهجيا يهدف عموما إلى تحسين مراعاة المنظور الجنساني في ما يجري إعداده من تحليلات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تعزيز بناء توافق الآراء والتعاون بين مؤسسات الدولة لمعالجة أسباب عدم الاستقرار وعدم المساواة في هايتي⁽¹²⁾

335 - واصل المكتب المتكامل جهوده لتهيئة بيئة مواتية لبناء توافق الآراء. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك الجهود الرامية إلى استئناف الحوار بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة في شباط/فبراير 2020، بعد انتهاء ولايات جميع أعضاء مجلس النواب، وثلاثي أعضاء مجلس الشيوخ وجميع المسؤولين البلديين المنتخبين، مما خلق فراغا مؤسسيا في أوائل عام 2020. وبما أنه تعذر التوصل إلى اتفاق سياسي بسبب تزايد الاستقطاب السياسي، فقد بذل المكتب مساعيه الحميدة للتشجيع على توافق الآراء من خلال المشاركة المنتظمة مع ممثلي الرئاسة، والائتلاف الحاكم، والجهات الفاعلة المحايدة، والمعارضة، فضلا عن المجتمع المدني والجهات الفاعلة الاقتصادية والمنظمات الدينية. كما قام المكتب بتنسيق مشاركة الجهات الفاعلة الدولية من خلال الفريق الأساسي ومنتدى الجهات المانحة ذي الصلة بالانتخابات.

336 - وعلاوة على ذلك، قدم المكتب المتكامل، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، المشورة أيضا بشأن الجهود الوطنية لإصلاح الحوكمة في مجالات الإصلاح الدستوري ودعم الانتخابات المحلية والبلدية والتشريعية والرئاسية المتأخرة بحيث تُعقد في عام 2021. وفي هذا الصدد، دعا المكتب إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، إذ شجع المجلس الانتخابي المؤقت على استكشاف التدابير الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في الهيئة التشريعية المقبلة. واستجابة للطلب الرسمي الذي قدمته الحكومة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 للحصول على المساعدة الانتخابية، قدم المكتب، بالتعاون مع جهات أخرى شريكة، المشورة التقنية إلى المجلس الانتخابي المؤقت وساعد السلطات الوطنية على تعبئة الموارد اللازمة للعمليات الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الجدال الدائر حول النهج الذي اتبعه الرئيس في الشروع في جهود الإصلاح الدستوري، دعا المكتب المتكامل بقوة إلى ضرورة ضمان عملية مستقلة وشاملة للجميع وشفافة. وفي سياق جائحة كوفيد-19، شجع المكتب أيضا الجهات الوطنية المعنية على العمل معا من أجل التصدي لحالة الطوارئ الصحية العامة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

337 - أسهم العمل المذكور أعلاه فيما يلي: (أ) اعتماد الإطار القانوني لإجراء استفتاء دستوري؛ (ب) وضع مشروع دستور جديد سيسهم، في حالة اعتماده، في ترشيد العمليات الانتخابية؛ (ج) تشغيل المكاتب الإقليمية للمجلس الانتخابي المؤقت؛ (د) إنكاء الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة؛ بيد أن هذا العمل لم يحقق الهدف المتمثل في صنع القرارات على نحو مستجيب

(12) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.8).

للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي، وفقاً ورد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. بيد أن الاستقطاب السياسي في البلد وعدم وجود هيئة تشريعية فاعلة يعوقان مشاورات القائمة على المشاركة والشاملة للجميع.

الجدول 50

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	تعطل سير دواليب الحكم بسبب حدوث أزمة	اعتمد الإطار القانوني لإجراء استفتاء دستوري
	سياسية والاقتدار إلى صنع القرارات على نحو	وأجريت استشارة بشأن الدستور الجديد. وجرى
	مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع	بصورة منفصلة تشغيل المكاتب الإقليمية
	وتشاركي وتمثيلي	للمجلس الانتخابي المؤقت. وتم إنكاء الوعي
		بأهمية المشاركة السياسية للمرأة

إسهام المؤسسات الفعالة والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة في توطيد الاستقرار وتهيئة بيئة توفر الحماية⁽¹³⁾

338 - دعم المكتب المتكامل السلطات الوطنية استراتيجية في وضع حلول فعالة وخاضعة للمساءلة دعماً لسير عمل نظام العدالة وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، ولا سيما من خلال الدعوة إلى تسريع عمليات إطلاق سراح السجناء والمحترزين من نظام السجون المكتظة. وللدفع قدماً بمسألة الإفراج، ساعدت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الجهات الشريكة الدولية، في إنشاء لجنة توجيهية معنية بالاحتجاز تتألف من مسؤولي وزارة العدل، وبخاصة أعضاء إدارة الشؤون القضائية والجهات الفاعلة في قطاع العدل، ومكتب أمين المظالم (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هايتي)، والمدافعين عن حقوق الإنسان. ونجح المكتب في الدعوة إلى إعادة تنشيط لجنة متابعة سلسلة العقوبات التابعة للولاية القضائية لبورت أو برنس - وهي منتدى للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع العدالة أنشئ لتخفيف اكتظاظ السجون عن طريق تسريع النظر في القضايا - وعقدت جلساتها من جديد في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020 ووافقت على عقد جلسات استماع معجلة في محاكم العاصمة وسجونها. كما يمكن أن يسهم إصدار الرئيس مرسوماً يقضي بسن قانون عقوبات وقانون إجراءات جنائية جديدين ينصان على طرق بديلة للاحتجاز، بما في ذلك الاحتجاز قبل المحاكمة، في الحد من الاحتجاز قبل المحاكمة ومن اكتظاظ السجون بمجرد دخول القانونين حيز النفاذ في عام 2022، بافتراض تصديق البرلمان المقبل عليهما. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمل مكثف استعداداً لإنشاء 11 مكتباً لا مركزياً لتقديم المعونة القانونية، مما سيسهم في الحد من الاحتجاز قبل المحاكمة. وعلى الرغم من وجود بيئة تشغيلية صعبة بسبب كوفيد-19، واصل مستشارو المكتب تزويد مديرية إدارة السجون بالمشورة والدعم التقني، بما في ذلك في وضع وتنفيذ خطة طوارئ للوقاية من جائحة كوفيد-19 والتخفيف من حدتها ومكافحتها.

339 - وقدم المكتب المتكامل، إلى جانب الجهات الشريكة الدولية وفريق الأمم المتحدة القطري، الدعم لتطوير قوة الشرطة الوطنية وتأهيلها مهنيًا. وقدم مستشارو الشرطة والإصلاحات التابعون للمكتب مساعدة تقنية لنظرائهم الوطنيين تركز على التصدي للتحديات المؤسسية والإجرائية في مجال إنفاذ القانون، ولا سيما في مجال إصلاح مكافحة الشغب، ومعالجة قضايا العمل في الشرطة الوطنية الهايتية؛ وتحسين قدرات الرقابة الداخلية. وشملت الجهود الأخرى الدعوة إلى دعم الحكومة والدعم الدولي لتعزيز إدارة الشرطة المؤسسية، وتعميم المنظور الجنساني في المنظمة، والقدرات التنفيذية.

(13) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.8).

340 - وعلى صعيد حقوق الإنسان، واصل المكتب المتكامل الدعوة إلى إقرار مجلس الوزراء لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وهي خطة صادقة عليها المجتمع المدني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2019. ومن أجل التصدي للجائحة، شارك المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في الدعوة مع الحكومة لحماية الضعفاء عن طريق الحد من الوصم ومعالجة ديناميات التحريض على العنف بسبب الخوف من كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، اضطلع المكتب بمراقبة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وقدم المساعدة التقنية لتعزيز مساهمات المجتمع المدني في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 وعدد الموظفين المحدود بسبب المشاكل الناجمة عن نقص السيولة.

341 - وبسبب هذه الجائحة، اضطر المكتب المتكامل إلى الحد من عدد حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريبات الوجيهة خلال عام 2020. ومع ذلك، تسنى تنظيم هذه المناسبات في الغالب عن طريق منتديات افتراضية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

342 - أسهم العمل المذكور أعلاه في بناء قدرات المؤسسات الوطنية الرئيسية وتعيين رئيسة لنقابة المحامين في بورت أو برنس ووزيرة على رأس وزارة حقوق الإنسان، وهو ما حقق الهدف المقرر المتمثل في تحسين رضا السكان عن خبرتهما في مجال الخدمات العامة، فضلاً عن زيادة فرص تقلد المرأة مناصب صنع القرار في المؤسسات الرئيسية، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. كما اعتُمد قانون عقوبات وقانون إجراءات جنائية جديدين ينصان على بدائل للاحتجاز ويؤثمان التشريعات الهابطة مع قواعد ومعايير العدالة الجنائية الدولية وحقوق الإنسان.

الجدول 51 مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	انخفاض مستوى رضا السكان عن الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات الوطنية	تحسن رضا السكان من خلال مواعاة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وفقاً للمعايير والقواعد الدولية للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان واعتمادهما بمرسوم رئاسي؛ وتعيين رئيسة لنقابة المحامين في بورت أو برنس ووزيرة على رأس وزارة حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع

تعزيز حماية المرأة والمجتمعات المحلية وسبل العيش من خلال عكس اتجاه تفاقم عنف العصابات⁽¹⁴⁾

343 - واصل المكتب المتكامل، بمساندة فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم بأعمال الأمانة إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أعيد إنشاؤها. وأسهم المكتب واللجنة الوطنية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، في تمكين الأطفال في المناطق المتضررة من العصابات من العودة إلى المدارس خلال عام 2020، وقدمت المساعدة في تحديد مواطن العصابات في كانون الأول/ديسمبر 2020. وعلاوة على ذلك، ساهم المكتب في إنشاء منصة تنسيق للجنة الوطنية في

(14) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.8).

كانون الأول/ديسمبر 2020 ضمت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات المجتمعية، وهو قدم الدعم بأعمال الأمانة إلى المنصة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ رئيس الوزراء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات معنية بالعنف المجتمعي في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعد المكتب اختصاصاتها وقدم لها الدعم الاستراتيجي من أجل وضع خطة عمل لها تبلغ ميزانيتها 6,4 ملايين دولار ومدتها ستة أشهر. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للسلطات الوطنية في وضع استراتيجية وطنية شاملة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، قُدمت إلى رئيس الوزراء في 4 أيار/مايو 2020. ومن خلال هذه الأنشطة، ساهم المكتب في تعزيز تولي البلد زمام أموره وفي بناء قدرات المؤسسات الوطنية على إدارة العناصر الفنية لبرنامج الحد من العنف المجتمعي.

344 - وفي خضم جائحة كوفيد-19، قام المكتب المتكامل، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفريق الأمم المتحدة القطري، بتيسير إنشاء 97 مرفقا للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق التي تسيطر عليها العصابات في بورت أو برنس في إطار مشروع ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة والإدارة الوطنية للمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وهي مؤسسة تُعنى بالمراقب العامة. كما ساعد المكتب واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وزارة الصحة في الفترة نيسان/أبريل - أيار/مايو 2020 على ترجمة مواد إعلامية لإنقاذ الوعي بشأن الوقاية من كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، نجح المكتب في الدعوة إلى إشراك اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عملية تقييم المخاطر في مشروع للإغاثة الاجتماعية موله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وأنجزته وزارة الشؤون الاجتماعية في المناطق التي تسيطر عليها العصابات في بورت أو برنس.

345 - وفي إطار مشروع صندوق بناء السلام بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هايتي، أنجز المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في أيلول/سبتمبر 2020، استعراضا لمشروع القانون المتعلق بالأسلحة النارية الذي اعتمدته مجلس الشيوخ الهايتي في تموز/يوليه 2019، وكذلك دراسة قانونية مقارنة للإطار الوطني القائم لتحديد الأسلحة. وفي إطار المشروع نفسه، شكلت وزارة العدل والأمن العام فرقة عمل مشتركة بين الوزارات في كانون الأول/ديسمبر لتنفيذ نتائج استعراض مشروع القانون، بما في ذلك إعادة صياغة النص ليتوافق مع الصكوك الإقليمية والدولية في مجال تحديد الأسلحة.

346 - وعلى الرغم من سياق أمني صعب شمل احتجاجات متعددة وزيادة في العنف المرتبط بالعصابات، فضلا عن تحديات السيولة التي حالت دون تعيين الموظفين الرئيسيين، واصلت الشرطة ومستشارو الإصلاحات التابعون للمكتب المتكامل إسداء المشورة الاستراتيجية في عام 2020. وبالاشتراك مع القيادة العليا للشرطة الوطنية الهايتية في مقر واحد، وكذلك مع هيئة التفيتش العامة ومديرية إدارة السجون، قدم مستشارو المكتب الدعم إلى عمليات تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة 2017-2021. وساعد هذا الدعم على تعزيز القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية على التصدي بفعالية للتحديات الأمنية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالعصابات وعمليات الاختطاف، من خلال توكي نهج قائم على حقوق الإنسان، وذلك بهدف الحد من الانتهاكات وزيادة المساءلة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

347 - أسهم العمل المذكور أعلاه في إرساء أساس للتشريعات اللازمة لإدارة الأسلحة، وتعزيز اللجنة، وزيادة فعالية الشرطة الوطنية الهايتية، ولكنه لم يحقق الهدف المتمثل في إصدار قانون شامل بشأن تحديد الأسلحة واعتماد استراتيجية وطنية للتصدي لعنف العصابات، على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ويمكن أن تعزى هذه الانتكاسات إلى جائحة كوفيد-19، وتأخر عملية الموافقة من جانب السلطات الوطنية، وتدهور الأوضاع السياسية.

الجدول 52
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	قيام الحكومة بإعادة تفعيل دور اللجنة الوطنية	إنشاء فرقة عمل لاستعراض الإطار المتعلق بتحديد الأسلحة. وأنشأ رئيس الوزراء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات برئاسة اللجنة الوطنية خصص لها مبلغ قدره 6,4 ملايين دولار لتغطية تكاليف أنشطة الحد من العنف المجتمعي. وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، قُدمت الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي إلى مكتب رئيس الوزراء

أثر كوفيد-19 على تنفيذ البرامج

348 - خلال عام 2020، وعلى الرغم من انخفاض حالات الإصابة المبلغ عنها بكوفيد-19 في هايتي، كان لتدابير التخفيف أثر سلبي على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب بسبب القيود المفروضة على التجمعات الكبيرة، وانخفاض الوجود المادي للموظفين في مقر المكتب المتكامل، واعتماد المزيد من التوعية الافتراضية، فضلاً عن العمل عن بعد من مواقع مختلفة في بعض الأحيان، على مدى السنة. وتأخر انتقال المكتب المزمع إلى مقر جديد في أوائل عام 2020 جزئياً بسبب الجائحة، وتعني الآثار المستمرة لهذه الجائحة أن المكتب لم يتمكن بعد من الاستعادة الكاملة من زيادة قربه من الجهات المحاورة والشريكة. وحُوِّل العديد من الاجتماعات أو حلقات العمل أو التدريبات الوجيهة المقررة إلى شكل افتراضي. ويتمثل أحد الآثار المحددة في انخفاض قدرة المكتب على رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، مما أدى إلى اعتماده نهجاً لجمع البيانات والتحقق منها خارج الموقع عن طريق شبكة حقوق الإنسان في هايتي.

349 - ومع ذلك، جرى في الوقت نفسه تحديد بعض الأنشطة الجديدة خلال عام 2020 ضمن النطاق العام لأهداف المكتب المتكامل، وذلك بغية تقديم الدعم للحكومة الهايتية وجهات شريكة من المجتمع المدني بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشملت تلك الأنشطة الجديدة بذل جهود الدعوة والتوعية لمنع التمييز والوصم المرتبطين بكوفيد-19 مع جهات شريكة من المجتمع المدني وسلطات السجون والشرطة والسكان المحليين.

النتائج المقررة لعام 2022

تعزيز بناء توافق الآراء والتعاون بين مؤسسات الدولة لمعالجة أسباب عدم الاستقرار وعدم المساواة في هايتي

350 - ازداد المأزق السياسي في هايتي تعقداً في أعقاب بدء الأزمة الدستورية في كانون الثاني/يناير 2020، فقد توقف البرلمان عن العمل بسبب انتهاء مدة ولاية جميع أعضاء مجلس النواب وثلثي أعضاء مجلس الشيوخ. وبدون وجود سلطة تشريعية فاعلة، يواصل الرئيس موبيز تسيير شؤون الحكم بالمراسيم، مما أثار انتقادات متكررة، بما في ذلك بسبب إفراط السلطة التنفيذية المتصور في استخدام المراسيم وإصدارها لمراسيم مثيرة للجدل، من قبيل إنشاء وكالة وطنية للاستخبارات مسؤولة أمام السلطة التنفيذية فقط. وبالإضافة إلى ذلك، تدفع بعض جماعات المجتمع السياسي والمدني بأن ولاية الرئيس انتهت في 7 شباط/

فبراير 2021 وأن بقاءه الآن على رأس السلطة مخالف للدستور. غير أن المؤسسات التي يفترض لها أن تفصل في هذه المنازعات، مثل المحكمة الدستورية، غير موجودة حالياً، نظراً لغياب البرلمان الذي يساعد على عقدها. وفي الحالة الراهنة، يطرح تصاعد التوتر والاستقطاب السياسيين تحديات خطيرة أمام استقرار البلد.

351 - وبحلول عام 2022، تهدف حكومة هايتي إلى اعتماد دستور جديد. ومن المتوقع أيضاً أن تكون هايتي قد شكلت حكومة جديدة بإجراء انتخابات محلية وبلدية وتشريعية ورئاسية في عام 2021. وعلى الرغم من التأيد لضرورة إصلاح الدستور، هناك جدل كبير فيما يتعلق بالنهج الذي تتوخاه السلطة التنفيذية في العملية والذي يمكن أن يشوه النتائج الإيجابية. وعلاوة على ذلك، هناك احتمال أن تؤدي الفترة التي تسبق هذه الانتخابات ونتائجها إلى زيادة حدة الاستقطاب والجمود السياسيين أو إلى تفاقم أعمال العنف.

352 - وبما أنه من المتوقع أن يشكل رئيس منتخب جديد حكومة في شباط/فبراير 2022، فإن المكتب المتكامل سيواصل الاستفادة من قدرة الأمم المتحدة على عقد الاجتماعات لتعزيز الحوار بين جميع الجهات صاحبة المصلحة من خلال بذل المساعي الحميدة وإسداء المشورة الاستراتيجية، ولا سيما فيما يتعلق بضمان الانتقال السلمي للسلطة إلى الحكومة الجديدة وتنفيذ الإصلاحات. كما سيعزز المكتب المشاركة الهادفة للشباب والنساء في الحوار من خلال إنشاء منصة لتبادل المعلومات مع المجتمع المدني لتيسير الترابط الشبكي وتحسين خبراتهم التقنية. وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب دعوته إلى زيادة عدد النساء في المناصب التنفيذية. وبما أنه سيعاد أيضاً تشكيل الهيئة التشريعية مع البرلمانين المنتخبين حديثاً في عام 2022، فإن المكتب سيدعم أيضاً الحوار بين المؤسسات لتيسير التنسيق بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفيما بين المؤسسات الرئيسية العاملة في قطاعات الحكم الديمقراطي والعدل والأمن.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

353 - تمثل الدرس الذي استخلصه المكتب المتكامل من عام 2020 في أن مشاركته، وإن كانت عريضة القاعدة، ركزت على عدد محدود من الأطراف الصانعة للقرار والجهات الفاعلة السياسية الرئيسية، إذ لم يكن هناك برلمان فاعل وكانت المعارضة مشتتة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقفل المكتب أن يشمل تواصله باستمرار شبكة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك في الأقاليم، على أوسع نطاق ممكن لحشد الالتزام بالعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. كما سيدعو المكتب الحكومة الجديدة إلى ضمان تقديم الخدمات الاجتماعية الحيوية دون انقطاع لإظهار نتائج ملموسة عقب الانتخابات ودعم حقوق الإنسان الأساسية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

354 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال إنشاء حكومة جديدة وهيئة تشريعية فاعلة، ومن خلال تقديم المساعدة للنهوض بالأولويات والإصلاحات، فضلاً عن زيادة تمثيل المرأة في كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الجدول 51
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	تعطل سير دواليب الحكم بسبب حدوث أزمة سياسية والاقتدار إلى صنع القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي	اعتماد الإطار القانوني لإجراء استفتاء دستوري والاستشارة بشأن دستور جديد على الرغم من طعن المعارضة فيه. وجرى بصورة منفصلة تشغيل المكاتب الإقليمية للمجلس الانتخابي المؤقت. وتم إدكاء الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة	اعتماد ممارسات الحوكمة السليمة، واستعادة علاقة بناءة وتعاونية بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مع زيادة مشاركة المرأة في مؤسسات الحكم، بما في ذلك في البرلمان	تنصيب حكومة جديدة، مع هيئة تشريعية فاعلة؛ زيادة تمثيل المرأة في السلطتين التشريعية والتنفيذية

إسهام المؤسسات الفعالة والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة في توطيد الاستقرار وتهيئة بيئة توفر الحماية

355 - خلّفت المخاطر المستمرة المرتبطة بالاضطرابات المدنية وعنف العصابات والجريمة المنظمة واستشراف الفساد أثرا كبيرا على التطور المؤسسي، وعرقلت إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وإعمال حقوق الإنسان، وتسببت في تدهور الوضع الأمني في هايتي، ولا سيما في أشد المناطق السكانية كثافة وأكثرها تهديشا. وقد واجه نظام العدالة في هايتي تحديات عديدة بسبب الاستياء المستمر من الجهات القضائية الفاعلة، ومحدودية تطوير الشرطة وتزايد عدد السجناء، مما أدى إلى ارتفاع معدل شغل السجون في هايتي إلى نسبة 315 في المائة، وهو من أعلى المعدلات في العالم، حيث لا تزال نسبة تناهز 80 في المائة من نزلاء السجون رهن الاحتجاز قبل المحاكمة. وعلاوة على ذلك، لا يزال الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة يمسان سمعة القضاء، وقد أدت التحديات المتعلقة بالاستقلال والتنسيق داخل السلطة القضائية إلى كون التقدم القضائي محدودا للغاية في التصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الناجمة عن العنف الذي ترتكبه العصابات والجهات الفاعلة الحكومية.

356 - وفي مواجهة هذه الحالة، لا يزال المكتب المتكامل يضطلع بأنشطة الدعوة مع السلطات الوطنية فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المكتب، إلى جانب الجهات الشريكة الدولية وفريق الأمم المتحدة القطري، على زيادة تأهيل قوة الشرطة الوطنية مهنيا، وتعزيز قدراتها المؤسسية، بما في ذلك إضفاء الطابع الإقليمي على قدرتها الرقابية. وبالمثل، يعمل المكتب على تأهيل قطاع العدالة مهنيا من خلال دعم تنفيذ خطة عمل وزارة العدل بشأن الحد من الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وتعزيز القدرات المؤسسية وقدرات التفتيش لدى المجلس الأعلى للقضاء، والجمع بين جميع الجهات الفاعلة في قطاع العدالة للعمل معا في لجان متابعة سلاسل الإجراءات الجنائية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معدل الاحتجاز قبل المحاكمة لم يتراجع عن نسبة 75 في المائة من نزلاء السجون على مدى السنوات العديدة الماضية، على الرغم من المساعدة المستمرة التي قدمتها الجهات الشريكة، مما يشير إلى تجذر مشكلة الاحتجاز قبل المحاكمة.

357 - وبالنسبة لعام 2022، سيواصل المكتب المتكامل تنفيذ ولايته من خلال إسداء المشورة الاستراتيجية إلى السلطات الوطنية لتشجيع إنشاء مؤسسات تتسم بالفعالية والمساءلة والشفافية وتؤدي إلى تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع وتعزيز حقوق

الإنسان وتحسين حمايتها. وسيعمل المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعوة إلى التنفيذ الفعال لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية - اللذين سيبدأان نفاذهما في عام 2022، على افتراض تصديق البرلمان الذي سينتخب في المستقبل عليهما - ولا سيما فيما يتعلق ببداية الاحتجاز، والحد من أعداد المحتجزين قبل المحاكمة، واكتظاظ السجون. وسيبذل المكتب مساعيه الحميدة مع المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل لتعزيز أداء سلك القضاء واستقلاليته. وسيواصل المكتب العمل مع الشرطة الوطنية الهايتية وإدارة السجون التابعة لها من أجل تعزيز قدراتها على التخطيط الاستراتيجي لإدارة الشرطة والسجون؛ وتعزيز توظيف واستبقاء ضابطات الشرطة؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الشرطة وضباط السجون من خلال قيام مستشاري شؤون الشرطة والسجون التابعين للأمم المتحدة المتشاركين في مواقع العمل بتقديم الدعم، بالتنسيق مع الجهات الشريكة الدولية؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى التصدي للعنف الانتخابي، وبخاصة العنف المرتكب ضد المرأة؛ وتنمية القدرات الرقابية للشرطة، وتعزيز آليات الإنذار المبكر التي تقودها النساء مع الشرطة الوطنية. وفي الوقت نفسه، سيقدم المكتب مع فريق الأمم المتحدة القطري الدعم للجهود الرامية إلى تحسين ظروف الاحتجاز، من خلال حلول متوسطة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء، مثل التصديق على الأوضاع في السجون وتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالاحتجاز قبل المحاكمة، فضلاً عن الجهود الرامية إلى دعم السلطات الهايتية في معالجة النقص المزمن في الغذاء والإمدادات وسوء ظروف الاحتجاز. وأخيراً، سيواصل المكتب تقديم الدعم لما يُبذل على الصعيد الوطني من جهود من أجل مكافحة الاحتجاز قبل المحاكمة كما سيعمل، بالتشاور الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الدولية، على دعم نشر قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الجديدين بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة والجهات القضائية الفاعلة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

358 - تمثل الدرس الذي استخلصه المكتب المتكامل في أن العمل التقني والبرنامجي المتصل بالعدالة، مثل دعم تنظيم حلقة عمل وطنية أو إنشاء مكاتب للمعونة القضائية، يتطلب عملاً استراتيجياً متسقاً على المستوى السياسي لتحقيق نتائج هامة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعزز المكتب عمله الاستراتيجي مع السلطات الوطنية بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة المشاركة في الأعمال البرنامجية المتصلة بالعدالة. وستقتضي الحاجة مواصلة الجهود مع الجهات الشريكة الدولية من أجل الحفاظ على دعمها الثنائي لهذه المؤسسات في المستقبل.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

359 - من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال التصديق على الاستراتيجية الوطنية للحد من الاحتجاز قبل المحاكمة، وإصدار القانونين الجديدين المتعلقين بالعقوبات والإجراءات الجنائية اللذين يصوغان نهجاً أكثر تقدمية وإنسانية إزاء إنفاذ القانون، وتحسين قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على إدارة السلامة العامة في هايتي. كما سيؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور في نظم العدالة والشرطة والإصلاحات.

الجدول 54
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	انخفاض مستوى رضا السكان عن الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات الوطنية	تحسين الرضا بين السكان من خلال مواءمة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية مع قواعد ومعايير العدالة الجنائية الدولية وحقوق الإنسان، واعتمادها بمرسوم رئاسي، وتعيين رئيسة لنقابة المحامين في بورت أو برنس ووزيرة على رأس وزارة حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع	اعتماد الإصلاحات الرئيسية في مؤسسات القضاء والشرطة والإصلاحات ومؤسسات مكافحة الفساد في هايتي، مما يرسى أساسا لتعزيز الفعالية والمساءلة والشفافية	التنفيذ الفعال لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، مما يؤدي إلى خفض فترة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة واكتظاظ السجون؛ وضمان تكافؤ فرص الجميع في اللجوء إلى القضاء

تعزيز حماية المرأة والمجتمعات المحلية وسبل العيش من خلال عكس اتجاه تفاقم عنف العصابات

360 - شهد عام 2020 تصاعد انعدام الأمن والتوترات الداخلية، بما في ذلك زيادة العنف خلال احتجاجات المعارضة السياسية والمجتمع المدني، وكذلك من قبل مجموعة صغيرة من ضباط الشرطة المتطرفين. كما أدى توسيع العصابات لمناطق أنشطتها وإعادة تنظيمها إلى تزايد جرائم الاختطاف والقتل، والتواطؤ المزعوم لبعض السياسيين ونخب دوائر الأعمال وضباط الشرطة مع زعماء العصابات، واستمرار تدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية في خضم جائحة كوفيد-19. وعلى وجه الخصوص في عام 2020، زادت جرائم الاختطاف بنسبة 200 في المائة عن العام السابق، حيث تم الإبلاغ عما مجموعه 234 حالة من بينها 59 امرأة و 37 قاصرا، مقارنة بـ 78 حالة في عام 2019. ودفعت الزيادة الكبيرة في الجرائم المتصلة بالعصابات الحكومة إلى زيادة الاستثمار في إنفاذ القانون بتخصيص موارد إضافية للشرطة والمؤسسات القضائية. وفي الوقت نفسه، سعت الحكومة أيضا إلى اعتماد نهج أكثر استجابة للمسائل الأمنية، بما في ذلك توفير تمويل إضافي للشرطة والإعلان عن قيادة جديدة للشرطة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المكتب لترشيد تصدي المنظمات الحكومية وغير الحكومية للعنف المجتمعي، لا تزال أنشطة كثيرة غير منسقة ومجزأة.

361 - واستجابة لهذا السياق، حافظ المكتب المتكامل على دعمه لقدرات الشرطة في مجال مكافحة العصابات، بسبل منها إسداء المشورة بشأن تنفيذ نهج شامل قائم على حقوق الإنسان للحد من الانتهاكات وزيادة المساءلة. كما يواصل المكتب إسداء المشورة الاستراتيجية إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك إلى فرقة العمل التابعة لرئيس الوزراء المعنية بالعنف المجتمعي. وعلاوة على ذلك، ساعد المكتب اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على صياغة خطة عملها وإنشاء منصة للتنسيق بمشاركة المنظمات الشريكة غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

362 - وفي عام 2022، سيواصل المكتب المتكامل العمل مع الشركاء الاستراتيجيين من أجل تعزيز تولي البلد زمام أموره فيما يتصل باتباع نهج شامل على الصعيد الوطني للحد من العنف المجتمعي. وتمشيا مع نقل الأنشطة الفنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي إلى فريق الأمم المتحدة القطري، سيتحول دور المكتب إلى الدعم الاستراتيجي من خلال بذل المساعي الحميدة وإسداء المشورة الاستراتيجية والدعوة. وسينصب تركيز المكتب، مع فريق الأمم المتحدة القطري، بصورة متزايدة على اتباع نهج شامل للحد من العنف المجتمعي، مع تفضيل الجهود المؤسسية الوطنية المستدامة لتنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي وإدارة الأسلحة والذخائر، وفقا للاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي. وكجزء رئيسي من هذا النهج، سيساعد المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري السلطات الوطنية على وضع استراتيجية لتعبئة الموارد الغرض منها ضمان استدامة تنفيذ الحكومة لبرامج الحد من العنف المجتمعي على المدى الطويل. وستوجه مساعدة إضافية نحو زيادة فعالية أعمال الشرطة والحوار والتوعية المجتمعية، بوسائل منها تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الحفاظ على النظام العام والتصدي لعنف العصابات والعنف الجنسي والجسدي. وإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب دعم مكتب أمين المظالم في تنفيذ استراتيجيته الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان التي ستساعد الدولة على تحسين المساءلة، إذا ما حظيت بالموارد الكافية، بما في ذلك ما تبذله من جهود من أجل التصدي لعنف العصابات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

363 - تمثل الدرس الذي استخلصه المكتب المتكامل في أنه يلزم، بهدف الحد من العنف المجتمعي، اتباع نهج كلي لإنشاء وتنفيذ مشروع صندوق بناء السلام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هايتي لكفالة معالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية الاقتصادية. فبذل جهد شامل هو أمر حيوي بصفة خاصة نظرا لتسليم الأنشطة البرنامجية التي كانت تنفذها بعثات حفظ السلام في السابق إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في البلد. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيجري المكتب على ربط أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي بالجهود الإنسانية والإنمائية، وعلى توجيهها إلى معالجة الأسباب الجذرية، فضلا عن أعراض العنف.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

364 - من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال تنفيذ وتمويل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي. كما سيؤدي ذلك إلى استمرار انخفاض عدد الأشخاص المتضررين من عنف العصابات، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي، فضلا عن الحد من تداول الأسلحة بكافة أنواعها.

الجدول 55 مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	قيام الحكومة بإعادة تفعيل دور اللجنة الوطنية	إنشاء فرقة عمل لاستعراض الإطار المتعلق بتحديد الأسلحة.	تصميم وتمويل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
	وأشأ رئيس الوزراء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات برئاسة اللجنة	والحد من العنف المجتمعي؛ وانخفاض عدد الأشخاص	وإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات برئاسة اللجنة	وإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات برئاسة اللجنة

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
الوطنية خصص لها مبلغ قدره 6,4 ملايين دولار لتغطية تكاليف أنشطة الحد من العنف المجتمعي. وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، قُدمت الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي إلى مكتب رئيس الوزراء				
المتضررين من عنف العصابات في المجتمعات المحلية المتأثرة بهذا العنف؛ وإنشاء اللجنة الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر ووضع استراتيجية وبرنامج وطنيين في هذا الصدد				
الهيئة المختصة إلى شكل الهيكل المستدام الذي يستطيع تنفيذ البرنامج الوطني				

المنجزات المستهدفة

365- يعرض الجدول 56 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويُتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 56

المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	3
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	3	3	3
2 - جلسات مجلس الأمن	3	3	3	3
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	32	68	32	55
3 - الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية في أربعة مجالات عمل رئيسية: (أ) تنفيذ الخطة الاستراتيجية وحشد الموارد اللازمة لها لمواصلة تطوير وتجهيز الشرطة الوطنية الهايتية، ودعم خدمات الشرطة القادرة على صون الأمن العام، والحد من عنف العصابات، وحماية حقوق الإنسان؛ (ب) قيام السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري بتنفيذ برامج بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، وإدارة الأسلحة والذخائر؛ (ج) إدارة السجون ومراكز الاحتجاز ومراقبتها وفقا للمعايير الدولية؛ (د) تعزيز حقوق الإنسان ومشاركة المرأة بوصفها صانعة للقرار في مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ومبادرات الحوار وبناء توافق الآراء				
	32	68	32	55

المنشورات (عدد المنشورات)			
2	2	1	2
2	2	1	2
11	11	11	11
11	11	11	11
5 - مواد تتقل الدعم الاستشاري إلى المحاورين الوطنيين في المجالات الرئيسية للولاية			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
المساعي الحميدة: المساعي الحميدة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام من أجل القيام بما يلي: (أ) تعزيز التعاون والحوار بين أبرز الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية، وبناء توافق في الآراء، وتعزيز الاستقرار السياسي والحكومة الرشيدة؛ (ب) دعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والشركاء الدوليون لمواصلة تطوير وتجهيز الشرطة الوطنية الهايتية، فضلاً عن تيسير مبادرات السلام المحلية، للحد من عنف العصابات والعنف المجتمعي والحفاظ على بيئة سلمية ومستقرة؛ (ج) زيادة الوعي بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وبأعمال العنف الجنسي والجنساني والتمييز الجنساني، وتعزيز المساءلة المؤسسية للتصدي لتلك الأعمال ووضع حد لإفلات مرتكبيها من العقاب التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة بشأن تقديم الدعم لمبادرات الحوار وبناء توافق الآراء الشاملة للجميع؛ وإسداء المشورة لإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة ولاتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات؛ المضي قدماً في الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية التي تسمح بتوضيح المسؤوليات والإخضاع للمساءلة على الصعيد الوطني وتنفيذ السياسات؛ ودعم جهود الحكومة الرامية إلى إجراء إصلاحات دستورية تهدف، في جملة أمور، إلى توضيح الإطار المؤسسي وتبسيطه وإلى مواءمة الجدول الزمني للانتخابات وانتهاء فترة عضوية المسؤولين المنتخبين في الدولة، وتعزيز الإصلاح القضائي وإمكانية الوصول إلى القضاء والخدمات الأساسية؛ وإسداء المشورة للشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون لتعزيز قدرات الشرطة ودوائر السجون والرقابة عليها وشراء المعدات اللازمة للحد من عنف العصابات وتحسين الظروف الأمنية؛ وإسداء المشورة إلى مؤسسات الدولة ووكالاتها لتعزيز وتنفيذ خطط العمل الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ وإسداء المشورة بشأن وضع إطار تنظيمي لتحديد الأسلحة، يشمل التنفيذ الفعال لآلية شاملة مشتركة بين المؤسسات في مجال الأسلحة والذخائر بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: أداء بعثات تقييم حقوق الإنسان والادعاءات المتعلقة بالانتهاكات؛ تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ وبعثات رصد مشتركة لتقييم عنف العصابات			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد إعلامية (كتيبات ونشرات ولوحات إيضاحية ورسوم بيانية ومواد ترويجية) تشرح ولاية المكتب والتطورات؛ وتنظيم أنشطة توعية بشأن الأولويات الرئيسية للمكتب بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات؛ وتنظيم أنشطة لدعم العمل المشترك للأمم المتحدة فيما يتعلق بالانتخابات؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي؛ والشرطة؛ والسجون؛ والقضاء؛ وحقوق الإنسان. وستتم الحملات استخدام وسائط الإعلام التقليدية والرقمية والشبكات الإذاعية العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: وضع خطة استراتيجية لضمان تغطية أنشطة المكتب الرئيسية، والمؤتمرات الصحفية، والإحاطات الصحفية، والنشرات الصحفية، والمقابلات والمنشورات الموجهة لوسائط الإعلام بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات ومع الفئات السكانية والشبكات المستهدفة؛ والرصد اليومي لوسائل الإعلام والتحليل الاستراتيجي لاتجاهات وسائط الإعلام والمخاطر والفرص وإدارة الاتصالات في الأزمات المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء وصيانة منصات رقمية للمكتب (على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي)؛ وإنتاج ونشر محتوى مختلف المنتجات والحملات المتعددة الوسائط (مع التركيز على الإذاعة الرقمية) التي تعزز الشفافية والمساءلة وتشرك الجهات الفاعلة الرئيسية في أولويات المكتب؛ وتنظيم حملات ومنتجات لمنصات وسائط التواصل الاجتماعي لإظهار أثر عمل المكتب وإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في المجالات ذات الأولوية بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات وفريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة			

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 57

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	الاحتياجات لعام 2022		2021	2020	
	مجموع الاحتياجات غير	الاحتياجات المتكررة	الاعتمادات	الإنفاق	فئة الإنفاق
	عام 2022 مقابل عام 2021 الزيادة/(النقصان)				
	(2)-(3)=(5)	(4)	(2)	(1)	
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	—	826,4	826,4	641,6	
تكاليف الموظفين المدنيين	2 512,6	16 241,2	13 728,6	13 696,5	
التكاليف التشغيلية	152,0	4 868,6	4 716,6	5 595,7	
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	2 664,6	21 936,2	19 271,6	19 933,8	

الجدول 58

الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا															فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون				
و أ ع أ ع م مد-2 ⁽¹⁾ مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي المجموع الميدانية/ الخدمات															الخدمة فئة		مجموع الموظفين	الفنيون	الرتبة	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام 2021																					
1	1	4	7	18	11	1	43	17	60	21	28	—	109								
الوظائف المقترحة لعام 2022																					
1	1	4	7	18	11	1	43	17	60	17	28	—	105								
الوظائف العادية، التغيير																					
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	(4)	—	(4)	(4)					
وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة لعام 2021																					
—	—	—	1	1	1	—	3	—	2	5	—	5	5	—	—	5					
وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترحة لعام 2022																					
—	—	—	1	1	1	—	3	—	2	5	—	5	5	—	—	5					
وظائف المساعدة المؤقتة العامة، التغيير																					
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—					

مجموع الوظائف المعتمدة لعام 2021	الفئة الفنية والفئات العليا													فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
	و أ ع أ ع م مد-2 ⁽¹⁾ مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي													الخدمة فئة		مجموع الموظفين	
	المجموع الميدانية/ الخدمات وظائف الفنيون الرتبة الأمم المتحدة													الدولية		الوطنية	
114	-	1	1	5	8	19	11	1	46	17	2	65	21	28	-	114	متطوعو
مجموع الوظائف المقترحة لعام 2022	-	1	1	5	8	19	11	1	46	17	2	65	17	28	-	110	متطوعو
المجموع، التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(4)	-	(4)	-	(4)

(أ) وظيفة ممولة بنسبة 50 في المائة وتقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

(ب) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

366 - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للمكتب لعام 2022 ما قدره 21 936 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف نشر 13 فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة (826 400 دولار)؛ وتكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (16 241 200 دولار) لـ 60 وظيفة دولية (1 أ ع م، و 1 مد-2، و 4 مد-1، و 7 ف-5، و 18 ف-4، و 11 ف-3، و 1 ف-2، و 17 من فئة الخدمة الميدانية)، و 45 وظيفة وطنية (17 موظفا فنيا وطنيا و 28 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 5 وظائف من المساعدة المؤقتة العامة (1 مد-1، و 1 ف-5، و 1 ف-4، و 2 من فئة الخدمات العامة) وإثنين من الأفراد المقدمين من الحكومات؛ والتكاليف التشغيلية (4 868 600 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (187 500 دولار)، والسفر في مهام رسمية (201 500 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (2 370 100 دولار)، والنقل البري (244 900 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (1 381 000 دولار)، والخدمات الطبية (197 600 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (286 000 دولار).

367 - وفي عام 2022، يقترح إدخال التغييرات التالية على الملاك الوظيفي التكميلي:

دائرة الشؤون السياسية والحكم الرشيد، وقسم نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل/الحد من العنف المجتمعي:

إلغاء أربع وظائف لموظفي شؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (موظفون فنيون وظيفيون): منذ إنشاء المكتب في عام 2019، تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالإطار التنظيمي لإدارة الأسلحة والذخائر في هايتي، وكذلك في رصد أنشطة العصابات وتحليلها. وبناء على ذلك، يُقترح إلغاء وظيفتين لموظفين معاونين لشؤون نزع السلاح والتسريح (موظفان فنيان وطنيان)، كانا يعملان على صياغة التشريعات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر والتشاور بشأنها ونشرها وعلى رصد وتقييم المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إلغاء وظيفة لموظف معاون لشؤون نزع السلاح والتسريح (موظف فني وطني) وأخرى لموظف مساعد لشؤون نزع السلاح والتسريح (موظف فني وطني) في خلية الإبلاغ. ومن المتوقع أن تتولى المؤسسات الوطنية المهام الموكلة إليهم، في حين ستوزع أي مهام متبقية في هذا المجال داخل القسم.

368 - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح استمرار خمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في عام 2022 (1 مد-1، و 1 ف-5، و 1 ف-4، و 2 من فئة الخدمات العامة) على النحو التالي:

(أ) موظف رئيسي لشؤون حقوق الإنسان (مد-1): بما أن حالة حقوق الإنسان لا تزال تثير القلق، سيواصل الموظف الرئيسي لشؤون حقوق الإنسان مساعدة الحكومة على تحسين امتثالها لمعايير حقوق الإنسان، حيث إن تنفيذ خطة العمل لحقوق الإنسان لا يزال بانتظار موافقة مجلس الوزراء؛

(ب) كبير موظفي الشؤون السياسية (ف-5): سيواصل كبير موظفي الشؤون السياسية، بوصفه رئيس فريق هايتي في شعبة الأمريكتين التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، الإشراف على عملية التنسيق في المقر والجمع بين جهات التنسيق في هايتي من مختلف إدارات الأمانة العامة ودوائرها ومكاتبها، ومن 19 صندوقاً وبرنامجاً ووكالة؛

(ج) موظف للشؤون السياسية (ف-4): يساعد موظف الشؤون السياسية كبير موظفي الشؤون السياسية (رئيس الفريق) في جميع المسائل الوارد وصفها أعلاه. وستواصل هذه الوظيفة تعزيز تكامل أنشطة المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري ودعم تنفيذ إطارهما الاستراتيجي المتكامل؛

(د) مساعد فريق (فئة الخدمات العامة): ستواصل وظيفة الدعم هذه، في فريق هايتي التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/إدارة عمليات السلام، تقديم الدعم الإداري اللازم لفريق هايتي في شعبة الأمريكتين؛

(هـ) مساعد لشؤون المالية والميزانية (فئة الخدمات العامة): لا تزال هذه الوظيفة أساسية في عام 2022، مع استمرار زيادة الحاجة إلى الدعم الإداري والمكثبي لموظفي شؤون المالية والميزانية فيما يتعلق بتقديرات التكاليف ومقترحات الميزانية وإدارة الميزانية ورصد الأداء لجميع البعثات السياسية الخاصة البالغ عددها 38 بعثة.

369 - وطُبّق معدل شواغر قدره 20 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، مع مراعاة أحدث معدلات شواغر فعلية مطبقة. وطُبّق معدل شواغر نسبته 1 في المائة على التقديرات المتعلقة بالموظفين الفنيين الوطنيين وآخر نسبته 6 في المائة على الوظائف المؤقتة من الرتبة المحلية، مع مراعاة أحدث معدلات شواغر فعلية مطبقة. وتستند تقديرات التكاليف المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة والأفراد المقدمين من الحكومات لعام 2022 إلى افتراض النشر الكامل.

370 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021 أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين نتيجة لتطبيق جداول المرتبات المنقحة على الوظائف الدولية والوطنية وتطبيق معدلات شواغر أقل على الموظفين الفنيين الوطنيين والوظائف من الرتبة المحلية مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة لعام 2021، يقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات بسبب إلغاء أربع وظائف لموظفين فنيين وطنيين؛ (ب) الاحتياجات الجديدة المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية لتقديم خدمات قصيرة الأجل تتعلق بوضع استراتيجية للإصلاح السياسي وتيسير الحوار الوطني؛ (ج) زيادة الاحتياجات من خدمات الإعلام والنشر فيما يتعلق بالبحث ونشر المعلومات؛ (د) زيادة الاحتياجات من الرسوم المصرفية والشحن والخدمات الأخرى، من أجل توفير خدمات النقل والإقامة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. والزيادة الإجمالية في الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والبنية التحتية، يعزى أساساً إلى الانتقال من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات إلى مقر المكتب الذي له أثر بيئي أصغر، واستخدام عقود الإنجاز الكلي التي تتسم بالفعالية من حيث التكلفة بالنسبة للأعمال الهندسية واللوازم والمرافق العامة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

371 - لم تتوفر للمكتب أي موارد خارجة عن الميزانية في عام 2021 ولا يتوقع أن تتوفر له أي موارد من هذا القبيل في عام 2022.

11 - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

(700 596 45 دولار)

تصدير

بعد الفترة الطويلة التي استغرقتها مرحلة بدء العمل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والتي تعود أساساً إلى التحديات التي طرحتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بلغت البعثة مرحلة القدرة التشغيلية الأولية وبدأت تنفيذ مهامها فعلياً في ضوء ولايتها الشاملة، بما في ذلك أهدافها الاستراتيجية الأربعة.

ومن المتوقع أن تعمل البعثة في عام 2022 بكامل طاقتها وأن تركز على تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية دعماً لحكومة السودان وشعبه، استناداً إلى التقدم الكبير المحرز مؤخراً، بما في ذلك وضع الترتيبات المؤسسية الانتقالية، والإصلاحات القانونية والمؤسسية، وتوقيع اتفاقات سلام مع بعض الجماعات المسلحة، ووضع خطة طموحة للإصلاح الاقتصادي تتصدى للتحديات السياسية والأمنية والاجتماعية الاقتصادية الكبيرة.

ومع أن اتفاق جوبا للسلام في السودان لم يصبح بعد جامعاً وشاملاً بصورة كاملة، يجري تنفيذ الترتيبات القائمة بما يحقق فوائد ملموسة للسكان. وستواصل البعثة دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام شامل وتنفيذه، لا سيما مع الجماعات المسلحة البارزة. وفي حين أن الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد تبقى متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها، فإن من غير المتوقع أن يحدث تصعيد كبير للعنف. وفي الوقت نفسه، تشكل الحالة الاقتصادية الصعبة خطراً يهدد الانتقال السياسي في وقت تنخفض فيه ثقة الشعب في المؤسسات، لا سيما المؤسسات المسؤولة عن حماية المدنيين والعدالة وسيادة القانون.

وستواصل البعثة، بالتنسيق مع الشركاء في فريق الأمم المتحدة القطري، القيام بما يلي:

(أ) بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية لدعم الانتقال السياسي وتحقيق الاستقرار في السودان، ودعم الجهود السودانية الرامية إلى تحقيق سلام شامل ومستدام؛

(ب) دعم تعزيز المؤسسات وبناء القدرات فيما يتعلق بحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون من أجل تحقيق العدالة والمساءلة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجالي حماية المدنيين وبناء السلام؛

(ج) دعم تعبئة الموارد الدولية والإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية.

وسنعمل على تعزيز شراكتنا مع الحكومة الانتقالية في سعيها للتصدي للتحديات الهائلة التي تواجهها في تحقيق سلام دائم وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والتحول الاجتماعي الاقتصادي، والتي زادت من تفاقمها جائحة كوفيد-19 وآثارها على النشاط الاقتصادي والصحة وسبل العيش.

ولا يسعني إلا أن أنشط، بحافز من مشاركة وحماس وثبات النساء والشباب والمجتمع المدني في السودان، لضمان إعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف في المشاركة الكاملة في الفترة الانتقالية. وستواصل البعثة دعم مشاركتهم المجدية في الفترة الانتقالية.

والفترة الانتقالية ليست نهاية الرحلة؛ فهي تمثل بداية الطريق الطويل الذي يسلكه البلد لتحقيق السلام المستدام والتنمية الشاملة للجميع، بما يعود بالفائدة على مجتمع السودان المتنوع والناضض بالحياة. وستعمل البعثة جنباً إلى جنب مع السودان لتحقيق هذا التحول، بالتعاون الوثيق مع جميع شركائها.

(توقيع) فولكر بيرتس

الممثل الخاص للأمين العام للسودان

ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

372 - خُددت ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في الفقرة 2 من قرار مجلس الأمن 2524 (2020)، وتتضمن الأهداف الاستراتيجية التالية: (أ) المساعدة في عملية الانتقال السياسي، والتقدم نحو الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والسلام المستدام؛ (ب) دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام المقبلة؛ (ج) المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان)؛ (د) دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية.

373 - وقد أحرز السودان تقدماً كبيراً خلال العامين الماضيين في التصدي لتحديات سياسية وأمنية واجتماعية اقتصادية كبيرة. وظلت الترتيبات المؤسسية الانتقالية ثابتة وازدادت شمولاً للجميع نتيجة اتفاق جوبا للسلام، ولا تزال الجهود جارية، بدعم من البعثة، لإصلاح القوانين ومؤسسات الدولة، من أجل تحقيق العدالة والتصدي للفساد. وتتخذ الحكومة الانتقالية خطة طموحة لمعالجة التضخم وإصلاح إعانات الطاقة وتصفية المتأخرات المستحقة للمؤسسات المالية الدولية واعتماد سياسات لتسهيل ريادة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولئن كان تنفيذ الاتفاق متعثراً، فإن الحكومة الانتقالية وجميع الجماعات المسلحة تلتزم إلى حد كبير بوقف إطلاق النار، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، جناح عبد العزيز الحلو، الذي يعمل في المنطقتين (والذي وقع إعلان مبادئ مع الحكومة الانتقالية في 28 آذار/مارس يؤكد التزام الطرفين بالدخول في مفاوضات)، وجيش تحرير السودان، جناح عبد الواحد النور، الذي يحتفظ بقوة في دارفور ولم يلتزم بعد بعملية السلام.

374 - ونتيجة للتأخيرات في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، تأخر تنفيذ معالم هامة في الإعلان الدستوري، بما في ذلك تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي. ولا يزال تمثيل المرأة والشباب ناقصاً في عمليات صنع القرار، على الرغم من الجهود المتبذولة التي يبذلها المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية. ويمكن لبطء وتيرة الانتعاش الاقتصادي والتقدم في الإصلاحات السياسية أن يزيد من تآكل الدعم الشعبي للسلطات الانتقالية. كما يؤدي التأخر في تنفيذ خطة السودان الوطنية لحماية المدنيين (انظر S/2020/429، المرفق) إلى زيادة التحديات الماثلة أمام حماية المدنيين وحقوق الإنسان، ولا سيما في دارفور والمنطقتين. ولا تزال للديناميات الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتوترات مع إثيوبيا، والنزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وجنوب السودان، والتحديات العابرة للحدود الناجمة عن الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالسلاح وبالأشخاص، آثار سياسية وأمنية كبيرة على العملية الانتقالية الجارية وعلى استقرار البلد.

375 - وأخيراً، فقد زادت جائحة كوفيد-19 من تفاقم الحالة الاجتماعية الاقتصادية المتردية في السودان، إضافة إلى تعريض صحة وسلامة ملايين السودانيين للخطر. وكان من المتوقع أن يبلغ إجمالي عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية 13,4 مليون شخص في عام 2021 - بما يشكل زيادة قدرها 4,1 ملايين شخص عن عام 2020، وهو أكبر عدد سُجِّل في العقد الماضي. وتعطي خطة الاستجابة الإنسانية التي أطلقت في شباط/فبراير 2021 الأولوية لتقديم المساعدة المنقذة للحياة التي تشمل قطاعات متعددة في المناطق الأكثر تضرراً من حيث الاحتياجات، وتتضمن التأهب للاستجابة للفيضانات المتكررة والنزاعات وتقصي الأمراض.

376 - وإلى جانب الجهود التي يبذلها البلد نفسه من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية وتعبئة الموارد المحلية، لا تزال زيادة المساعدة المالية الدولية ذات أهمية قصوى لدعم أكثر السكان ضعفاً في السودان وللحفاظ على المرحلة الانتقالية. وفي ذلك السياق، كان لمجموعة أصدقاء السودان، التي دعا إلى انعقادها الممثل الخاص للأمين العام للسودان، دور أساسي في حشد

الدعم السياسي الدولي وتعبئة مجموعة تدابير اقتصادية لدعم أولويات الحكومة الانتقالية. وعُقد مؤتمر بشأن الاستثمار نظمته حكومة فرنسا في باريس في أيار/مايو 2021، ساعد على تعبئة الاستثمار الأجنبي وتهيئة الظروف لبيئة أعمال أكثر ملاءمة للمستثمرين السودانيين والأجانب.

برنامج العمل

الهدف

377 - يتمثل الهدف، الذي تسهم البعثة في بلوغه، في تحقيق انتقال سياسي نحو حكم ديمقراطي يمكن من تحقيق السلام والتنمية الشاملين والمستدامين، ويكفل حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون.

الاستراتيجية

378 - للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، ستواصل البعثة بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية لدعم الانتقال السياسي وتحقيق الاستقرار في السودان، ودعم الجهود السودانية الرامية إلى تحقيق سلام شامل ومستدام. ويستلزم ذلك دعم محادثات السلام بين الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة البارزة، بناء على طلبات من الطرفين، واستمرار دعم تنفيذ أحكام اتفاق جوبا للسلام. وستستلزم تلك الجهود المشاركة مع المؤسسات الانتقالية وأصحاب المصلحة المعنيين، مثل المسؤولين الحكوميين والأحزاب السياسية والجماعات المسلحة والمجتمع المدني والجماعات النسائية، فضلاً عن الآليات واللجان ذات الصلة التي أنشئت في الفترة الانتقالية، بما في ذلك جهات منها لجنة السلام ولجنة الشؤون الجنسانية وآلية الرصد والتقييم والآليات ذات الصلة بأنشطة وقف إطلاق النار والأمن. وعلاوة على ذلك، ومن أجل دعم عملية صياغة الدستور والعملية الانتخابية اللتين ستشكلان معلمين رئيسيين في عملية الانتقال السياسي في البلد، ستواصل البعثة تقديم المساعدة والدعم التقنيين إلى الهيئات والجهات الفاعلة ذات الصلة. كما سيواصل الممثل الخاص للأمين العام ومختلف عناصر البعثة العمل مع المجتمع المدني والنساء والشباب واللاجئين والنازحين وأفراد الفئات المهمشة لضمان المشاركة المجدية في عملية الانتقال السياسي وفي تنفيذ اتفاقات السلام. كما ستستفيد البعثة، لدى القيام بذلك، من الدعم المقدم من الكيانات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما يحقق تكامل الجهود بشكل تام.

379 - وستواصل البعثة دعمها لتعزيز المؤسسات وبناء قدراتها لتحقيق العدالة والمساءلة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجالي حماية المدنيين وبناء السلام، مثل منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها والمصالحة على الصعيد المحلي، والحد من العنف المجتمعي، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال والفئات الضعيفة. كما ستواصل البعثة بوجه خاص دعمها لتنفيذ السلطات السودانية لخطة السودان الوطنية لحماية المدنيين تنفيذًا كاملاً.

380 - وستواصل البعثة دعم تعبئة الموارد الدولية، والإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية، وإنشاء هيكل وطني للتخطيط الإنمائي وفعالية المعونة.

381 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن النتائج التالية: (أ) إبرام اتفاق سلام مستدام وشامل للجميع؛ (ب) تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وسيادة القانون وخضوعها للمساءلة؛ (ج) تحسين بيئة الحماية وتعزيز التعايش السلمي والمصالحة بين المجتمعات المحلية؛ (د) تناسق الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات الاجتماعية الاقتصادية.

العوامل الخارجية لعام 2022

382 - تستند الخطة البرنامجية الشاملة لعام 2022 إلى الافتراضات التالية:

- (أ) اتفاق السلام لم يصبح بعد جامعا وشاملا بصورة كاملة، ويجري تنفيذ الترتيبات القائمة بما يحقق فوائد ملموسة يشهدها السكان ببطء؛
- (ب) لا تزال الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها، لكنها لا تؤدي إلى تصعيد كبير للعنف؛
- (ج) لا تزال الحالة الاقتصادية مريضة، مشوبة بخطر تهديد الانتقال السياسي؛
- (د) ضعف ثقة الشعب في المؤسسات، لا سيما في المؤسسات المسؤولة عن حماية المدنيين والعدالة وسيادة القانون.

383 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا كان للجائحة أثر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسُتُعدّل هذه المنجزات والأنشطة خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

384 - وستواصل البعثة إدماج منظور جنساني في أنشطتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها. وتُعطي البعثة الأولوية للمساواة بين الجنسين وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال جميع المجالات التي تشملها ولايتها، بهدف دعم المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتمثيلها وحمايتها في تنفيذ عمليات السلام والعمليات السياسية وجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وسيشمل ذلك معالجة جميع أشكال التفاوت والتمييز والتغلب عليها، وتعزيز عملية انتقال شاملة ومنصفة للجنسين، وذلك بإبقاء الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك مشاركة الشباب، في صميم جهودها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب والسلام والأمن.

385 - وفيما يتعلق بالتعاون مع كيانات أخرى، ستواصل البعثة الاعتماد بقدر كبير على الشراكات مع الجهات الفاعلة الدولية من أجل دعم أولويات السلطات السودانية. وستعمل البعثة مع الشركاء لدعم عملية الانتقال من أجل زيادة الأثر الجماعي إلى أقصى حد وتقادي ازدواجية الجهود، على أساس المزايا النسبية والتقسيم الواضح للعمل. وفي هذا الصدد، ستظل الشراكة السياسية المستمرة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمرا بالغ الأهمية. كما ستواصل البعثة التنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وكذلك مع الدول الأعضاء الممثلة بسفاراتها في الخرطوم وبمبعوثين في عواصمها، والمؤسسات المالية الدولية.

386 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل بطريقة تكميلية ومتكاملة، بما يكفل التنسيق ومواءمة تعاقب البرامج ذات الأولوية وتنفيذها خلال الفترة الانتقالية، وفقا لقرار مجلس الأمن [2524 \(2020\)](#). وسيستفيد الاثنان من مواطني القوة والمزايا النسبية ذات القيمة المضافة المثبتة التي تتمتع بها مختلف الكيانات الموجودة في السودان لتقديم دعم شامل ومتسق يمكن من تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبعثة. وسيكفل هذا النهج، المبسّد في إطار استراتيجي متكامل أو ما يعادله، أن تراعي البعثة عمل فريق الأمم المتحدة القطري. كما سيكفل أن يكون فريق الأمم المتحدة القطري في وضع قوي بعد خروج البعثة من أجل المضي قدما في عمل الأمم المتحدة، وتوطيد المكاسب التي تتحقق من خلال عمل البعثة، ودعم السودان في جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بحماية المدنيين وحقوق الإنسان والعدالة والمساءلة، ستواصل البعثة، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسائر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، دعم تنفيذ أحكام الإعلان الدستوري واتفاقات السلام في مجال حقوق الإنسان والمساواة والمساءلة وسيادة القانون، ولا سيما الأحكام التي تضمن العدالة وحقوق المرأة. وسيكفل الاتصال مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمبعوث الخاص للأمين العام إلى

القرن الأفريقي، مواصلة التعاون الفعال فيما بين البعثات بشأن المسائل الإقليمية من خلال آليات التنسيق والاتصال التي أنشئت في عام 2021.

أنشطة التقييم

387 - ستقود إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييما منهجيا يهدف عموما إلى تحسين مراعاة المنظور الجنساني في ما يجري إعداداه من تحليلات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

388 - ركزت أنشطة البعثة خلال مرحلة بدء العمل في عام 2020 على وضع ترتيبات فعالة للعمل مع كبار المسؤولين الحكوميين، لا سيما أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بالتنسيق مع البعثة، وممثلي الجماعات المسلحة، وغيرهم من المحاورين السياسيين وممثلي المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي.

389 - واضطلعت البعثة بدور أساسي في دعم نقل بعض الأنشطة التي يضطلع بها القائلون بمهام الاتصال في الولايات من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وقادت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة، الجهود الرامية إلى وضع البرامج وحشد الأموال من أجل الاضطلاع بالأنشطة الحاسمة المتصلة بالحماية، مع التركيز بشكل خاص على دارفور في ضوء الخفض التدريجي للعملية المختلطة وإغلاقها. وأسفر ذلك عن وضع مجموعة مقترحات أولية للمشاريع، كجزء من برنامج أكبر لبناء السلام يعالج التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار وبناء السلام والحماية في أكثر المناطق اضطرابا في السودان، من خلال التدخلات البرنامجية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أنشئت نافذة بناء السلام وتحقيق الاستقرار في برنامج تمويل السودان التابع للصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء، لدعم جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت البعثة والعملية المختلطة إطارا تشغيليا يدعم خفض التدريجي المسؤول والمنظم لأنشطة القائمين بمهام الاتصال في الولايات بحلول نيسان/أبريل 2021. وعملت البعثة على كفالة إمكانية استخدام التمويل البرنامجي المتأتي من العملية المختلطة حتى ذلك التاريخ، بغية تقليص الفجوة التمويلية لحين بدء تشغيل نافذة بناء السلام وتحقيق الاستقرار. ولضمان قدرة البعثة على الاستفادة من النتائج والدروس المستفادة من العمل الذي تقوم به العملية المختلطة في مجال سيادة القانون، اضطلعت البعثتان أيضا بأنشطة التخطيط وتحديد النطاق على نحو مشترك.

390 - كما أنشأت البعثة مركزا مشتركا للبيانات والمعلومات. وأسفرت هذه المبادرة، التي قدمها مكتب المنسق المقيم بدعم من مرفق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات التابع لمكتب دعم بناء السلام، عن إنشاء منبر لإدارة المعلومات يدعم إجراء تحليلات وتقييمات مشتركة للأولويات الإنسانية والإنمائية وأولويات السلام، بالتعاون مع البنك الدولي، عن طريق ضمان ما يلي: (أ) وضع بروتوكولات ونظم لتبادل المعلومات؛ (ب) دعم تنسيق المعونة؛ (ج) رصد مخاطر النزاع والقدرة على مواجهتها.

391 - وشاركت البعثة في التخطيط لإيفاد بعثات مشتركة لتقييم احتياجات السكان في دارفور وتصوراتهم فيما يتعلق بالحماية في أعقاب انسحاب العملية المختلطة. واشتركت البعثة مع المجموعة المعنية بالحماية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري ومع العملية المختلطة في التخطيط للتقييمات التي أجراها فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة في مخيمات المشردين داخليا في دارفور. وشمل ذلك إجراء مناقشات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لفهم الشواغل والاحتياجات المتعلقة بالحماية على نحو أفضل وتحديد توصيات عملية. ولا تزال البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري يسترشدان بالنتائج والتوصيات المنبثقة

عن التقييمات في عملهما مع الحكومة الانتقالية بشأن حماية المدنيين. كما يتولى فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في المجال الإنساني تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تلك التقييمات.

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

392 - أثرت جائحة كوفيد-19 على إنشاء البعثة على الأرض، حيث اضطر معظم الموظفين في البداية إلى العمل عن بعد، وعندما بدأ إلحاق الموظفين بالعمل، كان لا بد من عزلهم لفترات محدودة. وكان لهذه القيود أثر كبير على التخطيط، بما في ذلك القدرة على القيام بزيارات ميدانية والاجتماع مع الشركاء الرئيسيين على الأرض من أجل البدء في تنفيذ الولاية.

النتائج المقررة لعام 2022

التقدم المحرز في الانتقال السياسي ونحو إرساء حكم ديمقراطي وتحقيق سلام جامع وشامل في السودان

393 - من أجل دعم الجهود السودانية الرامية إلى تنفيذ المعالم الرئيسية لعملية الانتقال السياسي في البلد، ستقدم البعثة المساعدة والدعم التقنيين لعملية صياغة الدستور والعملية الانتخابية، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق يشارك فيها الجميع، وكذلك من خلال دعم اللجان ذات الصلة على النحو المنصوص عليه في الإعلان الدستوري، مما يُتوقع أن يؤدي إلى إحراز تقدم نحو إرساء قدر أكبر من الحكم الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

394 - ومنذ توقيع اتفاق جوبا للسلام وضّم الموقعين عليه إلى المؤسسات الانتقالية، تُمنح الأولوية لتنفيذ الاتفاق واختتام المفاوضات المحتملة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد النور. وستواصل البعثة بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية، بناء على طلب الأطراف، من أجل تنفيذ اتفاق جوبا للسلام بالكامل وفي الوقت المناسب، بسبل من بينها دعم لجنة السلام ودعم عمليات التفاوض والوساطة، بهدف التوصل إلى اتفاق سلام جامع وشامل.

395 - وستستفيد البعثة من الميزة النسبية لجهود المساعي الحميدة والوساطة والخبرة السياسية، إلى جانب الدعم التقني والبرنامجي المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري، والتمويل المقدم من نافذة بناء السلام وتحقيق الاستقرار في برنامج تمويل السودان التابع للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء. كما ستستق البعثة العمل مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الآخرين للاستفادة من مزاياهم النسبية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

396 - من بين الدروس المستفادة الرئيسية للبعثة، الأهمية الحاسمة للتخطيط الفعال القائم على الاحتياجات، وتعبئة الموارد الكافية، والتنسيق مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري والنظراء الوطنيين والشركاء الإقليميون وأعضاء المجتمع الدولي، دعماً لعمليات السلام الجارية ولتنفيذ اتفاقات السلام. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستستخدم البعثة آليات من بينها نافذة بناء السلام وتحقيق الاستقرار في برنامج تمويل السودان التابع للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لتعزيز التخطيط المتعمق القائم على الاحتياجات، وتعبئة الموارد، فضلاً عن التخطيط والتنفيذ على نحو مشترك مع الشركاء الرئيسيين.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

397 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال إبرام اتفاق سلام يشمل الجهات غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في الوقت الراهن، وتحسين الحالة الأمنية للشعب السوداني، وإجراء عمليات دستورية وانتخابية شاملة للجميع، مع زيادة المشاركة الواسعة النطاق والمجدية لأصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب، في جميع أنحاء السودان.

وإضافة إلى ذلك، سيوفر السلام الجامع والشامل حافزا للأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية لدعم عملية الانتقال وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في السودان.

الجدول 59

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	-	إحراز تقدم كبير في تسريع العمليات الانتقالية	عملية الانتقال السياسي الجارية، وتنفيذ اتفاقات وتوقيع اتفاق سلام أكثر شمولاً، مع زيادة مشاركة النساء والشباب في عملية المفاوضات اللازمة للسلام

تحسين بيئة الحماية للسكان السودانيين

398 - ستقوم البعثة، كجزء من ولايتها المتعلقة ببناء السلام والحماية، بدعم حكومة السودان في تعزيز بيئة الحماية، ولا سيما في دارفور والمنطقتين. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقدم البعثة المشورة المعيارية والمشورة في مجال السياسات بشأن حقوق الإنسان وعمليات إصلاح العدالة دعماً لتنفيذ خطة السودان الوطنية لحماية المدنيين، وستعمل مع وزارة العدل والمحكمة العليا ومكتب المدعي العام، وكذلك اللجان ذات الصلة المعنية بالإصلاح، على تعزيز استقلالية القضاء والامتثال للمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز النزاهة والمساءلة في قطاع العدل بهدف إعادة بناء ثقة الشعب السوداني في القضاء. وستدعم البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، إجراء مشاورات شاملة للجميع بشأن تدابير الإصلاح، لتعزيز الدعم الشعبي الواسع والعمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال سيادة القانون على تنسيق الجهود لإصلاح العدالة. وستساعد البعثة، في إطار دعمها لنظام العدالة الجنائية، على تمكينه من تلبية دعوة السكان لتحقيق المساءلة، بما في ذلك في القضايا السياسية وقضايا حقوق الإنسان ذات الدلالات الرمزية. وستقدم البعثة المشورة في مجال التشريعات بشأن إصلاح القوانين الجنائية الموضوعية وقانون الإجراءات الجنائية، وستدعم تحقيق مزيد من الامتثال للمعايير والقواعد الدولية، بما في ذلك فيما يتعلق بإدماج المرأة، ومعايير حقوق الإنسان، والعدالة التي تركز على الضحايا.

399 - وستشمل المهام الأساسية لعام 2022 ما يلي: (أ) دعم تنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون من خطة السودان الوطنية لحماية المدنيين والإعلان الدستوري، بما في ذلك ما يتعلق بالعدالة الانتقالية والمساءلة؛ (ب) العمل مع المؤسسات المحلية وقوات الشرطة السودانية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وبناء قدراتها لمنع نشوب النزاعات ومعالجتها، بأساليب تشمل تحسين إدارة الأسلحة والذخائر. وستقوم البعثة، بالتنسيق الوثيق مع مجموعة الحماية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، بتقديم المشورة التقنية وبناء القدرات، وأنشطة الدعوة، ودعم تعبئة الموارد، بهدف تعزيز نظم الحماية وإيلاء الاهتمام للعنف الجنسي المتصل بالنزاع وآليات المساءلة وسلسلة العدالة الجنائية، لكفالة تحسين الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن مساءلة مرتكبي الانتهاكات. وسيدعم هذا العمل الحاسم آليات الإنذار المبكر، وسيؤدي إلى بناء الثقة في السلطات الانتقالية، وتيسير بناء السلام في الأجلين المتوسط والطويل. وسيكون تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها ضماناً أساسياً لدعم البعثة للقوات

غير التابعة للأمم المتحدة وحافزا لتشجيع امتثال الحكومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمساءلة فيما يتعلق بالتصدي للانتهاكات التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

400 - كان الدرس المستفاد للبعثة هو أهمية التنسيق والمبادرات المركزة لمعالجة الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، أثناء الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ونشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، مع ظهور ثغرات لدى نقل المشاريع المتعلقة بمهام الاتصال في الولايات. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستكفل البعثة نشر عدد كاف من الموظفين في المكاتب الإقليمية، وتوفير القدرة الكافية لضمان التنفيذ المستمر والفعال للبرامج والمشاريع والمبادرات ذات الأولوية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

401- من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال انخفاض وتيرة وشدة النزاعات العنيفة، بما في ذلك العنف القبلي وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وزيادة مبادرات المساءلة، بما في ذلك ما يتعلق بقوات الأمن، وتمتع قوات الشرطة السودانية بالكفاءة المهنية وخضوعها للمساءلة، والتحقيقات الجنائية الرفيعة المستوى؛ والتصديق على المعاهدات الأساسية وإلغاء القوانين التي تميز ضد المرأة؛ واستهلال عمليات العدالة الانتقالية؛ وزيادة حضور وفعالية مؤسسات حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات. وإلى جانب التقدم المحرز في عملية السلام، يُتَوَقَّع أن يؤدي ذلك إلى تحسن عام في بيئة الحماية للسكان السودانيين ويمهد الطريق لبناء السلام في الأجل الطويل في مناطق ما بعد النزاع.

الجدول 60

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	-	تعزيز القدرة الوطنية على حماية المدنيين واعتماد إصلاحات رئيسية لحماية حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون	تعزيز القدرة الوطنية على حماية المدنيين وتسريع وتيرة إصلاحات رئيسية لحماية حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون

زيادة تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية

402 - يمر السودان بمرحلة انتقالية سياسية وطنية في الوقت الذي يحاول فيه حل نزاعاته الداخلية الطويلة الأمد، مع ما يترتب على كلتا العمليتين من آثار عميقة على بناء السلام والحفاظ عليه. وينبغي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك مسائل المساءلة، والمصالحة، ونقل الصلاحيات، والحقوق في الأراضي، والحلول الدائمة. وتتطلب مساعدة السلطات الانتقالية بشكل فعال في مواجهة تلك التحديات الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

403 - ويتطلب السياق الحالي لبناء السلام في السودان مزيجا من الدعم البرنامجي الطويل الأجل والتمويل المرن من أجل الاستفادة من الفرص السياسية المتاحة للحفاظ على السلام. وقد تم تشغيل صندوق استثماري متعدد الشركاء بشكل حاليا الحل المالي

المُفضّل لتشجيع الدعم المتكامل والمترايط على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الأجلين المتوسط والطويل في السودان، ودعم مجالات البرمجة ذات الأولوية المتصلة بصنع السلام وبناء السلام وتحقيق الاستقرار. وبإنشاء آلية مناسبة لدعم بناء السلام المشترك والمنسق، تدعم البعثة تعزيز التكامل داخل الأمم المتحدة وتؤدي مهام استشارية وتنسيقية من خلال عنصرها المعني ببناء السلام، تحت مسؤولية نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، ووجودها دون الوطني المقرر. وستستخدم البعثة الدروس المستفادة من النهج المبتكر الذي يتبعه القائمون بمهام الاتصال في الولايات وبرمجة صندوق بناء السلام في دارفور، وستحضر برمجة بناء السلام في المنطقتين.

404 - كما ستستسق البعثة الجهود الدولية لمساعدة أصحاب المصلحة السودانيين في تحديد وصياغة أولوياتهم وحشد الدعم من المانحين على أساس مستمر خلال الفترة الانتقالية، بما في ذلك من خلال مجموعة أصدقاء السودان ومنتدى شركاء السودان الدوليين الذي يتخذ من الخرطوم مقراً له. وبالمثل، ستدعم البعثة إنشاء محفل التنمية الوطني للسودان الذي تقوده الحكومة والذي يجمع بين الحكومة الانتقالية والشركاء الدوليين في تنسيق تنفيذ أولويات التنمية الوطنية. وفي حين أن المساعدة الإنسانية ستظل ضرورية في بعض المجالات، فإن من المتوقع أن يبدأ ميزان برامج المساعدة في التحول على نحو ملموس نحو العمل الإنمائي الطويل الأجل.

405 - وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة إتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والمساهمة في ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين من خلال إجراء مسح وتطهير للمناطق والطرق التي تنتشر فيها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مع التركيز بشكل خاص على الطرق التي تربط بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة، حيثما أمكن ذلك. ومن شأن مواصلة مشاركة المانحين في تمويل هذه الأهداف أن تعزز فعالية البعثة في هذا الصدد.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

406 - الدرس المستفاد للبعثة هو ضرورة التنسيق القوي لجهود صنع السلام وبناء السلام وتحقيق الاستقرار التي يبذلها أصحاب المصلحة الوطنيون والمانحون على السواء، بطريقة شاملة تتماشى تماماً مع الأولويات الإنمائية الوطنية والجهود التي تبذلها حكومة السودان. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستمنح البعثة الأولوية لمواصلة دعم تعبئة الموارد الخاصة بالمساعدة الاقتصادية والإنمائية، والتنسيق بين الجهات المانحة في السودان، بما يشمل التخطيط والتنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، دعماً لخطة الدعم الإنساني.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

407 - من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما يتضح من خلال تعزيز تقديم الخدمات ودعم الحكم الشامل للجميع، الأمر الذي سيعزز العلاقة بين الدولة والمجتمع والعلاقات فيما بين المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع.

الجدول 61
مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
-	-	-	زيادة رضا سكان السودان	إحراز تقدم كبير في تعبئة
			عن الخدمات المقدمة من	الموارد وتعزيز مناخ
			الإدارات العامة وعن	الأعمال والاستثمار لدعم
			دورها في حوكمة المناطق	التنمية الاقتصادية في
			المتضررة من النزاع	السودان

المنجزات المستهدفة

408 - يعرض الجدول 62 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت، ويُتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 62

المنجزات المستهدفة لعام 2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	-	2	4	4	4
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	-	2	4	4	4
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	-	2	4	4	4
2 - جلسات مجلس الأمن	-	2	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها					
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	-	-	1	-	-
3 - إطلاق برنامج الأمم المتحدة المشترك لبناء السلام	-	-	1	-	-
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	-	-	112	137	
4 - حلقات عمل ومشاورات مدنية بشأن مواضيع تتعلق بمفاوضات السلام واتفاقات السلام، فضلاً عن العملية الانتقالية السياسية، بما في ذلك صياغة الدستور وتعداد السكان	-	-	30	30	
5 - حلقات دراسية ومشاورات بشأن المسائل الانتخابية	-	-	15	30	
6 - حلقات عمل ومشاورات بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	-	-	9	15	
7 - حلقات عمل بشأن الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية	-	-	6	10	
8 - حلقات عمل ودورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان والحماية	-	-	20	20	
9 - حلقات عمل بشأن سيادة القانون	-	-	12	12	
10 - حلقات دراسية لضباط قوات الشرطة السودانية عن حماية المدنيين، والخفارة المجتمعية، والعنف الجنسي والجنساني	-	-	20	20	

10	6	-	-	المنشورات (عدد المنشورات)
4	4	-	-	11 - رسائل إخبارية تنشر أخباراً ومقالات ذات أهمية إنسانية عن مشاركة الأمم المتحدة وإنجازاتها وعملها في جميع أنحاء السودان
6	2	-	-	12 - مواد ترويجية وتثقيفية، بما في ذلك ملصقات و/أو كتيبات مصورة، بشأن المسائل المواضيعية المتعلقة بالسلام والتنمية المستدامين
5	2	-	-	المواد التقنية (عدد المواد)
1	1	-	-	13 - دليل بشأن حماية المدنيين لقوات الشرطة السودانية وكتيبات للجيب للقادة بشأن حماية المدنيين استناداً إلى القوانين ذات الصلة.
1	-	-	-	14 - دليل بشأن الخفارة المجتمعية لقوات الشرطة السودانية
1	-	-	-	15 - دليل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجنساني لقوات الشرطة السودانية
1	1	-	-	16 - مواد بشأن تمويل بناء السلام في السودان

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام للعمل مع جميع الأطراف المعنية لدعم مفاوضات السلام السودانية وتنفيذ اتفاقات السلام، فضلاً عن تقديم المساعدة إلى عملية الانتقال السياسي في البلد؛ وتقديم المساعدة التقنية للجهود الوطنية الرامية إلى عملية صياغة دستور شاملة للجميع وتشاركية وشفافة توفر الأساس لبناء توافق الآراء والحوار بشأن التماسك الاجتماعي والحكم الرشيد وحماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ودعم جهود السلطات الوطنية لتنفيذ أحكام الإعلان الدستوري المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة والمساءلة وسيادة القانون، بما في ذلك تعزيز مؤسسات سيادة القانون المستقلة والتمثيلية؛ ودعم جهود السلطات الوطنية والمحلية لتوفير وضمان الأمن والعدالة والحماية، بما في ذلك التوعية بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني والتمييز الجنساني، وتعزيز الثقة والمساءلة الوطنية، والتصدي لتلك التجاوزات والانتهاكات، ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء المشاورات وإسداء المشورة والدعوة بشأن عملية الانتقال السياسي وعمليات السلام مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة السودانيين، بما في ذلك المجتمع المدني، والنساء، والشباب، واللجنين، والمشردين داخلياً، وأفراد الفئات المهمشة؛ وعقد اجتماعات ومشاورات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الدول الأعضاء المعنية، بشأن الحالة السياسية والأمنية في السودان؛ وإسداء المشورة والدعوة بشأن إنشاء وصياغة المؤسسات والأطر التشريعية والسياسية اللازمة لتنفيذ أحكام الإعلان الدستوري المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة والمساءلة وسيادة القانون، بما في ذلك تعزيز مؤسسات سيادة القانون التمثيلية والخاضعة للمساءلة في المناطق المتضررة من النزاعات، والتي تعزز بيئة الحماية وتنهض بعملية السلام، في شراكة قوية مع المجتمع المدني؛ والدعوة إلى إحراز تقدم نحو إعادة إنشاء سلسلة العدالة الجنائية في جميع أنحاء السودان؛ والدعوة إلى تعبئة الموارد، بما يشمل الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء بشأن بناء السلام. تقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى المركز القومي لمكافحة الألغام في السودان فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام والامتثال لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ وتوفير الدعوة والمشورة دعماً لوضع مبادرات محلية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات مشتركة لدعم السلطات الوطنية في تقييم الحوادث الأمنية، بما في ذلك العنف القبلي وغيره من الحوادث المتصلة بالنزاع؛ ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وإسداء المشورة بشأنها، والإبلاغ عن الإفلات من العقاب.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد إعلامية (كتيبات ونشرات ولوحات إيضاحية ورسوم بيانية ومواد ترويجية وأسئلة متكررة ورسائل) تشرح ولاية البعثة والتطورات؛ وتنظيم أنشطة توعية بشأن الأولويات الرئيسية للبعثة بالتعاون الوثيق مع الشركاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في منطقة البعثة، وأنشطة للتوعية لدى أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، لدعم العمل المشترك للأمم المتحدة في مجالات سيادة القانون والعدالة الجنائية والمساءلة؛ وأنشطة وحملات لمساندة عمل الأمم المتحدة في دعم عملية الانتقال السياسي، وعملية السلام، وبناء السلام، وحماية المدنيين، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الاقتصادية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وإنتاج محتوى لنشره من خلال وسائل الإعلام الوطنية والمحلية؛ وأنشطة توعية تستهدف الناس الذين يصعب الوصول إليهم من خلال الشركاء، باستخدام وسائل بديلة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمسرح وغير ذلك من أساليب الاتصال التقليدية؛ والتدريب على بناء القدرات وتحسين العلاقات ودعم الصلات مع وسائل الإعلام وتحسين إعداد التقارير عن أعمال الأمم المتحدة.

العلاقات الخارجية والإعلامية: خطة استراتيجية لتغطية الأنشطة الرئيسية للبعثة؛ ومؤتمرات صحفية، وإحاطات صحفية، ونشرات صحفية؛ وإجراء مقابلات ومنتديات وموجهة إلى وسائل الإعلام بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات ومع الجماهير والشبكات المستهدفة؛ ومقاطع فيديو عن أنشطة البعثة؛ ورصد إعلامي أسبوعي وتحليل لاتجاهات وسائل الإعلام، وإدارة المخاطر والقرص والاتصالات عند الأزمات؛ واستطلاع للرأي للحصول على فكرة دقيقة عن التصور العام، مقترناً بدراسات استقصائية لاحقة طوال مدة البعثة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء وصيانة منصات رقمية للبعثة (على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي)؛ وإنتاج ونشر محتوى لمختلف المنتجات والحملات المتعددة الوسائط التي تعزز الشفافية والمساءلة وتشرك الجهات الفاعلة الرئيسية في أولويات البعثة؛ وتنظيم حملات ومنتجات لمنصات وسائط التواصل الاجتماعي لإظهار أثر عمل البعثة وإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في المجالات ذات الأولوية بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات وفريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

(الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 63

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020	
مجموع الاحتياجات عام 2022 مقابل عام 2021 الزيادة/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	الإنفاق	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
312,6	—	858,7	546,1	—
4 290,5	—	21 909,1	17 618,6	651,1
6 923,2	417,5	22 828,9	15 905,7	768,9
11 526,3	417,5	45 596,7	34 070,4	1 420,0
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)				

الجدول 64

الوظائف

فئة الخدمات العامة															
الموظفون الوطنيون				والفئات المتصلة بها				الفئة الفنية والفئات العليا							
مجموع الموظفين				الخدمة فئة				و أ ع أ ع م ^(أ) مد-2 مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي							
متطوعو				المجموع											
الأمم المتحدة				الوظائف الفنية											
المجموع				الوظائف الوطنية											
269	11	69	48	141	1	51	89	3	29	31	18	4	2	1	1
270	11	73	50	136	1	46	89	2	29	32	18	4	2	1	1
1	—	4	2	(5)	—	(5)	—	(1)	—	1	—	—	—	—	—
التغير															

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

409 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للبعثة في عام 2022 ما قدره 45 596 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية

من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف نشر 30 ضابطاً من ضباط شرطة الأمم المتحدة (858 700 دولار) والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (21 909 100 دولار) لـ 136 وظيفة دولية (1 و أ ع، و 1 أ ع م، و 2 مد-2، و 4 مد-1، و 18 ف-5، و 32 ف-4، و 29 ف-3، و 2 ف-2، و 46 من فئة الخدمة الميدانية، و 1 من فئة الخدمات العامة)، و 123 وظيفة وطنية (50 موظفاً فنياً وطنياً، و 73 من الرتبة المحلية) و 11 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك اقتراح إنشاء وظيفة دولية واحدة جديدة برتبة ف-4 واقتراح تحويل 6 وظائف من وظائف دولية إلى وظائف وطنية؛ وكذلك التكاليف التشغيلية (22 828 900 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (98 700 دولار)، والسفر في مهام رسمية (438 800 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (3 149 000 دولار)، والنقل البري

(429 800 دولار)، والعمليات الجوية (11 455 400 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2 776 800 دولار)، والخدمات الطبية (525 800 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (3 954 600 دولار).

410 - ويقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف مدني وتحويل ست وظائف دولية إلى وظائف وطنية على النحو التالي:

المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام

(أ) إنشاء وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج (ف-4) في الخرطوم، لقيادة برنامج البعثة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وهذه ليست مهمة جديدة؛ حيث إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لا يزال، بوصفه شريكا منفذا لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، متعاقدًا حتى الآن مع رئيس عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتمويل من ميزانية البعثة. ويهدف الإنشاء المقترح لهذه الوظيفة في جدول ملاك الموظفين الخاص بالبعثة إلى كفالة تولي الأمانة العامة قيادة برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام وزيادة المساءلة والفعالية والكفاءة في الخدمات التي تقدمها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى البعثة. ويتوافق ذلك مع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات التي تدعو دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الحد من الاعتماد على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وزيادة الجهود الرامية إلى التنفيذ المباشر لجوانب برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

مكتب إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات

(ب) إعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (الرتبة المحلية) لتصبح وظيفة لمساعد لشؤون الوقود (الرتبة المحلية) في الخرطوم، لضمان استمرار عمليات مركز توزيع الوقود في الخرطوم؛

مكتب رئيس الأركان

(ج) تحويل وظيفة واحدة لمترجم تحريري (ف-2) إلى وظيفة لمترجم تحريري مساعد (موظف فني وطني)، ووظيفة واحدة لموظف لشؤون المحفوظات (من فئة الخدمة الميدانية) إلى مساعد أقدم لشؤون المحفوظات (الرتبة المحلية) في الخرطوم؛

وحدة مراقبة الطيران والحركة

(د) تحويل وظيفة واحدة لمساعد لعمليات جوية (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة لموظف لعمليات جوية (موظف فني وطني) في الخرطوم؛

وحدة إدارة الممتلكات

(هـ) تحويل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (الرتبة المحلية) في الخرطوم؛

وحدة النقل السطحي

(و) تحويل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون النقل (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة لمساعد لشؤون النقل (الرتبة المحلية) في الخرطوم؛

وحدة تقديم الخدمات

- (ز) تحويل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإمدادات (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة لمساعد لشؤون الإمدادات (الرتبة المحلية) في الفاشر؛
- 411 - وتتماشى عمليات التحويل المقترحة مع طلبات الجمعية العامة بشأن تعزيز تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، كلما كان ذلك مناسباً، وكذلك بناء القدرات الوطنية ونقل المعارف والمهارات اللازمة لاستمرار عمليات البعثة.
- 412 - وإضافة إلى وظائف الموظفين المدنيين المقترحة أعلاه، سيُنشر 30 فرداً من أفراد الشرطة المنتدبين في منطقة البعثة وفقاً للفقرة 2 '3' من قرار مجلس الأمن 2524 (2020) لتوفير المساعدة والمشورة والدعم لقدرة الحكومة على بسط وجود الدولة والحوكمة المدنية الشاملة، ولا سيما من خلال تعزيز مؤسسات سيادة القانون وقطاع الأمن الخاضعة للمساءلة وبناء الثقة بين سلطات الدولة والمجتمعات المحلية. ويمثل نشر 30 فرداً من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات زيادةً عن فترة عام 2021 التي أُن فيها بنشر 21 ضابطاً، واستجابةً لطلب الحكومة المضيفة بشأن تقديم دعم إضافي للشرطة في مناطق كادقلي وكسلا والدامازين.
- 413 - واستناداً إلى الوثيرة المتوقعة لنشر الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين التابعين للبعثة، طُبّق معدل شواغر قدره 45 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية والوطنية، ومتطوعي الأمم المتحدة، وضباط شرطة الأمم المتحدة. وطُبّق معدل شواغر قدره 50 في المائة على الوظيفة الجديدة المقترح إنشاؤها.
- 414 - ونسقت البعثة مع العملية المختلطة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تقديم الخدمات الإدارية خلال مرحلة النشر على أساس استرداد التكاليف. وخلال الفترة 2021-2022، من المتوخى أن يوفر برنامج الأغذية العالمي حيزاً للمكاتب في كسلا وخدمات النقل في جميع أنحاء السودان. وستقوم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي باستيعاب البعثة في كادقلي وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة. وستقوم العملية المختلطة باستضافة البعثة في الفاشر أثناء نشرها، بينما يتم وضع ترتيبات تتعلق بمكتب ميداني إقليمي في الفاشر. وتشترك البعثة في موقع واحد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى في نبالا وزالنجي. وتُبذل الجهود حالياً للاشتراك في موقع واحد في بورتسودان وكاودا والدامازين. ويُنظر في التعاون في مجال المشتريات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الخدمات الإقليمي في عنيني، أوغندا، التابع للأمم المتحدة على أساس استرداد التكاليف أيضاً.
- 415 - وبحلول 1 تموز/يوليه 2021، ستنتشر البعثة طائرة متوسطة ثابتة الجناحين وطائرتين مروحيتين متوسطتين متعددي الأغراض، وستستخدم تلك الطائرات في جميع أنحاء منطقة البعثة. وستشمل منطقة العمليات، على سبيل المثال لا الحصر، أبيي والسودان وجنوب السودان وكذلك البلدان المتاخمة، إثيوبيا، وأوغندا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وكينيا. وستتمركز الطائرة الثابتة الجناحين والطائرتان المروحيتان في الخرطوم والفاشر بدارفور، على التوالي، بوصفهما القاعدتين الرئيسيتين لعمليات الطائرات. وستوضع جداول منتظمة للرحلات الجوية لتغطية جميع مواقع نشر البعثة.
- 416 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2022 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021 أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة نتيجة للزيادة المقترحة في عدد ضباط الشرطة بواقع تسعة ضباط في عام 2022، وتطبيق معدل شواغر أقل مقارنة بعام 2021؛ (ب) زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين بسبب تطبيق معدل شواغر أقل مقارنة بعام 2021، واقتراح إنشاء وظيفة دولية واحدة. ويقابل هذه الزيادة جزئياً تحويل ست وظائف دولية إلى وظائف وطنية؛ (ج) الاحتياجات الجديدة المتعلقة باستئجار الأماكن، والخدمات الأمنية، واللوازم الهندسية، ووقود المولدات، التي تنشأ بعد استلام المرافق والمعدات من العملية المختلطة؛ (د) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالنقل البري من خدمات إصلاح المركبات وصيانتها والوقود والزيوت ومواد التشحيم للمركبات المنقولة من العملية المختلطة؛ (هـ) رصد اعتماد يغطي عامًا كاملاً لتكاليف استئجار وتشغيل طائرة واحدة ثابتة الجناحين وطائرتين مروحيتين، التي لم يدرج لها في ميزانية عام 2021 سوى اعتماد يغطي 6 أشهر؛

(و) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف الحفاظ على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموروثة من العملية المختلطة. والزيادة الإجمالية في الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاستشاريين والخدمات الاستشارية بسبب الاعتماد على القدرات الداخلية التي يوفرها الموظفون الذين جرى نشرهم، فضلاً عن وقف تمويل الأنشطة البرنامجية المقدم في إطار ميزانية عام 2021 خلال مرحلة بدء عمل البعثة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

417 - أُتيحَت في عام 2021 موارد خارجة عن الميزانية بلغت 775 700 دولار.

المرفق

**موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة،
بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي
أقرتها الجمعية العامة**

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/75/7/Add.5)

أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن ارتفاع معدل تنفيذ الإنفاق عما كان متوقعا يُعزى إلى استمرار الحاجة إلىفرادى المتعاقدين لمدة 6 أشهر إضافية لصيانة قاعدة اللوجستيات وتصفية الأصول قبل نقل مقر البعثة من قاعدة اللوجستيات إلى الموقع الجديد. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم معلومات مستكملة في سياق مشروع الميزانية المقبل. (الفقرة 35)

أنجزت البعثة انتقالها من قاعدة اللوجستيات إلى مقر البعثة الجديد في عام 2020. وتبلغ الموارد المخصصة للمتعاقدين الأفراد، كما ترد في الميزانية المعتمدة لعام 2021، وكذلك تلك المقترحة لعام 2022، ما قدره 46 400 دولار، بما يمثل انخفاضاً بنسبة 32 في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2020، ويعزى ذلك إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمتعاقدين الأفراد بعد الانتقال إلى مقر البعثة الجديد.

فيما يتعلق بترتيبات تقاسم التكاليف في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أبلغت، بناء على استفسارها، بوجود عدد من ترتيبات تقاسم التكاليف مع بعثات حفظ السلام ومراكز الخدمات ومكاتب الأمم المتحدة للبعثات السياسية الخاصة (انظر A/74/7/Add.4، الفقرات 39 إلى 42). كما تشير اللجنة إلى أنها زُوِّدت بمعلومات عن الخدمات المتبادلة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وأنها أبلغت بأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كانت عاملاً تمكينياً وشريكاً استراتيجياً في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره المقبل عن البعثات السياسية الخاصة (المجموعة الثالثة)، معلومات مستكملة عن ترتيبات تقاسم التكاليف بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وعن الموارد المتصلة بذلك. (الفقرة 37)

ترد معلومات عن ترتيبات تقاسم التكاليف في البعثات السياسية الخاصة مركزياً في المرفق السادس للتقرير الرئيسي للأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/76/6 (Sect.3)/Add.1).

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/75/7/Add.8)

توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج بصورة منهجية في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة توزيعاً تفصيلياً، مع حالة شغل الوظائف، لجميع وظائف الرتبة مد-1 والرتب الأعلى الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، لا توجد حالياً وظائف من الرتبة مد-1 والرتب العليا ممولة من موارد خارجة عن الميزانية في البعثات السياسية الخاصة.

بما في ذلك الوظائف التي تأذن بها اللجنة والتي ينشئها الأمين العام.
(الفقرة 15)

وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللغة العربية من لغات العمل في البعثة وتؤكد أهمية تعيين موظفين لهم المهارات اللغوية اللازمة لأداء مهامهم بفعالية، مما سيخفض النفقات المتصلة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. (الفقرة 16)

وعند التعيين، سيتم إيلاء الاعتبار الواجب للإلمام بلغتين رسميتين على الأقل، وخصوصاً اللغة العربية، لا سيما بالنسبة لوظائف الفئة الفنية وما فوقها. وبالنسبة للوظائف التي تتطلب الإلمام باللغة العربية أو الطلاقة فيها، سيجري تحديد مستوى الكفاءة اللغوية، على سبيل المثال، الطلاقة في اللغة العربية والإلمام العملي باللغة الإنكليزية، أو الطلاقة في اللغتين الإنكليزية والعربية.

تركز البعثة تركيزاً كبيراً على اختيار موظفين وطنيين يتمتعون بالمؤهلات المناسبة، بما يمكن من تعزيز المساواة بين الجنسين، وبتيح للبعثة مجموعة من الموظفين الوطنيين الموهوبين من مناطق جغرافية متنوعة على جميع المستويات، بما في ذلك المناصب العليا، لإنجاز الولاية على نحو بناء. ويهدف ذلك إلى بناء القدرات الوطنية على النحو الأمثل وتعزيزه والمساهمة المباشرة فيه. ويؤخذ في الاعتبار نقل المسؤوليات والمهارات والمعارف اللازمة لاستمرار التشغيل من الوظائف الدولية إلى الوظائف الوطنية خلال مرحلة تحقيق الاستقرار للبعثة، وفقاً لاستراتيجية لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية تهدف إلى تحديد الطلب اللازم وتعريفه على مختلف المستويات التشغيلية.

وتقدم مقترحات في إطار الميزانية المقترحة لعام 2022 لتحويل ست وظائف دولية إلى وظائف وطنية.

ترد معلومات مفصلة تتعلق بتنفيذ الأنشطة البرنامجية، بما في ذلك عن الشركاء المنفذين واستخدام الموارد، في تقارير الأداء البرنامجي كجزء من تقارير الميزانية البرنامجية المقترحة.

ركزت أنشطة البعثة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال مرحلة بدء العمل في عام 2020 على مسح وتحديد نطاق التلوث بالذخائر المتفجرة في المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً نتيجة إبرام اتفاق جوبا للسلام.

وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، إضافة إلى قرارها 276/61 و 264/66، طلبت إلى الأمين العام في قرارها 263/74، مواصلة بذل جهوده لتعزيز تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، كلما كان ذلك مناسباً، وبناء القدرات المحلية في البعثات السياسية الخاصة، والإبلاغ عن ذلك في سياق مشاريع الميزانية المقبلة (انظر أيضاً A/75/7/Add.2، الفقرة 53). (الفقرة 17)

واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الدروس المستفادة والممارسات الفضلى ستؤخذ في الحسبان خلال الفترة الانتقالية، وأن عرض الميزانية المقبل سيقدّم معلومات مفصلة عن تنفيذ الأنشطة البرنامجية، تشمل معلومات عن الشركاء المنفذين واستخدام الموارد. (الفقرة 29)

واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الخطة المفصلة لأعمال إزالة الألغام ستقدم في سياق عرض الميزانية المقبلة للبعثة. (الفقرة 30)

وفي عام 2022، ستجري دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتمويل من الميزانية المخصصة للبعثة، أنشطة المسح والتطهير في المناطق التي تبين أنها ملوثة، وبصورة أساسية في منطقة أولو بولاية النيل الأزرق والمناطق المجاورة لها. وتهدف هذه الأنشطة إلى ضمان سلامة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والسكان المحليين، وتهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا. وبما أن تلك المناطق مشمولة باتفاق جوبا للسلام الذي أبرم مؤخرا، ستدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا بناء الثقة وبناء السلام.

وبناءً على التطورات الحاصلة في مفاوضات السلام مع جماعة الحلو، ورهنا بإمكانية الوصول، يمكن أن تُمنح الأولوية للمناطق ذات الأولوية في جنوب كردفان بالنسبة لعمليات المسح والتطهير.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى المركز القومي لمكافحة الألغام في السودان فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام والامتثال لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وتوفير الدعوة والمشورة دعماً لوضع مبادرات محلية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.